

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الثقة السياسية في الجزائر

"دراسة علاقة التفاعل بين المواطن والنظام السياسي"
(2009-2016)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية

إشراف:

أ.د: حمدي ناجية

إعداد الطالبتين:

عفرون مريم

حامق خديجة

لجنة المناقشة

أ. نعيمة عزوق رئيسا

أ.د ناجية حمدي مشرفا ومقررا

أ. كريمة بلهوارى ممتحنا

ديسمبر 2016

اللهم إني أسألك رحمة من عندك تهدي بها قلبي
وتجمع بها أمري وتزكي بها عملي وتلممني بها رشدي
وتعصمني بها من كل سوء

شكر وتقدير

بادي ذي بدء، نتوجه بالشكر إلى الله عز وجل على ما منحنا إياه من قوة وصبر لمواصلة هذا العمل.

قال رسول الله (ص): "من إصطنع معروفًا فجاوره، فإن عجزتم عن مجاراته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم، فإن الله يحب الشاكرين".

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير على من لم تبخل علينا بنصائحها ووقتها وتوجيهاتها، كما نشكر لها طول صبرها في تحمل قراءته وتصحيح فصوله، الأستاذة المشرفة الدكتوراه "حمدي ناجية".....محبتي واحتراما وتبجيلا.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل.....ما زادنا فخرا وشرفا.

إلى كل باحث في سبيل العلم والمعرفة نهدي هذا الجهد المتواضع.
إلى جميع الأصدقاء والأحباب.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

وأخيرا نتقدم بالشكر إلى كل من مد لنا يد بيضاء، نذكرها حتى نشكرها.

إهداء

إلى من كَلَّمَهُ اللهُ بالصَّيْبَةِ والوَقَار ... إلى من عَلَّمَنِي العطاء بدون إنتظار ... إلى من أحمل إسمه بكل افتخار .

"والدي العزيز" أطال الله في عمره.

إلى بسمه الحنان وسرّ الوجود ... إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

"أمي حفظها الله".

إلى سندي وقوتي أخي رعاه الله "رهيد".

إلى شقيقتاي الغاليتين "سليمة وتينمينان" أنار الله دربيهما مع كل التوفيق والنجاح.

إلى أنيسة حياتي مثال الأخوة والوفاء الصديقة المخلصة "سليمة".

إلى الفتيلة المضيئة لخطواتي، نصيًا، دعمًا وحبًا الأخت والصديقة "دهيبة".

إلى فوانيس العلم التي أضاءت مساراتي "أساتذتي" وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة

"نাজية حمدي" كل التبجيل والشكر والإحترام.

إلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة.

أهدي هذا العمل.

"مريم"

إهداء

الحمد لله عز وجل، أولاً أشكره على عظيم نعمته والصلاة والسلام على سيد الخلق، سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه.

إلى "روح والدي"، رحمه الله وأدعوا أن يوسع قبره ويسكنه فسيح جناته، وأينما كان فأقول له أنني اليوم قد بلغت ما كان يأمل.

إلى أمي حفظها الله وأطال في عمرها.
إلى "إخواني وأخواتي".

إلى منبر حبي وسعادتي، إلى مصدر إحتزازي.....أختي كريمة وزوجها على دعمهما لي في مشواري الدراسي ماديا ومعنويا.

إلى أختي الصغيرة لامية.....دعما ومحبتا.

إلى المولود الجديد ومصدر السعادة "عبد الرحيم".

إلى ابن أختي "عبد الله حسين" على الدعم والمساعدة في إتمام هذا العمل.

كما أشكر أبناء أختي "وائل، عبد الله" الذي كان لي منبع الدعم والتفاؤل.

كما لا أنسى "ماسيل، أمير".

إلى مشاعل النور في دربي، ومنارات أضاءت زوايا مظلمة في حياتي.....الأستاذة الدكتوراه "حمدي نلجبة".

كما لا تنفونني الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام وأخص بالذكر كل من:

"الأستاذة سابل مليكة"، "الأستاذة كجلي فلة"، "الأستاذة لعرابي كريمة"، "الأستاذة بلهوارى كريمة".

إلى حلوة صداقة ودعم متواصل.....صديقاتي: "كريمة"، "فاطيمة"، "مريم"، "رايمة"

شكر خاص موجه إلى الصديقة العزيزة والأخت الغالية "ذهبية" التي كانت كلماتها الطيبة دعما ومعونا.

"خديجة"

مقدمة

مقدّمة

تعتبر الثقة علاقة تفاعلية بين طرفين أو أكثر، حيث تنشأ من الحاجة الملحة للتفاعل مع أفراد المجتمع، وما تتطلبه هذه العلاقة من الإعتماد على الآخر لتحقيق هدف معين. لكي تنشأ هذه الثقة لابد أن تكون العلاقة بين الطرفين خالية من القلق، وتعرف الثقة على أنها الوثوق أو الإعتماد على قدرة أو مشاركة شخص ما.

تعتبر الثقة السياسية العامل الرئيسي لشيوع الإستقرار والشرعية في أي نظام سياسي لأي دولة، وتعتبر المتغيرات الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية من أهم العوامل المؤثرة في الثقة الجماهيرية بالحكومة، وهي أمر ضروري لحسن سير النظام السياسي لأنها تعبر عن إرتياح المواطنين تجاه نواتج الحكومة وأداء السلطات السياسية.

تتطلب عملية بناء الثقة السياسية تعزيز العلاقة بين المواطن والحكومة حتى تتمكن هذه الأخيرة من إيفاء بالتزاماتها لتلبية إحتياجات المواطنين بجودة وكفاءة عالية، وهو ما يجعلها خطوة جوهرية في منظومة بناء الثقة السياسية، حيث أن إنتماء المواطن وولائه لنظامه مرهونا بتحقيق هذه الإحتياجات، بالإضافة إلى أن المواطن يتطلع إلى تلك الوعود التي إن لم يتحقق الكثير منها، تخلق أزمة ثقة سياسية، لأنّ المواطن الذي ينظرُ بنظرة إيجابية مستقبلية طويلة الأمد، يتطلع لرؤية تحقيق إشباع حاجاته ورغباته الضرورية في أقرب وقت ممكن.

الثقة السياسية هي العنصر الحاسم في عملية الحكم الديمقراطي، ومشروعية الديمقراطية النيابية التي تعتمد على المواقف السياسية في النظام السياسي للدولة، ونتيجة للعديد من الأزمات والتحديات التي ظهرت على الساحة السياسية، أفرزت ظاهرة الإعتصامات والإضطرابات وتنامي ظاهرة العزوف الإنتخابي، وغيرها من المظاهر التي تعكس حالة من ضعف الثقة السياسية التي تدل على أزمة ثقة حادة بين النظام والمواطن.

إنّ حالة نقص الثقة السياسية النفسية أو العقلانية تؤدي إلى إنعدام الثقة في المؤسسات السياسية المختلفة، في نهاية المطاف تتحوّل إلى إنعدام الثقة في النظام السياسي ككل، التي تعبر عن عدم القبول والرضا، وبروز ظاهرة الإغتراب السياسي والعزوف السياسي، وبناءً على ذلك بدأت بعض الدول والحكومات تراجع نفسها وتقيم أدائها لمواجهة هذا التحدي من أجل تعميق الثقة بينها وبين مواطنيها وإزالة الفجوة بينهما، من أجل تحقيق إستقرار والدوام للنظام السياسي.

-أهمية الموضوع:

ترجع أهمية موضوع البحث إلى محاولة وضع تعريف لمفهوم الثقة السياسية والتعرف على أهم مداخل قياس الثقة السياسية والتوصّل إلى معايير وأسس بنائها، محاولة طرح رؤية مستقبلية لتعزيز ثقة المواطن بالبرامج المسطرة من طرف الحكومة. إنّ موضوع الثقة السياسية من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني والمحلي من قبل مراكز البحث في مختلف أنحاء العالم، ودراسة الثقة السياسية لدى المواطن الجزائري، يدخل ضمن هذه الإهتمامات الحديثة في مجال البحث في العلوم السياسية، خاصة إن هذا الموضوع لم يتداول كثيرا لدى الباحثين الجزائريين.

-مبررات إختيار الموضوع:

المبررات الذاتية:

إن الأسباب الذاتية لها أهمية في إختيار الموضوع فلا يمكن بحال الأحوال التقليل من أهميتها، والتي نوجزها فيما يلي:

* الميل الشخصي للخوض في المواضيع التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

* إختيارنا لهذا الموضوع لتناسبه مع التخصص الجامعي.

* يدخل ضمن إهتماماتنا الخاصة والمتعلقة بقضايا الإستقرار السياسي، الثقة السياسية والولاء السياسي ومحاولة التعمق فيها بغية أن تكون الدراسة منطلقاً لإسهامات

أكاديمية أخرى تساهم في تقديم عدد من التصورات والإقتراحات التي يمكن الإفادة منها في تعزيز ثقة المواطن في حكومته.

-المبررات الموضوعية:

إنّ الأسباب الموضوعية لها دور بارز في دراسة هذا الموضوع التي يمكن حصرها فيما يلي:

- * يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة ويشغل الأوساط الوطنية والدولية.
- * تعزيز عملية التحوّل الديمقراطي تتضمنه، بناء الثقة السياسة بين الفاعلين السياسيين بعضهم البعض.
- * إنّ الساحة السياسية الدولية شهدت عدة إعتصامات وإحتجاجات وحالات عدم الرضا أفرزت أزمات مست بإستقرار أنظمة العديد من دول العالم، والجزائر على غرار هذه الدول عاشت أزمات أثرت على علاقتها بالمواطن.

-هدف الدراسة:

إنّ الأهداف الأساسية من هذه الدراسة تقديم واقع ودور الثقة السياسية في تدعيم الإستقرار السياسي في الجزائر، كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى معرفة أسباب وخلفيات هذه الظاهرة ومعرفة درجة ثقة المواطن بالنظام السياسي، ومن منطلق نقص الدراسات الأكاديمية وقلتها حول الظاهرة، فإنّ هذه الدراسة تهدف إلى تقديم عمل أكاديمي يساهم في إثراء هذا الموضوع ومحاولة تفسيره.

-أدبيات الدراسة:

لم تتعرض الدراسات العربية لموضوع الدراسة إلّا فيما ندر، وأغلب الدراسات باللغة الإنجليزية لم تتناول الموضوع بصورة شاملة، ولكن بعض الدراسات تناولت جزئيات من البحث بصورة متناثرة من خلال إستطلاعات رأيّ المواطن عن إنجازات بعض الحكومات ورصد رأي المواطن تجاه بعض القضايا، ونقدم بعضها على الشكل التالي:

1- الدراسات الغربية:

دراسة "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama

بعنوان Trust the social virtues and the greation of prosperity¹: تناولت مفهوم الثقة وركزت على الجانب النظري، وأشارت أنّ المجتمعات الإنسانية لا تتأسس فقط على رأس المال المادي مثل الأرض والمصانع والمعادن والآلات، لكنها تتأسس أيضا على رأس المال الاجتماعي القائم على العلاقات بين الأفراد وقدراتهم على التواصل فيما بينهم حيث يتكون رأس المال الاجتماعي من مخزون القيم والأعراف المشتركة بين الأفراد من خلالها تنشأ الثقة المتبادلة بينهم على كافة مستويات وأنشطة الحياة المختلفة، وتوصل إلى أن الثقة أحد أهم الشروط الحاكمة لتطور رأس المال الاجتماعي، حيث أنه يتأسس على فضائل إجتماعية لا فردية الذي يولد الثقة بين الأفراد، وقد ربط "فرانسيس فوكوياما" بين الثقة السياسية والأداء الإقتصادي، حيث يرى أن المجتمعات التي تسود فيها الثقة بدرجة مرتفعة هي المجتمعات التي تتمتع بدرجة مرتفعة من الإنجاز الإقتصادي، وأن المستويات العالية من الثقة في المجتمع مرتبطة بالرفاه الوطني والإزدهار الإقتصادي وإنخفاض تكاليف المعاملات في التبادلات الاقتصادية.

دراسة "تيسا جويل" Tessa Jowell بعنوان:

"New Statesman ، we can't demand trust; we must eurn it"².

تناولت الدراسة وضع المجتمع البريطاني وأزمة الثقة بداخله بين المواطن والحكومة وأكدت على ضرورة مكافحة عدم المساواة، وانخراط المواطن والمجتمعات المحلية في العملية السياسية، وأكدت أن إنخفاض الثقة السياسية لا يرجع للمشكلات التي تواجه الحكومة فحسب لكن هناك أزمة ثقافة وقيم في الحكومة أيضاً، توصل من خلالها على أن قناعة القيادة

¹ – F. Fukuyama, « Trust: The social virtues and the creation of prosperity », New York : Free Press, 1995, P 07.

² – Tessa Jowell, « New Statesman: We can't demand trust, we must earn it », Journal for quality and participation, Vol. 132, Issue 4657, 19/09/2016, PP 36– 37.

السياسية ورغبتها في تنفيذ السياسات والإستراتيجيات من خلال الإستجابة للإحتياجات الفعلية للمواطنين، ورصد درجة الرضا العام من خلال إستطلاعات آراء المواطنين من أهم متطلبات بناء الثقة بين المواطن والحكومة.

دراسة "ماثيو غوبارد" Mathieu Guibart بعنوان:

"Restaurer la confiance des citoyens dans les institutions démocratiques"³.

تناولت الدراسة وضع المجتمع الفرنسي وعدم الثقة التي تكتسح مختلف شرائحه وأكدت الدراسة على ضرورة إجتياح هذه العقبات، فقد قدم البارومتر المتعلق بدراسة الثقة السياسية لدى المجتمع الفرنسي الذي نشر في تقرير له في جانفي 2014 أن نسبة الثقة عند المواطن الفرنسي تعدّ ضئيلة للغاية، توصّل من خلالها على أن درجة الثقة التي أصبحت منخفضة في أوساط الشعب الفرنسي، متأثرة بعدة عوامل ساهمت سلباً في إنهيار الثقة تجاه الحكومة ومؤسساتها.

2- الدراسات العربية:

دراسة "محمد المصري" بعنوان:

«إستطلاع الرأي العام حول تشكيل حكومة المهندس نادر الذهبي»⁴.

رصدت الدراسة مؤشرات ومحددات الثقة السياسية للمواطن الأردني وكشفت نتائج الدراسة أن تقييم الرأي العام لمدى قدرة كل من الحكومة والفريق الوزاري بإستثناء الرئيس على تحمل مسؤوليات المرحلة بعد مرور عامين على التشكيل، قد إنخفض مقارنة بتقييم الرأي العام في الإستطلاعات الأخرى، توصلت الدراسة إلى إنخفاض تقييم الحكومة بشكل جوهري بعد عامين على تشكيل الحكومة، حيث ظهر إنقساماً في الرأي العام نحو قدرة

³ - Mathieu Guibard, **Restaurer la confiance des citoyens dans les institutions démocratiques**, Jean Jaurès fondation, 2014, P 03-04.

⁴ - وفاء على على داود، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، (ط1)، 2014، ص 19.

الحكومة على القيام بمسؤوليتها، وعلى الرغم من أن حكومة "الذهبي"، قد حفظت على التقييم نفسه، إلا أنها ما لبثت وأن إنخفضت بشكل جوهري في إستطلاع العامين ممّا يعني أن فجوة الثقة بين مؤسسة الحكومة والمواطنين مازالت قائمة ومهيأة لمزيد من التراجع ما لم تقم الحكومة بعمل جاد على الصعيد الإستجابة لأولويات المواطنين.

دراسة "وفاء على على داود" بعنوان:

«الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات»⁵، تناولت الدراسة مسألة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وعلاقة ذلك بالظاهرة الثورية، الذي يساعد على تحديد عناصر الإستمرار والتغيير في توجهات المواطنين إزاء الحكومة، والعوامل المؤثرة في ذلك وعلاقة هذا كله بتحسين أداء الحكومات وزيادة فاعليتها، فضلاً عن تعزيز عملية التحول الديمقراطي بما تتضمنه من بناء الثقة السياسية فيما بين الفاعلين السياسيين بعضهم البعض، وعلى صعيد الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة والمتعلق إذا كان هناك أزمة ثقة سياسية في الحكومة محل الدراسة، خلصت الدراسة إلى وجود دلائل على تدني الثقة في الحكومة ممثلة في رئيس الوزراء ووزراء المجموعات الإقتصادية والخدمية والسياسية.

الإشكالية:

إن العلاقة بين الحاكم والمحكوم في كل الأنظمة السياسية، هي علاقة أخذ وعطاء الأول مجبر على التعامل مع الثاني وقبول مشاركته، والمحكوم مندفع للمشاركة بحكم قبوله وإعترافه بسلطة الحاكم، إن إستمرارية أي نظام سياسي يتوقف على مدى تحقيقه لمبدأ الفاعلية، الذي يتوقف على قدرته على الوفاء بالتزاماته، والإستجابة لطلبات مجتمعه، ومن خلال هذا سنصوغ الإشكالية التالية:

- ما هي محددات الثقة السياسية بين المواطن والنظام السياسي في الجزائر (2009-2016)؟

⁵ - المرجع نفسه، ص 296.

- لتبسيط هذه الإشكالية نقوم بتفكيكها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بمفهوم الثقة السياسية؟ ما هي أبعادها؟
- ما هي مداخل ومؤشرات قياس الثقة السياسية؟
- ما هي الآثار السلوكية للثقة واللائقة السياسية؟
- ما هي الأسس التي تمكن من إعادة بناء الثقة السياسية؟

-حدود الإشكالية:

يمكن تحديد معالم هذه الدراسة من خلال حصرها في الحدود والمجالات التالية:

1- المجال الزمني:

الدراسة سيتم حصرها في الفترة الزمنية الممتدة 2009- 2016، المتناسبة مع عهدتين متتاليتين لحكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، قصد تقييم مستوى الثقة التي عززت الحكم لـ 4 عهديات متتالية.

2- المجال المكاني:

سيتم تناول هذا الموضوع من خلال إسقاطه على التجربة السياسية الجزائرية فيما يخص أهمية الثقة السياسية ودورها في تفعيل الإستقرار السياسي بمفهوم عدم التغيير السياسي..

- الفرضيات:

للإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية سنقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- ترتبط إستمرارية النظام السياسي بمستوى مرتفع من الثقة السياسية لدى المواطن الجزائري على جميع مستوياته.
- يرتبط تجديد إنتخاب الرئيس لأربع عهديات متتالية، برضى مرتفع عن أدائه وعن السياسات المطبقة.

- يرتبط الإستقرار السياسي للنخبة الحاكمة إلى مواقف سياسية إيجابية كونها المواطن الجزائري عنها.

المنهجية:

لإثبات صحة الفرضيات والإجابة على أسئلة البحث يتحتم علينا إثبات خطوات البحث العلمي، القائمة على توظيف منهج أو أكثر مراعين في ذلك قاعدة التكامل المنهجي فالمنهج عبارة عن قواعد وخطوات الإجابة على أسئلة البحث واختبار الفرضيات، حيث وُصف في هذه الدراسة المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي:

هو منهج تكميلي لمناهج أخرى يرتبط بجمع أوصاف ومعلومات دقيقة حول الظاهرة فهو يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً، وظف هذا المنهج لعرض الإطار المفاهيمي للثقافة السياسية⁶.

2- منهج المسح الإجتماعي:

يعرّف "موزر" المسح الإجتماعي بأنه "منهج يتناول دراسة الخصائص الديموغرافية والبيئة الإجتماعية والأنشطة والآراء والاتجاهات السائدة في جماعة معينة"، أعتد عليه في دراسة المجتمع الجزائري من حيث مستوى الثقة بين المواطن والنخب الحاكمة⁷.

3- إقتراب الثقافة السياسية:

هو إطار تحليلي للوصول إلى قاعدة معرفية متسقة وذات قدرة تفسيرية لظاهرة الثقة السياسية، تشير الدراسات أن مصطلح الثقافة السياسية قد جري تأطيره في العلوم السياسية والعلوم الإجتماعية بشكل عام من قبل عالم السياسة الأمريكي "غابريال ألموند" كأداة تحليلية

⁶ - عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط(6)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 10-2011، ص 131.

⁷ - حسين إبراهيم عبد العظيم، "منهجيات في دراسة الإتصال"، 06/09/2016. [www.m.alhewar.ovg].

واقتراب منهجي ليشير إلى مجموعة التوجهات والآراء التي يحملها الفرد تجاه نظامه السياسي ووظف هذا الإقتراب في الدراسة الميدانية⁸.

4- الإقتراب النسقي:

هو من أهم الإقترابات في دراسة الظواهر السياسية، بإعتماده على النظام المفتوح لأي ظاهرة في تعاملها مع متغيرات البيئة المحيطة من المدخلات والمخرجات وعملية التحويل ووظف هذا الإقتراب لتوضيح العلاقة التفاعلية ما بين الثقة السياسية وكمجموعة مواقف، يبينها الفرد في محيطه السياسي⁹.

5- الإقتراب السلوكي:

يهدف إلى وصف، تحليل وتفسير السلوك الملاحظ، ودور البيئة كمحدد لهذا السلوك تم توظيفه أساسا في الدراسة النظرية، التي تضمنت تفسير لعلاقة التفاعل بين المواطن والنظام السياسي¹⁰.

6- أداة إستبيان:

تعتبر أداة مفيدة ووسيلة للباحث من أجل الحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع، والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء، ذلك من خلال صياغة إستبيان لإستطلاع رأي المواطن ودرجة ثقته في البرامج المعتمدة من طرف حكومته، ونطبقها على عينة تقدر بـ 100 مفردة من المجتمع الجزائري، وسيراعي في العينة تمثيل متغير الجنس والإقامة الدخل والمستوى التعليمي¹¹، وزعت بطريقة عشوائية على عينة

⁸ - عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والإجتماعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 213.

⁹ - رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسة العملية، دمشق: دار الفكر، 2000، ص 185.

¹⁰ - المرجع نفسه.

¹¹ - على سليم العلونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، (ط1)، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، 1996، ص 129.

من مواطني ولاية بومرداس، العاصمة، تيزي وزو حسب حدود الإمكانيات المتوفرة لدى الباحث.

خطة الدراسة:

تبعاً لطبيعة الموضوع، ووفقاً للإشكالية المطروحة والفرضيات المقترحة فإن البحث المقدم يقتضى تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، وذلك وفقاً لما يلي:

الفصل الأول: جاء متضمناً مقارنة نظرية لمفاهيم الدراسة وسيتم التعرض إلى مفهوم الثقة السياسية والمفاهيم المرتبطة بها ونظرياتها وأهم متغيرات ومداخل بناء الثقة السياسية.

الفصل الثاني: الذي نجده تحت عنوان الآثار السلوكية للثقة واللائقة السياسية أين تم تناول فيه عن الولاء السياسي والاستقرار السياسي الإغتراب السياسي المشاركة الاحتجاجية، العنف السياسي، إضافة إلى ذلك الإمتناع الإنتخابي كمؤشرات لقياس ثقة المواطن في حكومته.

الفصل الثالث: تقييم مستوى الثقة السياسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2009-2016) وذلك من خلال تحليل 100 إستمارة إستبائية.

تختتم الدراسة بخاتمة تدرج فيها أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

الفصل الأول

الثقة السياسية: مدخل مفاهيمي

- مفهوم الثقة السياسية
- متغيرات بناء الثقة السياسية
- مداخل قياس الثقة السياسية.

الفصل الأول

الثقة السياسية: مدخل مفاهيمي

يعد مفهوم الثقة السياسية أحد المفاهيم المهمة في ظلّ ما تشهده الأنظمة في العالم من أزمات وإتساع فجوة الثقة السياسية بينهما وبين المواطنين، فضلاً عن إتساع دوائر عدم الثقة بين أفراد المجتمع، ومن ندرة دراسات الثقة السياسية من جانب الباحثين العرب، حيث تطرقت أغلب هذه الدراسات إلى الثقة السيكلوجية والشخصية مروراً بالثقة الإجتماعية، وعلاقتها برأس المال الإجتماعي، دون التطرق إلى مفهوم الثقة السياسية وأصبح لزاماً على دارسي العلوم السياسية خاصة المتخصصين منهم في مجال النظم السياسية التطرق إلى مفهوم وأبعاد الثقة السياسية وغيرها من المفاهيم ذات الصلة، والتي تدور في إطار موضوع الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، والتعرف على كيفية بنائها وأسباب إنخفاض مستواها في بعض الأنظمة.

المبحث الأول

مفهوم الثقة السياسية

أولاً: تعريف الثقة:

أ- **الثقة لغةً:** الثقة مصدر، قولك وثق به يثق بالكسر، وثاقة وثقة، أي إنتمنته، وأنا وثق به. وهو موثوق به، وهي موثوق بها، وهو موثوقون بهم¹².

الثقة مشتقة من الفعل الثلاثي وثق، وهي كلمة تدلّ على العقل والإحكام، وتعني الضبط والقوة والتمكّن، ووثقت الشيء أي أحكمه، والموافقة هي المعاهدة، بمعنى أنّ الثقة

¹² - الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، "لسان العرب"، دار بيروت للطباعة والنشر، 1961، ص 101.

هي إحكام الأمر والإطمئنان إليه وضبطه بحيث يمكن الإنتفاع به والإستفادة منه والإعتماد عليه¹³.

وتعرف الثقة في قاموس لاروس Larousse بأنها: «ردّ فعل والذي يعني شعور يجعلنا نعتمد على شخص أو شيء ما».

كما تناول قاموس "Le grand Robert" الثقة على أنها: «أمل ورجاء ثابت وراسخ ضمان وأمان، يمنح للشخص الموثوق به أو الشيء، سواء كان مؤسسة منتج أو نظام إجتماعي»¹⁴.

ب- الثقة إصطلاحًا:

الثقة مجموعة معقدة من العلاقات الشخصية والتنظيمية، وتعتبر بذلك إستعداد إرادي لفريق معين أن يكون بموقع غير حصين ومكشوف لأفعال يمكن أن يقوم بها فريق آخر وتكون مبنية على توقع أنه سيقوم الفريق الثاني بأداء أفعال معينة ومهمة للطرف الأول دون أن يعني ذلك بالضرورة إمكانية المراقبة والتحكم بهذه الأفعال¹⁵.

كما تعدّ الثقة الأساس لجميع العلاقات الإنسانية والتفاعل المؤسسي، فالثقة تعتبر وسيلة فعالة لخفض تكاليف المعاملات سواءً في العلاقات الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية بحيث يكون الشخص أو المجموعة أو المؤسسة المتاحة للثقة محررة من القلق

¹³ - شفيقة داود، "الثقة بالنفس وعلاقتها بالتوافق الدراسي لدى المتمدرسين المراهقين في مرحلة التعلم الثانوي: دراسة مقارنة بين المتفوقين دراسياً بين ثانويات ولاية تيزي وزو، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة مولود معمري، 2011-2012، ص 13.

¹⁴ - Sylvie Roland, *La qualité au XXL^e siècle vers le management de la confiance*, (préface : olivier peyrat), Paris : 2014, P 109.

¹⁵ - Peri k. Blind, « Building Trust in the twenty-first centry », *Review of literature and imerging issus*, November, 2006, P P 3-4.

والحاجة لمراقبة سلوك الطرف الآخر¹⁶، ونجد للثقة كوكبة من المرادفات: التعاطف، التبادل المدنية، الإحترام، التضامن التسامح والأخوة¹⁷.

كما يمكن أيضا أن يكون موضوع الثقة نظام إجتماعي عام، مؤسسة، نظام تقني منظمة، منتج، إله، وحتى الثقة في الذات¹⁸.

ثانيا: التوجهات التعريفية للثقة:

أ- مفهوم الثقة في العلوم الإجتماعية:

تعتبر الثقة من المنظور الاجتماعي وسيلة لبناء العلاقات الإجتماعية والحفاظ عليها وأن الثقة جوهر رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم كمورد لإعادة بناء المجتمعات التي تكافح لتعزيز النمو في المجتمعات المتقدمة، وبالتالي يختار الأفراد القيام بفعل أو رد فعل ما تجاه الآخرين بناءً على مقدار الثقة التي وضعوها في هؤلاء الأشخاص أو مستوى الجدارة بالثقة¹⁹.

ويشير "سيمل" (Simmel) إلى أن الثقة أهم القوى التركيبية للمجتمع، وفي نفس السياق عرّف الثقة على أنها: « من أهم مكونات رأس المال الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي يعدّ من الشروط الضرورية للتعامل الاجتماعي، الفعالية وكذا للثبات والاستقرار الديمقراطي»²⁰.

وكما تمّ تعريف الثقة في العلوم الإجتماعية على أنها السلوك المعياري والأخلاقي الذي يحدّد مضمون التفاعلات بين شخصين أو أكثر، أحدهما حامل للثقة والآخر صاحب

¹⁶ - Ibid, P 05.

¹⁷ - Kenneth Newton, « Trust, social capital, civil society, and democracy », **International political science association**, London, 02- 2001, P 203.

¹⁸ - Flaurien Le Bouter, « Fromes et fonctions de la confiance dans la société moderne », [[http://www.implication philosophiques.org/actualite/une/formes-et-fonctions-de-la-confiance-dans-la-societe-moderne/](http://www.implicationphilosophiques.org/actualite/une/formes-et-fonctions-de-la-confiance-dans-la-societe-moderne/) 24-06-2016, P P 3-4].

¹⁹ - وفاء على على داود، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص ص 53- 54.

²⁰ - Kenneth Newton, Op.cit, P 202.

الثقة بحيث يستطيع الأول التمتع بقدر أكبر من حرية الحركة ودعم تأييد الطرف الثاني له في تبني أهداف الحركة بين البدائل، وتحديد وسائل للأهداف دون الرجوع الفوري لصاحب الثقة، في التفضيلات تمثل العلاقة التي تغلب فيها المصلحة الجماعية على المصلحة الذاتية الضيقة²¹.

كما نجد العديد من الدراسات في علم الاجتماع قد تناولت الثقة على أنها ميكانيزم سوسيولوجي، تؤثر على دوافعنا ومعتقداتنا وتوجهاتنا داخل شبكة التفاعلات الاجتماعية وأنها شرط ضروري للإندماج الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية والإستقرار الديمقراطي وفقاً لنظرية "راتمانز" (Rutmans) البارزة، نجد هناك ربط بين زيادة المشاركة المدنية في المجتمع المحلي والثقة بين الأفراد وبين أعضائها، وكذا رأس المال الاجتماعي التي تساهم في نهاية المطاف في إرتفاع الثقة الاجتماعية في مجتمع معين²²، فوفقاً لبعض المنظرين نذكر منهم: دي توكفيل، جون ستيوارت، دور كايم، كورن هاوسر، وتونيس فإن العديد من المنافع تتدفق من العضوية الطوعية في منظمات المجتمع، فعلى المستوى الشخصي تذهب الإستنتاجات إلى أن تدخلات المواطنين في المجتمع المحلي وأنشطته الطوعية التي تعلم السلوك الاجتماعي، الثقة، التكافل، التبادل، التضامن، التعاون، إذ تلعب هنا الثقة الدور المركزي والأساسي²³، فهي تجسد ركيزة للبقاء كفرد أكثر من أن يكون كائن اجتماعي، فعلى المستوى السوسيولوجي فالثقة الأصلية كما أشار إليه الألمان خلال مصطلح "Unvertrauen" تعدّ ضرورة للإستقرار النفسي والرقى ولتقدم الذات²⁴، فهي جزء من النسيج الاجتماعي، فالحياة الاجتماعية بدون ثقة ستكون لا تطاق ومن المحتمل أن تصبح مستحيلة تماماً²⁵.

²¹ - على على داود، مرجع سابق، ص 54.

²² - Perik. K Blind, Op.cit, P. 05.

²³ - Kennith Neurton, Op.cit, P. 202.

²⁴ - Flarien Le Bouter, Op.cit, P. 03.

²⁵ - Kennith Newton, Op.cit, P 202.

ب- مفهوم الثقة في العلوم الاقتصادية:

لقد عبّرت مختلف الدراسات والأبحاث في علم الاقتصاد عن مصطلح الثقة على أنها: آلية تعاملات السوق، وهذا من خلال مفهوم التبني والإعتماد، وقد تمت الإشارة إلى الثقة على أنها سلعة رمزية، وأنها تتطوي على درجة من الحسابات، وأن الأساس في هذا هو العقد الذي يعتبر ركيزة للحياة التجارية.

إنّ الثقة تعني الإعتماد على شخص واحد أو جماعة أو شركة للإقرار وحماية حقوق جميع الأطراف الأخرى المشاركة في مساعي مشتركة، وأنها عبارة عن تصوّرات تراكمية لخدمة ذات جودة، لأن المستهلك يشكل ردّاً عن موثوقية الخدمة وإدراك لنوعية هذه الخدمة²⁶.

كما تعتبر الثقة بمثابة سلعة عامة، تعتبر ضرورية لنجاح إقتصاد السوق وكذلك تعد الثقة ضرورية، فهي بمثابة مناخ تعاوني بين الأفراد، والذي يمثل النواة الأولى لتعزيز التقدم الإقتصادي والتي ينتج عنها التبادل الإقتصادي²⁷.

وبهذا يحدد الباحثون مفهومين للثقة وهما:

أ) الثقة الموكلة أو الممنوحة "Placed trust":

وهي بمثابة فعل الثقة الذي يستلزم تبريرات للتأكد منها والحفاظ عليها، وهي أيضا تعتبر محصلة الخبرة السابقة، التي تمّ ترسيخها في شبكات العلاقات الإجتماعية، وذلك من خلال مختلف التفاعلات²⁸.

ب) الثقة المعرفية "Cognitive trust":

هذا النوع من الثقة يعتبر حالة وليست فعل، لأنها تعتمد على معرفة الطرف الآخر للثقة ودوافعه وقدرته على التفاعل، ونجد أيضا الثقة كردّ فعل أو كإستجابة: وهي تعتمد على

²⁶ - على على داود، مرجع سابق، ص ص. 46 - 47.

²⁷ - المرجع نفسه.

²⁸ - المرجع نفسه، ص. 48.

الآخرين كأساس لها ومدى مصداقيتهم في الإلتزام بما تمّ الإتفاق عليه، وهناك ربط بين الإلتزام والثقة إذ أنّ هذه الأخيرة تكون نتيجة للإلتزام، بمعنى أن الثقة مكتسبة ومبنية على المعلومات التي يتلقاها الفرد.

ج) مفهوم الثقة في العلوم السياسية:

ينظر دارسو العلوم السياسية إلى الثقة على أنها سمة مجتمعية وليست فردية، حيث يشارك الأفراد ويستفيدون من ثقافة الثقة أو من المؤسسات الإجتماعية والسياسية التي تعزز سلوك الثقة، كما تشير الثقة السياسية إلى تقييم المواطنين لأداء النظام العام والنظام السياسي على الأخص.

وفي هذا الإطار أشارت الأمم المتحدة في مؤتمر لها حول "بناء الثقة في الحكومة" في فيينا عام 2006، إلى أن: الثقة السياسية تشير إلى وجود توافق في الآراء فيما بين أفراد المجتمع حول القيم والأولويات والإختلافات المشتركة، وعلى القبول الضمني للمجتمع الذي يعيشون فيه، كما تشير أيضا لتوقعات المواطنين لنمط الحكومة التي ينبغي أن تكون عليه وكيف ينبغي للحكومة أن تعمل وتتفاعل مع المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية، ومع مجموع المواطنين وسلوك الموظفين المدنيين، وتتولد الثقة السياسية من خلال شبكة العلاقات التفاعلية مع الأفراد والمجتمع المحلي، ويترتب عليها إرتفاع مستوى المشاركة المدنية والسياسية وبالتالي تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التكامل الإجتماعي والإستقرار الديمقراطي.

وقد تطرقت بعض الدراسات إلى الثقة السياسية على أنها إعتقاد المواطنين بأن الحكومة أو النظام السياسي سيعمل بأسلوب يتسق مع توقعاتهم²⁹.

ويرى "وارين" (Warren) تعتمد الثقة السياسية الرشيدة على الطرف الآخر وعلى قدم المساواة، إن لم يكن أكثر، فالثقة السياسية من هذا المنطلق هي البحث عن أشخاص

²⁹ - ثقة سياسية في: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%82%D8%A9>، 2016/06/23، 10h00.

سياسيين يتميزون بالإخلاص والصدق في شخصيتهم وخطبهم أثناء ظهورهم العلني وكذا في سلوكياتهم³⁰.

يؤكد "وارين" (Warren) أن الثقة السياسية تستند بالدرجة الأولى إلى تحقيق الحدّ الأقصى من المصلحة العامة لأجل تحقيق وتحديد الثقة السياسية.

فالثقة السياسية لا تنشأ ولا تعمل في فراغ، حيث تشير الثقة الاجتماعية إلى ثقة المواطنين في بعضهم البعض كأعضاء في الوحدة الاجتماعية والتي لا تتفصل عن مفهوم الثقة السياسية، التي يراد بها ذلك الجانب من بنية الثقة الذي يوجد بين الأفراد والمؤسسات السياسية، وهي تمثل سجلاً يحمل إخفاقات ونجاحات الحكومة على كل الأصعدة، وبالتالي تعتبر القرارات السياسية العامة جزءاً من عملية التقييم السياسي للأداء الحكومي، الأمر الذي يؤثر في درجة الثقة بين أطراف العملية السياسية³¹.

يرى "شان شو" (Chan- show) أن الثقة ذات تأثيرات ونتائج هامة على المواقف السياسية، ويعتبر "ستيمبوسون" (Stimpson) الثقة بأنها مقياس للمزاج والجو السياسي، فهي علاقة تفاعلية وبناء تنظيمي يتسم بالتعقيد، بين طرفين أو أكثر، وتنشأ هذه العلاقة من الحاجة الملحة للتفاعل مع أفراد المجتمع³².

يعتبر "هيتشر نفتون" (Hetherington) أن الثقة في الحكومة قد أصبحت مؤشراً هاماً لتوقعات المواطنين، ومستقبل لتقديم الدعم لسياسات الحكومة، وهذه الثقة تعتبر أكثر أهمية من العلاقات الحزبية والإيديولوجية³³، وتكون مرتفعة عندما ينظر إلى السياسات على أنها فعالة، أو عندما يكون هناك شعور بالتطابق بين توقعات المواطنين ومخرجات ونواتج النظام السياسي.

³⁰ - Perik. Blind, Op.cit, P. 05.

³¹ - Ibid, P. 06.

³² - ثقة سياسية، مرجع سابق.

³³ - Ibid, P. 05.

نجد للثقة السياسية علاقة بمجموعة من المتغيرات ومنها، المشاركة السياسية والمدنية، الميول والإهتمام السياسي والإحساس بالمواطنة³⁴.

د) أنواع الثقة السياسية.

يندرج ضمن مفهوم الثقة السياسية شكلين رئيسيين هما: الثقة في الأشخاص والثقة في المؤسسات.

الثقة في الأشخاص أو الثقة الإجتماعية، يمكن أن تتأسس على نحو مباشر وفوري عن طريق خبرة الآخرين، حيث أن الثقة الشخصية تعني إنعكاس الظروف وللأحداث من خلال الإحتكاك بالمحيط، كما تكمن في العلاقة التي يملكها الشعب تجاه الآخرين³⁵.

وتتولد الثقة الشخصية من خلال التفاعلات وجهاً لوجه مع الأفراد، ضمن مجموعات غير رسمية وهذه الثقة على شكل تعاون مع الآخرين في جمعيات مدنية محلية، ومن ثم تصبح أيضاً مساهمة في الثقة العامة والمشاركة في المؤسسات التمثيلية³⁶ فالثقة على المستوى الفردي أو الجزئي، تنطوي على منظور الشخص المانح للثقة.

كما يمكن للثقة السياسية أن تكون موجهة أيضاً نحو النظام السياسي ومنظماته فتشير هذه الأخيرة إلى الثقة على المستوى الكلي، فالمواطنون يضعون ثقتهم في الحكومة ومؤسساتها في حالة ما إذا كانوا راضين عن بدائل السياسات العامة، فهي بذلك تُشير لتقييم المواطنين لأداء النظام، وهذه الثقة تتجه نحو مؤسسة معينة مثل: الكونغرس الشرطة والبرلمان³⁷.

³⁴ - Kennith Newton, Op.cit, P. 203.

³⁵ - Ibid, P 205.

³⁶ - William Mishler & Richard Rose, "What are the political consequences of trust?" A test of culturel and Institutional theories in Russia, University of Arisona, University strathclyde, Scotland, 2005, P 04.

³⁷ - Perick, Op.cit, P 05.

وتعتبر الثقة في المؤسسات شيء عميق ومتأصل من الثقة في السياسيين، وبالأخص في الحكومات والبرلمانات التي تعتبر المؤسسة التمثيلية الرئيسية للحكومات الديمقراطية³⁸. فمن خلال الدراسة التي قام بها كل من "باترسون" و"كمبل" "Paterson & Kimball" على الو.م.أ، وجدا علاقة إيجابية بين الدعم للسلطة التنفيذية والدعم المعطى للرئيس. من جانب آخر إن الإنهيار الحاد للثقة في الديمقراطيات الغربية في السنوات الأربعين الأخيرة، لم يمس كل المؤسسات، ففي كندا مثلاً نجد المحكمة العليا والجيش يتمتعان بمستوى عالي من الدعم من قبل المواطنين من الحكومة الفدرالية والبرلمان الفدرالي، علاوة على ذلك فهذا الإنهيار ليس على الوتيرة نفسها، فهو يتفاوت تبعاً للمسؤولين في هذه المؤسسات مما يؤكد بأن الثقة في الحكومة الفدرالية كمؤسسة مرتبطة بالثقة في الشخصيات³⁹.

وعليه فالثقة الشخصية بإمكانها أن تؤثر في الثقة تجاه الحكومة وأكثر من ذلك تجاه المؤسسات السياسية وبالتالي تقوم أدوار القادة على تحسين الثقة الشخصية لزيادة الثقة في النظام المؤسساتي⁴⁰.

يتصور "بوتام" (Putam) العلاقة بين الثقة في الأشخاص والثقة المؤسساتية على أنها أحادية الاتجاه، بحيث أن الثقة الشخصية تؤدي للثقة المؤسساتية، في الوقت الذي يفسر فيه البعض هذه العلاقة على أنها متبادلة وبأن الثقة في المؤسسات تؤثر على الثقة الشخصية. كما نجد للثقة المؤسساتية نتائج هامة، فهي تساهم بشكل ملحوظ في المشاركة السياسية، وأكدت الدراسات أن المواطنين الذين يتقنون أكثر في المؤسسات السياسية، هم المرجحون أكثر للتصويت في الانتخابات، ومن خلال دراسات أجراها مركز دراسات السياسات العامة في جامعة "Strathclyde"، والتي إعتدها مركز أبحاث الرأي العام

³⁸ - Kennith, Op.cit, P 205

³⁹ - Ibid, P 5.

⁴⁰ - Flarien Le Boiter, Op.cit, P 7.

الروسي لقياس درجة الثقة في المؤسسات والأشخاص بين 17 جوان و2 جويلية لسنة 2001، على عينة من المواطنين تتكون من 2000 مواطن روسي يبلغون من العمر 18 سنة، وهذا لقياس الثقة في المؤسسات السياسية التالية: الأحزاب السياسية، الرئيس الروسي أعضاء الدمي، حاكم إقليم إداري، المحكمة الدستورية، الشرطة ومؤسسة الأمن الفدرالية وبنفس الطريقة قام المركز السابق بقياس الثقة الشخصية: والنتيجة كانت أن نسبة هامة من الروسيين، ثقتهم ضئيلة في الرئيس "فلاديمير بوتين" (Vladimir Putin).

كما قام كل من "سيترين" و"ميلر" (Miler) & (Citrin) من خلال تحليل للدراسة التي قام بها مركز للدراسات الأمريكية للإنتخابات والتي سجلت إنخفاض في الثقة في المؤسسات السياسية، وقد طرح سؤال حول سبب هذا الإنخفاض وما إذا كان تعبير عن الإستياء من أصحاب مناصب السلطة أو من أداء المؤسسات، وقد جاء الرد على هذه التساؤلات من خلال الإنطلاق من النموذج المعتمد من طرف "دافيد استون"⁴¹، الذي إستببط ثلاث مستويات أساسية للدعم وهي: النظام، السلطات والمجموعة السياسية.

وبالتالي فيكون **دعم الفرد للنظام** من خلال قبوله وتأييده لمبادئ هذا النظام، وكذا لمؤسساته وفعالياته الوظيفية. يكون الدعم لمبادئ النظام بالإنضمام إلى معتقداته وقيمه، أما دعم المؤسسات فهو دعما بالأساس لوظيفتها الدستورية. ويبقى دعم فعالية النظام ليشير إلى علاقة التفاعل الإيجابي بين أداء النظام وإحتياجات الأفراد، وهو ما يؤدي لرفع مستوى الثقة وبالتالي الدعم الذي يؤدي إلى بقاء وإستقرار النظام⁴².

نجد الشكل الثاني من أشكال الدعم وهو: **دعم السلطات السياسية**، يأخذ هذا النوع صيغتين هما: الدعم المؤسساتي، ودعم الأشخاص، والذي يكون بناء على خصائص

⁴¹ - Ibid, P. 06.

⁴² - Jean Crête, Rejean Pelletier & Jerome Couture, « Political trust, Values performance and Media : A Canada profile », **6th MBNA National Conference**, Departement of political science, laval university, Quebec (Canada), 2007, P P. 03- 04.

كاريزمية أو على خبرة سابقة أو السيرة الحسنة وهذا ما يجعل الشخص يحظى بموضع ثقة إيجابية. وفي هذا النوع من الدعم ميّز "إيستون" بين الدعم الظاهر أو المنتشر كما سماه وهو الذي تظهره الانتخابات من خلال دعم شخصيات دون أخرى، كما يظهر في الفترات غير الانتخابية بثقة شعبية يعبر عنها الرأي العام.

أما النوع الثاني فهو الدعم الضمني (المحدد) وهو موجّه للمؤسسات، فالتأييد لهذه المؤسسات وانتخابها يشكل دعم ضمني لها ولوجودها⁴³.

المبحث الثاني

متغيرات بناء الثقة السياسية

تعتبر الثقة عامل جوهري في بناء شبكة العلاقات التفاعلية بين الأفراد والمجتمع المحلي. فتتشكل دورة الثقة من خلال مجموعة متغيرات تساهم في صياغة مواقف إيجابية تتدرج عبر مراحل مختلفة لتتبلور في النهاية على صيغة شعور بالثقة. فتكون الأسرة المنشأ الأول لهذه الثقة التي يتم غرسها وترسيخها أثناء مرحلة الطفولة المبكرة، حيث لاحظ "إيريكسون" (Erikson) أنّ الأطفال يطورون الشعور بالثقة من خلال علاقات متسقة مع الوالدين وبالتالي للأسرة وباعتبارها آلية من آليات التنشئة السياسية تعد مصدر للتعليم السياسي.

كما يلعب الإعلام في هذا الإطار وبمختلف أنواعه دور في عملية بناء الثقة من خلال ما ينقله من معلومات وحقائق، وعلى هذا الأساس تتشكل ثقافة سياسية من قيم واتجاهات وقناعات تبنى عن طريق عملية التنشئة السياسية ومن خلال قنوات عديدة كمحدد لبناء الثقة السياسية.

⁴³ – Ibid, P. 06.

أولاً- النظرية الثقافية لبناء الثقة السياسية:

تبنى الثقة السياسية حسب النظريات الثقافية، عبر ثلاث مستويات تتم بالتدرج وبشكل تصاعدي:

فالمستوى الأول للثقة والتي تمثل قاعدة التدرج تتألف وتشمل على روابط شخصية قوية ومتينة بين أفراد الأسرة، والتي تنشأ من خلال التفاعلات بين أعضاء مجتمعات أخرى في المجتمع.

أما المستوى الثاني للثقة فهي تمتد للأفراد غير المعروفين شخصياً، وتنتج من خلال التعميم للثقة الشخصية عن طريق الإحتكاك بالآخرين.

ويمتد المستوى الثالث للمؤسسات السياسية التي تؤثر بدورها على الثقة الشخصية. فيرى "فوكوياما" (Fukuyama)، أن للثقة امتداد، سماه بشعاع الثقة فهو يشير أن شعاع الثقة أو (امتداد الثقة في هذا التدرج) يختلف ويتفاوت عبر الثقافات ففي البعض منها، نجدها قليلة وضئيلة، يضع المواطنون ثقتهم في الأشخاص الذين يعرفونهم جيداً فقط⁴⁴.

أما في ثقافات أخرى، تمتد بعيداً وتتوسع عن دائرة ونطاق الأصدقاء لتشمل مواطنين آخرين، لكن يستثني هذه المؤسسات السياسية.

وفي هذا الإطار نجد العديد من الأدبيات قد ربطت بين الثقة السياسية والثقافة حيث أشارت إلى ما يسمى بثقافة الثقة Trust Culture، والتي تعني نسقاً من القواعد والمعايير⁴⁵ والقيم التي تخول لنا حق الثقة في الآخرين، وتؤثر ثقافة الثقة على قرارات وتبادلات الثقة.

تطرقت العديد من الدراسات إلى مقومات ثقافة الثقة: فالمقوم الأول يقوم على تماسك القيم الإجتماعية بين الأفراد والمجتمعات، إلى جانب إستقرار النظام الإجتماعي والذي يقصد

⁴⁴– Mishler and Rose, Op.cit, PP. 01– 03.

⁴⁵– Pierre Rosanvallon, "Histoire modern et contemporaine du politique : les voies nouvelles de la souveraineté du peuple », P. 480.

به إستقرار الجماعات والمنظمات داخل منظومة التفاعلات الإجتماعية، وتبنى الثقة حسب المنظور الثقافي من خلال توافر عنصر الشفافية سواءً بين الأفراد أو المؤسسات في إطار العلاقات الشخصية أو الرسمية، فضلاً عن الألفة أو الحميمية والتي تتم من خلال توافر مشاعر الأمن والإرتياح تجاه الآخر، والتي ترتبط بدورها بالتنبؤات والتوقعات الإيجابية تجاه الآخر. في هذا الإطار أكد "فرانسيس فوكوياما" (Francis Fukuyama) على أهمية ثقافة الثقة وإعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مقومات بناء الثقة، حيث أشار إلى أنه يجب فهم ثقافة المجتمع لكي نفهم الثقة⁴⁶.

وبالتالي فإن الثقة تتأثر بدرجة المعرفة والثقافة المتوفرة تجاه الشيء محل الثقة، وهو ما سمي بجدارة بالثقة، وهي تلك المبنية على التفاعل والتوقعات المعرفية جزئياً والتي تستند إلى الخبرة السابقة، حيث تحتوي مواقف الفرد تجاه الآخرين على المعتقدات حول مصداقية الآخرين. فتتأرجح الثقة بين الإرتفاع والإنخفاض باستمرار طبقاً لأنماط الشخصية المتواجدة في المجتمع، بالإضافة إلى تحكم الظروف والأحوال الإجتماعية والثقافية⁴⁷.

أ-الثقافة السياسية كمحدد لبناء الثقة السياسية.

1- مفهوم الثقافة السياسية:

يعتبر مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة في علم السياسة، ويعد "غابريال ألموند" (G.Almond) أحد رواد هذا المفهوم عندما إستعمله كأحد أبعاد تحليل النظام السياسي، فكل نظام عنده يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الإجتماعي. وبهذا تكون الثقافة السياسية عبارة عن منظومة من التفاعلات السياسية وجزء من الثقافة العامة للمجتمع، ويتم تناقل القيم عبر عملية التنشئة السياسية بمختلف آلياتها. إذ جاء تعريف الثقافة السياسية على أنها: "مجموعة المعتقدات

⁴⁶– Ibid, P. 07.

⁴⁷ – على على داود، مرجع سابق، ص. 83.

والقيم والمشاعر، وأنماط السلوك التي يحملها الفرد إزاء السياسة والحكم في المجتمع⁴⁸ ويعرّف "باي" (Pye) الثقافة السياسية على أنها مجمل القيم الأصلية والمشاعر والمعرفة التي تعطي شكلا جوهريا للعملية السياسية، بينما تعرّف عند "ألموند" (Almond) بأنها: "أنماط التوجه إلى العمل السياسي" وقد أكدّ ألموند أن للثقافة السياسية علاقة تأثير بالبناء وبالآداء السياسي، فتوجهات الأفراد ومواقفهم السياسية، تتولّد عن طريق التنشئة السياسية من خلال قنوات عديدة، وتتمحور الثقافة السياسية حول قيم وإتجاهات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد، ثم يشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وكذا حقوقهم وواجباتهم تجاه ذلك النظام السياسي⁴⁹.

ب- عناصر مفهوم الثقافة السياسية:

يدور مفهوم الثقافة السياسية حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات في السلوك السياسي لأعضائه حكما كانوا أو محكومين، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية:

- تتمثل الثقافة السياسية في مجموع التوجهات الذاتية تجاه العملية السياسية بين أفراد المجتمع ككل، أو بين مجموعة فرعية بداخله.
- الثقافة السياسية ثقافة فرعية، فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا يمكن أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.
- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة، فهي لا تعرف الثبات المطلق ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها:

⁴⁸ - حباسي خالد، "اتفاقية السياسية في الفكر الاجتماعي المعاصر"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد (10)، مارس 2015، ص. 46.

⁴⁹ - عبد الغفار رشاد محمد، الثقافة السياسية، الثابت والمتغير: دراسة إستطلاعية، الخرطوم: مطبعة الحديثة، 1991، ص ص. 77 - 87.

* مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وكذا درجة إهتمام النخبة الحاكمة لإحداث هذا التغير في ثقافة المجتمع وما توليه من إهتمام لذلك، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.

* تختلف الثقافة السياسية من مجتمع لآخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع، وهذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل والمستوى الاقتصادي⁵⁰.

2- مكونات الثقافة السياسية:

أ- المرجعية:

وهي تعني الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي وهو يبرر المواقف والممارسات، ويكسب النظام شرعيته، وغالبًا ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية النظام، ووجود قنوات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم، وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية، يكون ذلك تمهيدا للإنقسامات والأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقائه واستقراره⁵¹.

ب- التوجه نحو العمل العام:

نجد هناك فرق بين التوجه الفردي الذي يميل إلى الإعلاء من شأن الفرد وتغليب مصلحته الشخصية، وبين التوجه العام أو الجماعي الذي يعني الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي، والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياها من أهم مكونات الثقافة السياسية، ذلك أن هذا الشعور بالمسؤولية يدفع المواطن إلى الإيجابية في تعامله مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها للإحساس بالولاء للجماعة.

⁵⁰ - حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، (ط1)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص. 20.

⁵¹ - حسين علوان، المرجع نفسه.

ج- التوجه نحو النظام السياسي:

الإتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به من ضروريات الإحساس بالمواطنة وما يترتب عنه من حقوق والتزامات، فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة، وبالتالي يضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة⁵².

د- الإحساس بالهوية:

إن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام، كم يساعد على بقاء النظام وتخطيه للأزمات والمصاعب التي قد تواجهه، فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية، وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة⁵³.

هـ- أثر الثقافة السياسية على النظام السياسي:

يستلزم بلوغ الحكم الديمقراطي ترسيخ ثقافة تؤمن بحقوق الإنسان، وتقتنع بضرورة حماية كرامته من خلال مواجهة أي إعتداء على هذه الحريات حتى وإن كانت من قبل السلطة ذاتها، كما يشترط ويتطلب لإستمرار النظام والحفاظ على بقائه، توافر شعور متبادل بالثقة بالآخرين في ظل مناخ إجتماعي وثقافي، ويسمح بوجود قدر من المعارضة في إطار قواعد وأطر سياسية موضوعة بدقة لكي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع السياسي.

⁵² - المرجع نفسه، ص. 47.

⁵³ - المرجع نفسه، ص ص. 49 - 50.

كما تؤثر الثقافة السياسية على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة والمسؤولية وبالتالي صياغة روابط ثقة بالنظام وبأدائه، و يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة، وأن يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه، وتؤدي الثقافة السياسية لدى أي مجتمع إلى الإستقرار السياسي وإرساء قواعد الديمقراطية. فالتجانس الثقافي بين النخبة والجماهير، يساعدان على الإستقرار، أما التجزئة الثقافية والإختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير فإنه يشكل مصدر تهديد لإستقرار النظام السياسي وبقائه، فحسب "ألmond" للثقافة السياسية تأثير وتأثر بالبناء وبالأداء السياسي⁵⁴.

ثانيا: نظرية الأداء المؤسساتي:

يركز هذا النموذج على الأداء الفعلي والواقعي للحكومة والذي يستخدم للإستدلال على موقف المواطن في الحكومة، ويوظف نموذج الأداء الحكومي كأحد المؤشرات الأساسية لقياس الثقة الجماهيرية في الحكومة، ويؤكد على أن الثقة في المؤسسات العامة والحكومة تتأرجح بين الإرتفاع والإنخفاض باستمرار طبقا لدرجة الرضى عن أداء المؤسسات السياسية وبالأخص مؤسسة الحكومة.

توصل هذا النموذج، إلى أن المؤسسات الحكومية التي تتميز بالأداء الجيد الفعّال ستحوز على ثقة المواطنين، بينما تولد المؤسسات العامة الحكومية ذات الأداء الضعيف الذي يفتقر إلى الفاعلية والتأثير في المجتمع، نوعاً من إنعدام الثقة الجماهيرية في هذه المؤسسات على المستويين الإجتماعي والسياسي⁵⁵. وبالتالي تفترض نظرية الأداء المؤسساتي إمكانية معرفة وجود الثقة أو إنعدامها بعملية تقييمية للسياسة الحكومية، ويتميز هذا النموذج في إعتماده على أساليب إمبريقية في رصد مستوى الثقة السياسية، كما تتوقع أن تكون هناك علاقة غير مباشرة في غاية الأهمية بين الثقة الإجتماعية والثقة في

⁵⁴ – المرجع نفسه.

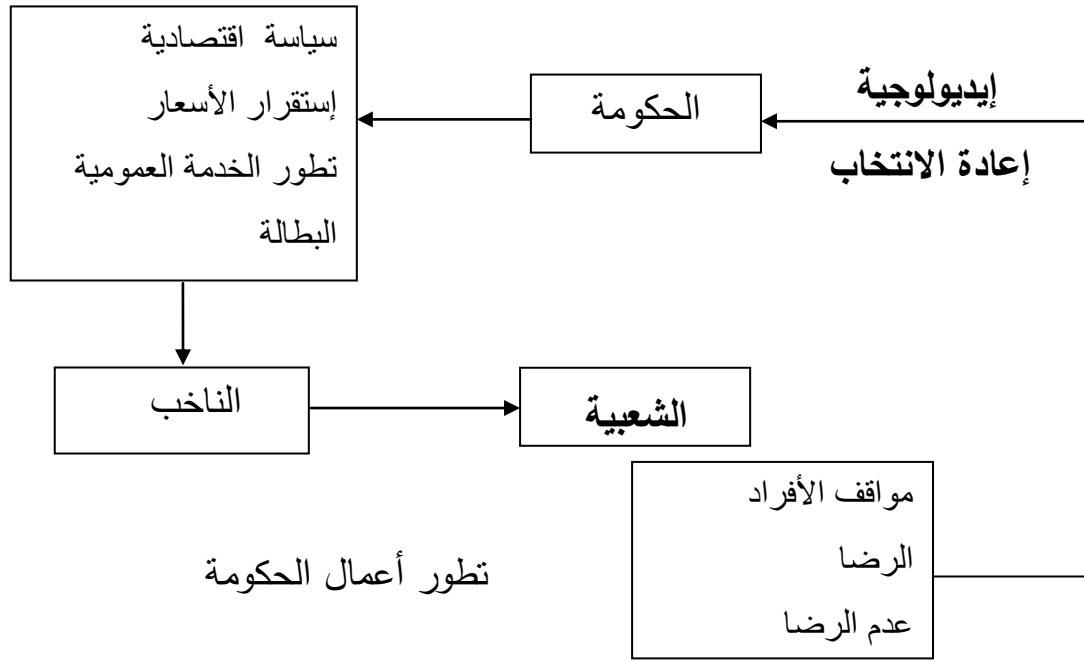
⁵⁵ – Crête Rejean Pelletier & Jerome Couture, Op.cit, PP. 04– 09.

المؤسسات السياسية، فإذا كانت الثقة الاجتماعية تساعد على بناء المجتمع، فإن الدعم للنظام السياسي يأتي كنتيجة لتقييمات المواطنين للأداء الاقتصادي والسياسي لهذه الأنظمة. فالثقة في المؤسسات قد تناولتها النظريات المؤسساتية على أنها المنفعة المتوقعة للأداء الجيد، إفتترضت هذه النظريات أن تكون للثقة تأثيرا مباشرة على الفعالية الوظيفية للمؤسسة السياسية، والتي تخلق بدورها علاقة ائتمانية بين الحكومة والمواطن والسماح لهذه الأخيرة بالإستمرار في الحكم⁵⁶.

وفي السياق ذاته، قدم Downs "داونس"، نموذج لما سماه بالإنّتخاب الإقتصادي موضحا أن الحكومة في النظام الديمقراطي، تختار السياسة التي تزيدها من عدد الأصوات في الإنتخابات المقبلة، طبقا لقاعدة الحكومة الرافعة للأصوات، (maximisateur de voix) حيث كل زيادة أو انخفاض في النفقات سيزيدها أو يفقدها صوت على الأقل⁵². وقدم هذا النموذج التوضيحي للعلاقة التفاعلية بين الأداء، وإعادة الإنتخاب.

⁵⁶ - كامل محمد، مرجع سابق، ص. 118.

⁵² - Paul magni Berton, **démocraties libérales (le pouvoir des citoyens dans les pays européens)**, Paris: économique 2012 p 74



الشكل رقم (01): الإنتخاب الإقتصادي عند داونز.

source: Paul Magni Berton, *démocraties libérales (le pouvoir des citoyens dans les pays européens*, Paris: économique 2012, p 74.

ونجد أن معظم الأبحاث في هذا السياق على إتفاق بأن الثقة السياسية ضرورية لبقاء وفعالية الوظيفة الديمقراطية، فالنظريات المؤسسية تتصور من العلاقة القائمة بين الثقة المؤسسية ودعم النظام على أنها تبادلية، فالثقة تسهم في أداء فعال والذي يؤدي تبعا للدعم العام للنظام، فالدعم حينئذ "تغذية عكسية" لتحفيز وتشجيع النظام أكثر للتحسين من الأداء السياسي وهو ما يؤدي لرفع درجة الثقة بشكل إيجابي وما سيؤسس لبقاء النظام السياسي وإستقراره. كما يعتبر تقديم الخدمات العامة وسيلة هامة وعموداً فقرياً لبناء الثقة السياسية والذي يعتبر مطلباً أساسياً للمواطنين ومؤشراً على الحكم الصالح⁵⁷.

تعتبر الثقة السياسية إنعكاساً للنشاط المدني والإتجاهات السائدة في المجتمع نحو الثقة الإجتماعية المستمدة من الحياة المدنية، وتتطلب مسألة بناء الثقة السياسية أن تملك الحكومة رؤى وتصورات لكيفية معالجة قضايا المجتمع، وذلك بمصادقية في تنفيذ برامجها

⁵⁷– Ibid, P. 106.

السياسية والخدمية، وتقليل حالة الإحتقان السياسي بين الحكومة والقوى السياسية المتنافسة داخل النظام السياسي للدولة، كما يتطلب الأمر إيجاد آليات فعالة تعمل على تقوية الثقة بين طرفي العملية السياسية⁵⁸.

نجد العديد من الأسس التي تساعد على بناء الثقة السياسية، من أهمها أن تكون الحكومة أكثر كفاءة ومسؤولية في تقديم الخدمات الأساسية وأن تحرص الحكومة على الشفافية والمصادقية أمام المواطنين، وتفعيل آلية المساءلة وتحقيق اللامركزية والحكم المحلي، إلى جانب التوجه إلى التحرر والخصخصة بدلاً من المنافسة الاحتكارية، وتمكين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى بعثة الحركة السياسية والحراك السياسي بين القوى السياسية من خلال تمكينها من المشاركة في صنع السياسات، وضرورة أن ينصب إهتمام الحكومة على رصد وتلبية إحتياجات المواطنين وتقييمهم لسياسات الحكومية من خلال خلق قنوات إتصال مجتمعي وفتح الحوار السياسي والإجتماعي بين النخبة الحاكمة والمواطنين، والعمل على إيجاد رأس المال الإجتماعي الذي يتكون من المؤسسات السياسية والمدنية من أجل تحقيق التنمية السياسية الأمر الذي أكد عليه فوكوياما (Fukuyama)، حيث أوضح أن الثقة تستعيد مكانتها بوصفها واحدة من الفضائل الإجتماعية التي بدونها لا مكان لصفة الشرعية للأنظمة⁵⁹.

ثالثاً: دور الأسرة والإعلام في بناء الثقة السياسية.

أ- الأسرة:

تلعب الأسرة دوراً هاماً في التأثير على أفرادها في توجهاتهم ومواقفهم في الحياة⁶⁰ لقد أظهر علماء النفس، أن للوالدين دور في ترسيخ وتكوين شخصية الطفل وبالتالي بناء

⁵⁸ - المرجع نفسه.

⁵⁹ - Kenneth Newton, Op.cit, PP. 102- 105.

⁶⁰ - قاسم حجاج، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعد أعراض الأزمة ومستلزمات الإنفراج"، مجلة الباحث، العدد (2)، 2003، ص. 88.

توجهاته، يرى "ألموند وباويل" (G. Almond and G. Pawel): بأن للعائلة دور بارز في صياغة توجهات الطفل نحو الأسرة، حيث المشاركة المبكرة للطفل في عملية صياغة القرارات العائلية، تزود بإحساس "الأهلية السياسية" وبمهارات التعامل السياسي، التي تجعله أكثر إستعداداً ليبنى مواقف سياسة فاعلة مستقبلاً، فهذه العملية تساهم في بناء الذات السياسية للفرد.

تشكل الأسرة وحدة ضمن الجماعات الأولى، وهذه الأخيرة مصدر مهم للتعلّم السياسي، حيث تعمل على نقل وتعزيز المواقف السياسية للأفراد، عبر التنشئة⁶¹، والتي هي تعليم القيم والتوجهات بواسطة الأسرة التي تعتبر من أهم قنوات التنشئة التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل آخر⁶².

فهي حلقة مترابطة تدخل ضمنها عدة مفاهيم مثل الشرعية والهوية والولاء والمواطنة والتي تهدف إلى تحقيق الإستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة، حيث تضطلع التنشئة السياسية لصياغة القيم وروابط الإنتماء ومكونات الهوية والسلوك البشري وتهتم بآليات إنتقالها وتوريثها للأجيال الجديدة، والتي يكتسبها عبر عملية تلقينية⁶³، ويظهر كذلك هذا الدور الكبير للأسرة في نقل توجهات سياسية صريحة من خلال التوجيه، النقاش والتعبير عن وجهات النظر، ويتم هذا النقل بطريقة عفوية من خلال العلاقات الشخصية داخل الأسرة وكذا التعليم، الذي يتلقاه الفرد من الوالدين أو من الأقارب دور للقدرة على إتخاذ القرارات وكذا التعامل مع الآخرين، كل هذه التوجهات يتم نقلها وترجمتها إلى المحيط السياسي وبالتالي نمو ثقة شخصية تتعمم إلى شعور بالثقة السياسية.

تشير نظرية "فرويد" (Freud) أن سلوك الآباء وإتجاهاتهم نحو الأطفال هي العناصر الأولى التي يصنع فيها الطفل تكيّفاته ومواقفه، ومن جانبه يقول "ج. دافيس" (J.Daviez)

⁶¹ – Flavien Le Bouter, Op.cit, P. 03.

⁶² – قاسم حجاج، مرجع سابق، ص. 88.

⁶³ – المرجع نفسه.

توفّر الأسرة الوسائل الأساسية لتحويل الطفل العاري عقليا إلى شخص ناضج مكتمل الشخصية، وبهذا معظم ميولات الفرد وإتجاهاته يتم تحديدها إنطلاقا من الأسرة.

فالثقة الشخصية تتحوّل إلى ثقة إجتماعية يمكن أن تتأسس على نحو مباشر وفوري فمن بين المصادر نجد خبرة الآخرين، حيث أن الثقة عموماً تلقن بطريقة غير مباشرة لتكون الأساس لتحضّر الحياة الاجتماعية⁶⁴، ومن ناحية أخرى وحسب "إنجلهارت" "Inglehart" أن المسألة ليست مسألة أداء المؤسسات هو الشيء الذي يؤثر في المشاعر، لأن الأداء الموضوعي دائما يتم تقييمه وفقا للتوجهات المنتقلة والمتوارثة من جيل لآخر، فبراعي جانب آخر بعين الاعتبار، هو دور التغيرات السوسيو إجتماعية في تشكيل أحاسيس وعاطفة المراهقين داخل المجتمع، ومن ثم مواقفهم السياسية، وبالتالي تشكيل ملامح الثقة السياسية فمن خلال المسح البياني الذي قدمه البارومتر الأوروبي من خلال دراسة عينية. (عينات من السكان البريطانيين)، أوضح الاختلافات البارزة في الثقة المرتبطة بسلسلة من المتغيرات المؤشرة المبنية سابقاً من خلال تجارب الطفولة المبكرة عبر مضمار الحياة، ودور هذه التجارب في صياغة ملامح الثقة خلال فترة البلوغ.

فمستويات الثقة تبنى على عدة متغيرات من التجربة، السن، القدرات المعرفية الكفاءات المهارات، الخلفية الإجتماعية كلها منافذ تأثر على عملية بناء الثقة⁶⁵، وأيا كانت جهة التأثير، فإن الهدف هو إعداد الفرد للحياة في المجتمع السياسي.

فعملية تنمية المواقف عملية طويلة يساهم فيها المجتمع بكل مؤسساته بما يخدم التطوّر الإجتماعي المسير للتغيرات البيئية.

إن تأثير الأسرة والوالدين على وجه التحديد على الأبناء، يتوقف على درجة وعي الإبن باتجاهات والديه، فكلما زادت درجة معرفة الطفل بها، كلما زادت مع ذلك درجة

⁶⁴ – Kenneth Newton, Op.cit, P. 205.

⁶⁵ – Ingrid Shoom & Helen Cheng, « A life time learning model of political trust: Determinants of political trust », Department of quantitative social science Institute of education, University of London, 2011, P. 910.

الأهمية التي يعطيها الوالدان لمواقفهما هذه ويذهب "ميركمان" "R. Merkman" إلى اعتبار أن الأسرة تكوّن الذات السياسية للفرد بتنمية تفكيره السياسي، ومهاراته الإدراكية حول السياسة، وتنمي مواقفه السياسية تجاه السلطة، الحكم والحكام.

تلعب الأسرة دور كبير في التأثير على أفرادها بما يدفعهم للإلتزام بمعاييرها، التي تسهم إلى حد كبير في التنشئة السياسية لأفرادها، ولا جدال أن الأسرة المتماسكة التي تتسم بالتجانس بين أفرادها والتكامل فيما يقومون به من أدوار توفر المزيد من قوة وفعالية تأثيرها العام على توجيه سلوكات أبنائها⁶⁶.

ب- وسائل الإعلام:

تتضمن وسائل الإعلام كل ما يتعلق بتوصيل الثقافة العامة إلى الجماهير سواء كان ذلك في صياغة مكتوبة، كالكتب والجرائد والمجلات والدوريات والنشريات والكتيبات، وكذلك بواسطة أجهزة التوصيل الإلكتروني السمعية والبصرية مثل: المذياع والتلفاز، وأجهزة التسجيل السمعي والمرئي، بحيث تلعب كل وسيلة منها دوراً في التنشئة السياسية للفرد ويزداد إنتشار الوسائل الإعلامية المكتوبة بين طبقة المثقفين والبالغين في العمر، بينما تدور أهمية الوسائل الإعلامية الإلكترونية بين أفراد الطبقة الوسطى والذين لم ينالوا حظهم من التعليم، بحيث تكون هذه الفئة الأكثر تأثراً بما تنقله وسائل الإعلام⁶⁷.

تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في التثقيف والترشيد والتوجيه والتعليم وتحقيق التقارب والتعارف بين الأفراد والمجتمعات، كما لها إسهام في تحويل الإتجاهات العقلية والنفسية والاجتماعية وكذا السياسية لما لها من أثر قوي.

فقد أصبح للإعلام والاتصال منذ الستينات من القرن الماضي، أهمية كبيرة خاصة نجدها تنشط أكثر في أوقات الحملات الانتخابية، فأصبحنا نشهد تنافس وحرفية الوسائل

⁶⁶ – Ingrid Shoon & Helen Cheng, Op.cit, P. 11.

⁶⁷ – حبسي خالد، مرجع سابق، ص. 49.

الإتصالية الجديدة: الحملات التلفزيونية، الإشهار السياسي، التسويق الهاتفي وآليات سبر الآراء، فالإعلام تأثير على المواقف السياسية خاصة عبر التلفزيون عن طريق إستراتيجية عرض المعلومات وكيفية التعامل معها، وكذا كيفية إنتقائه للمعلومات السياسية⁶⁸.

يرى "جيمس هالورين" "James Halloren"، أن القيم الإخبارية جزء لا يتجزأ من عملية مهنية تتولى إختيار الأخبار وتقديمها وإنتقاءها وإختيار الأسلوب الذي ستقدم به فهي تعمل على إستثارة المشاعر وتستخدم القوالب النموزجية، فهي بهذا تخبر، تخلق الإدراك وتبني التصورات والمواقف تجاه قضية ما، وفي نفس السياق يضيف "فانكنسر" (G.L. Funkhumser)، أنه منذ نهاية الستينات، أصبح الإعلام والتلفزيون وكلاء الإقناع الذين يخلقون الحقيقة السياسية والاجتماعية ومن ثم إيصالها للمواطن في الوقت الذي عجزت فيه التنظيمات التمثيلية عن تحقيق ذلك.

فالفرد يقرّر أن يشارك أو لا يشارك، فهو بهذا يتجاوب مع الصورة التي يقدمها له الإعلام عن المحيط السياسي، قوانينه، رموزه، ممثليه، حكامه وسير المؤسسات السياسية وعملها.

ومع تعدد وسائل الإتصال الحديثة ومنها الإنترنت، يبقى التلفزيون يشكل الوسيلة الأكثر إعتماذاً لتنقيف المواطن سياسياً، حيث يشير "فاننستا تبيرج" "تيري فيديل" (Vincent Tiberg & T. Vedel) من خلال دراستهما التي توصلت إلى أن 58% من الفرنسيين يتابعون التلفزيون مقابل 17% يتابعون الإذاعة، ونسبة قليلة موزعة على الوسائل الإعلامية الأخرى⁶⁹، وعلى هذا الأساس فلدور الإعلام بروز في التأثير على مواقف الأفراد وبالتالي التأثير كذلك على ثقتهم في الحكومة وفي النظام ككل، فتتوقف بذلك مشاركتهم السياسية

⁶⁸ - جيمس هالورين، "الإعلام الجماهيري: عرض من أعراض العنف أم سبب من أسبابه"، تر: أحمد رضا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (37)، (10 أكتوبر)، 1979، ص ص. 124 - 125.

⁶⁹ - Vincent Tiberg & Thierry Vedel, « Les effets de l'information télévisé sur les évaluations politiques et les préoccupations des électeurs français », cahier de CEVIPOF, N (47), 2007, PP.1-26.

وولائهم للسلطة عما يتلقونه من هذه الوسائل، فوسائل الإعلام لا طالما كانت كأهم عامل بارز مفسر لإنهيار الثقة السياسية عند السلطة السياسية ومؤسساتها.

لقد برز شكل جديد أو محدد من الصحفيين الذين يمكن الإطلاق عليهم تسمية صحافة المعارضة أو المهاجمة التي ظهرت وغيرت من قواعد وظيفة الصحافة المتعارف عليها في المجتمعات المعاصرة.

فالإعلام قد طوّر كثيرًا الموقف النقدي تجاه السياسيين، الذي يمكن ملاحظته من خلال نمو التعليقات السلبية تجاههم، وإبراز وتضخيم تقارير الفضائح والفساد، شاملة على أحداث متعلقة بحياتهم الخاصة، وهذا قد لوحظ ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية لكن أيضا في العديد من الدول بدأً من اليابان وصولاً إلى إيطاليا، وفي هذا السياق يشرح "نادو وقايسون" (Nadeau & Gaisson) من خلال السؤال الذي طرحاه: هل الإعلام وجد للتوبيخ؟ فالبعض يدّعي بأن الإعلام يفضل مظهر الصراعات السياسية وعرض المواضيع البارزة كمقابل للرضى والثروة ومدفوع أيضا من التنافسية العالية للأسواق، وبالنظر لهذه الطريقة، فالإعلام سيزيد الرؤية السلبية للقادة السياسيين وللحياة السياسية عامة، وهذا ما يؤدي بشكل متوقع إلى ضعف الثقة ومن بين أحد الطرق المفضلة للتعبير عن هذا الحقد والضعينة هو الإنتقاد الموجه للسياسيين والحياة السياسية عامة من خلال المحادثات المعروضة حول القضايا السياسية، فأولئك الذين يستمعون أو يشاهدون هذا النوع من البرامج سيكونون أكثر إنتقاداً ولديهم ثقة أقل في أي شيء لدي علاقة بالسياسة⁷⁰.

المتوقع حينها أن الثقة السياسية ستكون منخفضة ضمن وسطين من بين هؤلاء الذين يستمعون أو يشاركون في المحادثات المعروضة.

من جانب آخر، فيمكن أن يكون الإعلام أيضا دور معاكس لهذا الدور السلبي بحيث أنها تمثل قوة إيجابية من حيث أنها تزيد من مستوى المعرفة والإهتمام بالسياسات فكل

⁷⁰ – Vincent Tiberg & Thierry Vedel, Op.cit, P. 28.

من وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة لها دور في تكوين وعي وإدراك سيتحوّل لمواقف إيجابية أو سلبية مربوطة بمتغير ودرجة الثقة التي ستصنعها هذه الوسائل⁷¹.

المبحث الثالث

مداخل قياس الثقة السياسية

لقد تعددت وتنوعت مداخل قياس الثقة السياسية، فهناك مداخل تركز على قياس الثقة السياسية من خلال دراسة الأداء السياسي والإقتصادي للحكومة، بينما ركزت مداخل أخرى على رصد تفضيلات المواطنين ودراسة مدى الإلتزام الحكومي بما وعدت به من جانب تنفيذها ودرجة تطبيقها على أرض الواقع، في حين تناولت مداخل أخرى الثقة السياسية من خلال رصد درجة الإستقرار السياسي، إضافة إلى هذا فإن بعض المداخل تعتبر المشاركة السياسية مؤشراً هاماً وبالتالي مدى إقبال الناخبين ومن ثمّ الشرعية المصوّرة للسياسة المنتخبين، فهذا المدخل يعتبر أساسياً في رصد وقياس درجة الثقة السياسية، وقد تناولت مداخل أخرى رصد الثقة من خلال تحليل السياق التاريخي للسلوك الإنتخابي، بينما إعتمدت أخرى على الثقافة السياسية ودورها في التنشئة السياسية بكل وسائلها في صياغة مواقف وتوجهات التي تشكل وعي وإدراك (مواقف) وبالتالي تتكون ثقافة سياسية تأثر في الميول السياسي للفرد⁷².

أ- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الاقتصادي والسياسي للحكومة:

ركّز هذا المدخل على رصد وقياس درجة الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الإقتصادي للحكومة والظروف الإقتصادية المحيطة، وتقييم الأداء السياسي للحكومة ومسألة إطلاق الحريات والعدالة إلى جانب تقييم الخلفية الإجتماعية للمجتمع المدني ودوره ونوعية نشاطه ومدى تفاعله وانخراطه في النشاط السياسي، ومن أشهر مفكري هذا المدخل

⁷¹ – Ibid.

⁷² – على على داود، مرجع سابق، ص. 90.

"William Mishler" "ويليام ميشلر" و"Richard Rose" "ريتشارد روز" وتتفق "Mary Ann" "ماري آن" مع هذا المدخل، حيث إقترحت عدة مناهج لقياس الثقة السياسية والتي نذكر أهمها في: المنهج الإقتصادي، والذي يقيس درجة الثقة من خلال تقييم الأداء الإقتصادي للحكومة⁷³.

ب- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة الإستقرار السياسي:

تتجه البحوث والدراسات الحديثة إلى التأكيد على إرتباط مفهوم الثقة السياسية بمسألة الإستقرار السياسي، حيث ينتشر الإستقرار السياسي مع رضا المواطنين عن النظام السياسي في الدولة، وبالتالي تعتمد شرعية النظم الديمقراطية على مدى تفعيلها لمسألة الإستقرار، إذ تعتبر الثقة السياسية البعد الأساسي لعملية إنتشار الدعم السياسي⁷⁴.

ت- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد تفضيلات المواطنين:

لقد أكّدت بعض الدراسات على تفضيلات المواطنين *Préférences Citizens* باعتبارها أحد محددات الثقة السياسية، حيث أن التطابق بين مدركات وتفضيلات المواطنين يؤدي إلى دعم وتأييد الثقة السياسية، في حين أن التناقض بين تلك التفضيلات يؤدي إلى إنخفاض مستوى الثقة. وتفسير الثقة السياسية يكمن في مزيج من تفضيلات المواطنين بشأن ما ينبغي أن تكون عليه العملية السياسية، كما أكّدت العديد من الدراسات على تأثير المخرجات السياسية مثل النمو الإقتصادي، البطالة والتضخم على درجة الثقة السياسية، وفي هذا الإطار أوضحت بعض الدراسات أن التنشئة والقيم والمعرفة السياسية في المجتمع تعدّ من المحددات الجوهرية لقياس درجة الثقة السياسية، وأنّ القيم السياسية تلعب الدور الهام في التأثير على درجة هذه الثقة، حيث يقوم المواطنون بدعم النظام السياسي لإعتقادهم

⁷³ - المرجع نفسه، ص ص 90 - 91.

⁷⁴ - ثقة سياسية، مرجع سابق.

بأن ذلك النظام متوافق مع قيمهم السياسية، وإلى جانب أن هذه القيم والثقافة السياسية تشكل تفضيلات المواطنين حول النظم السياسية.

أكد بعض الباحثين على أهمية المعرفة السياسية باعتبارها متغير هام لقياس وتحديد درجة الثقة السياسية، حيث أنها تعتبر الموقع المعرفي المتصل بتصور موضوعي للواقع السياسي، وبالتالي فإن المعرفة السياسية حول السياسات والقضايا والجهات الفاعلة والمؤسسات تؤثر على الثقة السياسية⁷⁵.

كما أكد "دانييل مكليستر" (Daniel McIster) على أن الثقة السياسية تنشأ لدى المواطنين عندما تقوم الحكومة بالعمل على تحقيق نتائج السياسات بشكل يتفق مع توقعات وتفضيلات المواطنين⁷⁶.

ث - مدخل قياس الثقة السياسية من خلال دراسة السلوك الانتخابي.

يعتمد هذا المدخل على مقارنة السلوك الانتخابي في الفترة الماضية والحالية والمستقبلية، حيث يؤكد على وجود علاقة إيجابية بين الثقة السياسية ومستقبل السلوك الانتخابي، معتبرا إياها عملية تبادلية تعكس درجة التجاوب والسيطرة بين الحكومة والمواطنين وتأثير تصويت الثقة في الماضي، ومواقفهم تجاه الإطار المؤسسي، كما تؤثر نية التصويت على الثقة السياسية، وتعكس هذه العملية تقييم المواطنين لدرجة رضاهم عن الحكومة السابقة بأثر رجعي، إذ يعبر الفعل الانتخابي على درجة كبيرة من الالتزام السياسي الشيء الذي يؤدي إلى إرساء قواعد متينة للثقة بين المواطن والحكومة.

ج - مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة المشاركة السياسية:

يعتبر رصد درجة ومستوى منظومة التفاعلات بين المواطن والنظام السياسي مؤشراً لتحديد درجة الثقة السياسية المتبادلة بين الطرفين، فتعد المشاركة السياسية معياراً لنمو

⁷⁵ - على على داود، مرجع سابق، ص ص. 91 - 94.

⁷⁶ - المرجع نفسه.

النظام السياسي، فهي مؤشر على ديمقراطيته، وتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في العملية السياسية من صنع السياسات العامة وإتخاذ القرارات أو التأثير فيها واختيار القادة السياسية⁷⁷، حيث يعتبر إرتفاع نسبة المشاركة السياسية للمواطن وإنخراطه في العملية السياسية وصنع السياسة العامة، مؤشرا على إرتفاع درجة الثقة السياسية، ومن أبرز مفكري هذا المدخل "Caroline J. Tobert" "كارولين توبلرت" و "Karen Massberger" "كارين ماسبرجر" وكذا تتفق أفكار كل من " Choho Wnag" "" و "شوهو وانج" و "Montgomery Wart" "مونتجو موي وارت"، حيث قدموا نموذجاً شاملاً من المشاركة العامة وعلاقته بالثقة السياسية ويفترض هذا النموذج أن النظام مجموعة معقدة من الأنشطة، والتي تقوم بصنع السياسات العامة لإنتاج خدمات ملموسة مثل: بناء الطرق، وأخرى غير ملموسة كالرقابة التنظيمية وكذلك تطرق هذا النموذج إلى أن هناك نوعين من المشاركة، الأول هو المشاركة الشعبية أو العامة والتي تكمن في مشاركة الجمهور في قضايا سياسية عن طريق الإستفتاء.

والنوع الثاني من المشاركة هو المشاركة السياسية التي تظهر في تحديد درجة مشاركة المواطن في تشكيل المؤسسة التشريعية أو التنفيذية وأكد على أن المشاركة من أهم المحددات الأساسية في قياس درجة الثقة السياسية في أي نظام سياسي، وفي هذا الإطار تبرز أهمية المشاركة، والتي تعكس توجهات المواطنين حول مشروعية النظام السياسي⁷⁸. وعليه فوجود نظام سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توسيع نطاقها، من حيث عدد المشاركين ونوعية ودرجة المشاركة وتوافر المؤسسات المتميزة، يعني تحقيق مستوى عالٍ من الإستقرار والنمو للنظام السياسي⁷⁹.

⁷⁷ - تامر كامل محمد، إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، كلية

العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع251، جانفي 2000، ص. 119.

⁷⁸ - على داود، مرجع سابق، ص ص. 95 - 98.

⁷⁹ - كامل حامد، مرجع سابق، ص. 118.

خلاصة الفصل الأول:

إن الثقة سمة مجتمعية ولا تقتصر على فرد واحد، حيث عرّفت على أنها مجموعة معقدة من العلاقات الشخصية والتنظيمية وعلى هذا الأساس فتتدرج الثقة عبر مستويات مختلفة، تكون قاعدتها العلاقات الأسرية، وصولاً للمؤسسات السياسية وشاغلها، وبهذا فالثقة الأهمية البالغة والقدرة على التأثير المباشر على كل من بقاء النظام وفاعليته الوظيفية التي تعتبر من أهم مؤشرات قياس درجة الثقة لدى المواطن والحديث عن الفاعلية يجزّ بنا للحديث عن الأداء.

وبهذا فالثقة السياسية يمكن إعتبارها معيار لمدى شرعية النظام، فأصبح كسب ثقة المواطن رهان تخوضه كل دولة تبنت النهج الديمقراطي، أين أصبح الفرد اليوم موضع إهتمام. ويدخل في بناء مواقفه وسلوكاته وصياغتها عدة متغيرات تحدّد هذا الموقف إيجاباً أم سلباً فتكون للأسرة في هذا الدور الكبير باعتبارها الخلية الأولى في المجتمع، بحيث تعتبر المنشأ الأوّل التي تساهم في تقليد وبناء الثقة منذ الطفولة الأولى لتكون أهم آلية من آليات التنشئة السياسية، وعبر مضمار الحياة يمرّ الفرد بتجارب عدّة ويحتك ويكوّن علاقات مع الآخرين تؤثر في تنمية إدراكاته وتوجهاته.

وكون الفرد يعيش في نظام إجتماعي متكامل يجعله مع إحتكاك دائم بالمستجدات الحاصلة فنجد متغير أصبح اليوم لا يقل أهمية عن المتغيرات الأخرى، صنع لنفسه موضع ليكون السلطة الرابعة وهو الإعلام بمختلف أنواعه، ليساهم هو الأخير في بناء وتشكيل مواقف ثقة ووعي وإدراك الفرد ليصنع كل هذا ثقافة سياسية متجذرة تبني هوية كل مجتمع وتؤسس بالتالي لعلاقة ثقة بين أفراد.

الفصل الثاني

النتائج السدوكية للثقة واللائقة السياسية

-الولاء والإستقرار السياسي.

- علاقة إنعدام الثقة بالإغتراب السياسي.

- المشاركة الإحتجاجية.

الفصل الثاني

النتائج السلوكية للثقة واللائقة السياسية

تتباين سلوكيات الأفراد وتختلف توجهاتهم السلوكية نتيجة للمواقف السياسية التي يحملونها، وهذا نظراً لتأثرهم بمجريات العملية السياسية. تعتبر الثقة السياسية قاعدة أساسية لرسم توجهات الأفراد، وفقدانها يولد أثراً سلوكية تعبر عن عدم الرضا والقبول وفقدان الولاء إتجاه النظام القائم، ويعتبر الإغتراب السياسي والمشاركة الإحتجاجية أحد أهم الأشكال التي تعبر عن فقدان الثقة داخل العملية السياسية. وهذا ما سيتعرض له هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث: الولاء السياسي، العزوف الانتخابي، العنف السياسي.

المبحث الأول:

الولاء والإستقرار السياسي.

أولاً: تعريف الولاء:

لغة: ولى، يلي، ولياً، دنا منه وقُرب، تبعه من غير فصل¹.
اصطلاحاً: «إنّ الولاء هو الإرادة أو الرغبة في إظهار الأبدى قدر الإمكان أيّ الوحدة الواعية الشاملة والمطلقة للحياة، في صورة أفعال يقوم بها، إنسان أو ذات فردية»².
 يعرفه جوزايا رويس على أنه: «التفاني الإرادي والعمل المستمر من قبل فرد ما تجاه قضية معينة»³.

¹ - إبراهيم ناصر، المواطنة، (ط2)، عمان: دار الرائد، 2002، ص 230.

² - جوزايا رويس، فلسفة الولاء، (ترجمة: أحمد الأنصاري، مراجعة: حسن حنفي)، عمان: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2002، ص 190.

³ - المرجع نفسه.

يرى إيريك إريكسون Eric Erikson: «أن الولاء يتطلب صلابة العلاقة بين الطرفين ورفض البديل من جهة أخرى»⁴.

ومفهوم الولاء يتقابل مع مفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي، فالبيعة كما يقول ابن خلدون «هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه، وبأمر المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فما يكلفه به من الأمر وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد»⁵.

يعود مفهوم الولاء إلى الإشكالية التي طرحها ألبرت هيرشمان، «فبالنسبة إليه فيقاس التطور الحسن أو السيئ للمنتجات على ردات فعل المستهلك، بهذا يمكن لأي فرد في السوق السياسية أن يختار البقاء موالياً لحزب سياسي ما، حتى ولو لم يعد هذا الحزب يؤمن له الرضى أو لم تعد قيمه تتناسب وتطلعاته، ولا يتفانى في إسماع صوته للهيئات القيادية أو النخب كي يشعر أنه ممثل بشكل أفضل للسياسة العامة لهذا الحزب.

أما في ظروف أخرى، فإنّ خيبة الأمل قد تدفع إلى القطيعة وإلى الخروج، وتعيد هذه المفاهيم تأهيل خيار الفاعلين، ويمكن أخيراً أن يقرر الخروج وترك المنظمة، التي بقي وفيها لها لوقت طويل والتي بنى بفضلها شخصيته الخاصة، ومكاناً اكتسب منه العطايا المختلفة والمتنوعة⁶. هي تطبق على منظمة أو عائلة على حدّ سواء أو حتى على الوطن⁷.

إنّ نظام الولاء يعدّ حالة عقلية، لأن الفرد أو من يمارس السلطة لابد أن يقنع نفسه وكذلك الآخرين بالأفعال التي يقوم بها، وهناك العديد من الباحثين فضل أن يربط مفهوم الولاء بالمشروعية، يقوم الولاء على إيمان مشترك لدى الأفراد، بأنهم يتشاركون في أهداف واحدة ويغمرهم إحساس المنفعة المشتركة، بوصف الدولة شكلاً من أشكال الترويج والدفاع

⁴ - المرجع نفسه، ص 192.

⁵ - أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار العلم، 1981، ص 29.

⁶ - غي هرميه وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، (ط1)، (تر: هيثم اللّمع)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص 426.

⁷ - المرجع نفسه، ص 427.

عن هذه القيم والمصالح، وعليه أي نشاط للحكومة يكون شرعياً، عليه أن يأخذ في حسابه أهداف هؤلاء الأفراد، قيمهم ومصالحهم.⁸

وعليه لكي ينجح الولاء ويرسي دعائمه لابد من:

- وجود قائد أو مجموعة من القادة يتصفون بالحماس، الجرأة، القدرة على الإقناع صلابة الرأي، الإصرار والمثابرة.⁹

وهو ما سماه "ماكس فيبر" بالشرعية الكاريزماتية والشرعية التقليدية بحيث يكون الولاء والالتزام في هذين النوعين إلى شخص (رئيس تقليدي، أو زعيم بطل، أو زعيم روهي)¹⁰.
ويصبح الولاء وشرعية النظام السياسي مرتبط بالإنجازات الباهرة للزعيم وإلا فإن إخفاقه يؤدي إلى زعزعة ثقة المجتمع به، وخلق حالة عدم الاستقرار السياسي ومن ثم الصراع على صعيد النظام.¹¹

- وجود المثل الأعلى (شخص أو قضية) تولّد لدى السامع الشعور بإعتبار القضية السامية يتم عبر مجال واسع من التجارب والخبرات.¹²

يرى هـدسون "Hudson" في هذا السياق أن الفرد قد يقبل بأن يطيع السلطات وبأن يدافع عن مخارج النظام القائم لأسباب مختلفة، غير أن الدعم الأقوى ديمومة لن يأتي إلا عند إقتناع ذلك الفرد، بأن قبوله بالسلطة وطاعته لها، تستجيب لمتطلباته، وهي أموراً محققة ومقنعة¹³

⁸ - خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 65.

⁹ - George. P. Flether، **De la loyauté: Entre le communautarisme et le libéralisme**, Bruxelles: Edition de l'université de Bruxelles, 199, p.8.

¹⁰ - خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 22.

¹¹ - المرجع نفسه، ص 35.

¹² - George.P.Flethe, Op.cit, P.9.

¹³ - خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 27.

وما يمكن قوله في هذا الأمر أن الولاء بهذا المعنى ليس ممنوحا للحاكم نفسه بل النظام السياسي ككل، و من ثم يستمد صاحب السلطة المنتخب عبر مؤسسات هذا النظام الحكومي ولائه وشرعيته من النظام¹².

الولاء يؤسس للمشروعية:

إنّ التبرير للسلطة والطاعة في أن واحد هو الرهان الأول للمشروعية، ويعتمد على هذين الإثباتين حق الحكم وما ينتج عنه من إلزام سياسي، وتعرف المشروعية "كحق الحكم" يلعب الرضى فيه دوراً أساسياً وهو يكون الشعور بالإلتزام، وهو ما يدفع بالحياة السياسية للبحث عن قواعد وإجراءات يتقاهم من خلالها أعضاء المجتمع ويتبادلون الإلتزام. إن الرضى يعني القبول بوضع يستلزم قدرًا من التنازل (الطاعة)، ويتحول القبول إلى مشروعية ثم علاقة ولاء التي تميز العلاقة السلطوية.

تأسيساً على ما تقدم، فإن **مصطلح الولاء** يرتبط بمدى تحقيق فعالية النظام السياسي ما يعني بناء علاقة بين المواطن والسلطة، فيتحدد معنى الولاء بإيجاز في أنه يمثل التعبير عن حالة الرضا والقبول التي قد يبديها المواطنون إزاء النظام وممارسة السلطة فهي القاعدة النابعة من ضمير الناس وقناعاتهم وتأييدهم، لأنه وفي الحالة العكسية، سيفقد الولاء ويدمر الحكم، والمتوقع ظهوره مقاومة أو ثورة مخبئة في ثناياها مواقف سياسية رافضة لهذا النظام، ويأتي فقدان الولاء بسبب إنكسار مكانة السلطة وهيبته، نتيجة لضعفها وعدم قدرتها على إدارة وتحقيق وظائف النظام، وهذا الفشل من شأنه أن يؤدي لإنهيار الثقة بين المواطن والسلطة¹³.

كذلك نجد من بين مجمل العوامل والأسباب المؤدية إلى أزمة الولاء يمكن أن تكون مشكلة دستورية أو مؤسسية، ويمكن أن تلحق إما بالمؤسسات السياسية أو بشاغلي الأدوار

¹² - المرجع نفسه، ص 28.

¹³ - خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 46.

في هذه المؤسسات أو السياسات التي يضعونها، غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية¹⁴.

كذلك تحدث أزمة الولاء بسبب عدم تمثيل النظام السياسي لقيم ومصالح المجتمع الذي أدى إلى تفاوت ولا مساواة كبيرة بين المواطنين، فمسألة ولاء الأفراد هي علاقة تبادلية وأي خروج عن إلزامات الحاكم يعني خروج الفرد عن إلتزامه وبالتالي يفقد الولاء أساسه فالولاء يتحقق بقدر ما يكون هناك تطابق في القيم بين النخبة الحاكمة والجمهير بما يحفظ المجتمع تماسكه¹⁵، وترتفع مستويات الثقة السياسية تبعاً لذلك.

يعبر الولاء عن مستوى مرتفع لمشروعية السلطة، يحمل معنى ارتباط وجداني عميق بشاغلها، يعبر عنه الأفراد سلوكياً عبر الخوف أو القناعة، لذلك وفي كلتا الحالتين يشعر هؤلاء بالإلتزام السياسي شديد بوجوب الطاعة والخضوع وبالتالي تكريس إستقرار مقتنّع، يمكن زعزحته بسهولة إذا عجزت مؤسسات الحكم عن تحقيق فاعليتها وإنهارت مشروعاتها بتمزق العلاقة الوجدانية والإدراكية الرابطة بين السلطة والأفراد¹⁶، بهذا يدفع هؤلاء إلى سلوكيات ومواقف سلبية ورافضة يعبر عنها بالإغتراب والعزوف السياسي.

إنّ المشروعية تتحقق في ظل وجود نوع من الرضا الشعبي والمجتمعي، ويكون الحكم وأسلوب العمل والنشاط السياسي يتماشى وإعتقادات وطبيعة الناس بصفة عامة ويكون نسيج القيم التي تحكم المجتمع لذلك تتحقق الثقة السياسية.

¹⁴ - Mathieu Guibar, Op cit, P. 27.

¹⁵ - Ibid, P. 29.

¹⁶ - المرجع نفسه، ص. 24.

تقاس المشروعية بمدى إلتزام السلطة السياسية بالنظام القانوني الذي يحكم شؤون ونشاط الدولة، أي سيادة القانون وخضوع كافة سلطات الدولة للقانون، ومبدأ الإلتزام بإيديولوجية المجتمع، بما تعنيه من الإلتزام بأهداف وقيم ومبادئ عليا للمجتمع، فمن واجب الحاكم والمحكومين سوى الإلتزام واحترام أحكام القانون المنصوص عليها¹⁷.

تدني الشرعية وفقدان المصداقية:

إن العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار الشرعية التي يقران بها هي علاقة أخذ وعطاء، الأول مجبر على التعامل مع الثاني وقبول مشاركته لأن شرعيته مستمدة من هذا الأخير، والمحكوم مندفع للمشاركة بحكم قبوله وإعترافه بسلطة الحاكم، فالشرعية السياسية إذن هي تلك المستمدة من رضا وحرية إختيار الشعب من حيث كونه مصدرا للسلطة والتشريع في نسق الحكم الصالح وليست حاصل إمتياز ما سواء كان عرقيا أو أفئويا أو إيديولوجيا وإستمرار مشروعية أي نظام سياسي يتوقف على ما يسمى "قوة الأداء". وعلى مدى وفائه بإلتزاماته إزاء مجتمعه وليس على الشعارات التي تلجأ إليها الأنظمة الفاسدة لإيهام المجتمع بوجود نمو حقيقي من خلال برامج محلية قصد تغطية عجزها¹⁸.

بمعنى أن ضعف السلطة ونقض وعودها الإجتماعية، أي التراجع في كفاءتها التوزيعية، يؤدي إلى تدهور وتآكل مشروعية النظام وإلى إندلاع مظاهرات شعبية عنيفة. ضدها، فالإخفاق بمفهومه الشامل، للنخبة الحاكمة، يدفع بها إلى توسيع نطاق. الفجوة والإبتعاد المتزايد عن الشعب وإندفاعها أكثر فأكثر عن وسائل القمع. وخلق الحريات العامة بما يفقدها مشروعيتها ومبرر وجودها¹⁹.

¹⁷ - عبد النور بن عنتر، "التسلطية السياسية العربية"، في:

<http://www.algabriabed.net/n45-03beantar.htm>. 2016/10/02.

¹⁸ - عبد الإله بلعزيز، "الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي: المعوقات والممكنان"، في رسالة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 138، 2000.

¹⁹ - أحمد الفقيه، العلاقات الإستراتيجية والطردية بين الفساد الفكري والنخبوي والحكم الصالح، "مجلة العلوم القانونية والإدارية"، جامعة تلمسان، 2007، ص 37.

للمشروعية السياسية علاقة وطيدة بالإستقرار السياسي، فكلما تدعم هذا الأخير ترسخت، وكلما تدهورت ضعف وتآكل، وعلى السلطة في هذه الحالة توفير الإستقرار اللازم حتى تعيد إنتاج وتجديد أسس وجودها من العوامل الأساسية في تكريس الشرعية الكفاءة والفاعلية في تسيير الشأن العام، الشرعية والفاعلية تحددان مستوى الإستقرار في المجتمع لكنهما لا تأخذان دائماً نفس المنحى، فقد يحدث أن يتميز نظام سياسي بأداء عال (فاعلية) لكن إفتقاره للشرعية يقود إلى عدم الإستقرار الظاهر أو الكامن، تصور المحكومين لكل من الشرعية والفاعلية في تغير مستمر، ذلك أن المحكومين قد يقبلون في حقبة من الزمن بمصدر ما للشرعية، لكنهم يرفضونه في مرحلة لاحقة تبعا للتطورات الإجتماعية²⁰.

في الأنظمة غير الشرعية يكون الإستقرار ظاهرياً فقط، ذلك أنها كثيراً ماتمارس العنف الرسمي لكبح جماح القوى المناوئة لها، وبالتالي حتى وإن وفقت، فلا تحقق إلا إستقراراً سلطوياً ظاهراً يخفي غليانا كامناً والسبب هو أن هذا "الإستقرار" لم يكن نتيجة لسعي النظام لتدعيم شرعيته، وزيادة فاعليته وإنما نتيجة لضرب قوى التغيير في البلاد لهذا "فإن حالة الإستقرار السلطوي تتضمن في إطارها مقومات كامنة لعدم الإستقرار سرعان ما تنفجر في شكل دورة جديدة من العنف المضاد" ومن هنا فإن العنف السياسي هو المظهر الأساسي لعدم الإستقرار²¹.

كلمة الإستقرار في اللغة العربية من استقر: يستقر، استقر، استقراراً، ولقد إشتق مصطلح الإستقرار من القر، بحيث يعرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان أي القرار والتنبؤ²².

إذ يعرفه قاموس "لاروس" "Larousse" الفرنسي صفة الإستقرار «بأنها بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه، أو وجود حالة من التوازن المستمر الحالة "Equilibre

²⁰ - عبد النور بن عنتر، المرجع سابق، ص 3.

²¹ - المرجع نفسه، ص 4.

²² - علي بن هدى وآخرون، القاموس الجديد للطالب، (ط7)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص 47.

"durable" والواقع أن التعريف القائم على حالة التوازن المستمر ويمكن أن يكون إلى حد كبير نقطة إنطلاق لتعريف الإستقرار السياسي»²³.

يؤكد "Jan Erichane- Svante" «أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للإسقرار السياسي، ولكن يمكن الاعتماد سواء على التعاريف العامة والبسيطة أو التعاريف المركبة، حيث يحتوي الإستقرار السياسي على عنصرين:

1- النظام اللأفوضوي: والذي يعني غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.

2- الإستمرارية: وتعرف الإستقرار، بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي بتدني مستوى اللإستمرارية في التطور السياسي وغياب قوى إجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي».

ويعرف الإستقرار السياسي على أنه: «عدم إستخدام العنف لأغراض سياسية واللجوء لقوى وجماعات سياسية، وإلى أساليب دستورية في حلّ الصّراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الإستجابة للمطالب المقدمة إليه ومن ناحية البيئة الداخلية والخارجية للنظام» ويعرّف كذلك: «على أنه عملية التغيير التدريجي المنضبط والذي يتسم بتضاؤل العنف السياسي، وتزايد الشرعية في قدرات النظام»²⁴.

يعتبر الولاء من أهم النتائج السياسية للثقة بين المواطن وحكومته وبالتالي إرساء قواعد نظام شرعي وما يؤدي في نهاية المطاف للإستقرار السياسي الذي يتحدّد بمجموعة من المؤشرات لا يختلف عنها الباحثون وقد حددت في النقاط التالية:

²³ - Jan- Erik & Svante Arison, « Politics and socitety in western Europe », London, 1999, P 294.

²⁴ - كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان. 2011-2012، ص30.

1- نمط إنتقال السلطة في الدولة:

تعتبر عملية إنتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشر حقيقي للإستقرار السياسي حيث تعكس مدى تمتع النظام السياسي بالثبات ورسوخ ،المقصود بإنتقال السلطة هنا تغير شخص رئيس الدولة وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأسلوب الذي يتم التعبير من خلاله²⁵.

2- شرعية النظام السياسي:

تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للإستقرار السياسي والذي يعدّ بدوره من دلائل الشرعية السياسية، ونجد هناك عدة توجهات تعريفية للشرعية السياسية قانوني، سياسي، ديني، وما سيكون محور إهتمامنا هو التوجه السياسي الذي يعرف الشرعية السياسية على أنه التبرير للسلطة الحاكمة من منطلق الإرادة الجماعية بمعنى أن النظام السياسي يكتسب مشروعية من خلال تقبل أفراد المجتمع للنظام وخضوعه له بطوعية²⁶.

3- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادته:

تعدّ قوة النظام السياسي من المؤشرات العامة لظاهرة الإستقرار السياسي لأن النظام يتوجب عليه مستويات لا يمكن تحقيقها دون إمتلاك عناصر القوة كالدفاع عن البلد في حالة تعرضه لإعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع في حال كان النظام السياسي ضعيف لا يستطيع صرف سيادته وتحقيق أمنه الداخلي²⁷.

²⁵ - المرجع نفسه، ص 90.

²⁶ - محمد شليبي، الإستقرار السياسي عند الماوردي وألموند دراسة مقارنة، "المجلة الجزائرية للعلوم السياسية"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، العدد (01)، ص 12.

²⁷ - المرجع نفسه، ص 13.

4- محدودية التغير في مناصب القيادات السياسية:

المقصود بالقيادات السياسية في السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للإستقرار السياسي ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب.

5- الإستقرار البرلماني:

إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على إختلاف أنماطها رئاسي، برلماني، مختلط، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رئيس الدولة حل البرلمان على إعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الإلتخاب²⁸.

6- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالإستقرار السياسي، من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم في حالته التي يتوافر الأفراد فيها على القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية وإختيار المجالس النيابية والمحلية، لذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الإستقرار الداخلي للنظام²⁹.

7- نجاح السياسات الإقتصادية للنظام:

ينظر إلى الإستقرار الإقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الإستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقرًا، فإنه يوجه سياساته الإقتصادية نحو أهدافه الجيدة، وهذه السياسات تحقق أكثر نموًا في مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد وتخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

²⁸ - كريمة بقدي، مرجع سابق، ص 100.

²⁹ - المرجع نفسه، ص 101.

كنموذج عن الولاء السياسي ندرج المثال التالي:

الولاء في المغرب:

تسند شرعية الأنظمة إلى قاعدة الولاء الديني أو القبلي، وإلى إيديولوجية ذات طابع شديد للمحافظة، والمصدر الرئيسي للولاء في هذه الأنظمة الملكية هو شخص العاهل أو أنّ الأنظمة قائمة على السلطة الفردية³⁰. والنظام السياسي المغربي يعدّ إحدى هذه الأنظمة والذي يعتبر من جهة مرسخاً بين التراث الإسلامي والتقاليد السلطانية والأعراف³¹ فهو يستسقي جانباً كبيراً من الولاء من هذه المصادر التقليدية وتعود أهمية هذا الأخير بالنسبة للولاء في هذه الأنظمة وعلى رأسها المغرب إلى البنية الاجتماعية- الاقتصادية لمعظم الأقطار العربية ذات النظام الملكي³². وبالتالي فالهيكل القيمي لمعظم السكان في تلك الأقطار هو هيكل متجانس مع النظام الملكي، فقد أثبت المعطيات المجتمعية والثقافية أنّ النظام الملكي يتلاءم مع المجتمع المغربي التقليدي المحافظ ومع طبيعة مزاج الإنسان المغربي.

وتحضى المؤسسة الملكية بالمغرب بمكانة عالية ورفعة، دستورياً وسياسياً وثقافياً فهي تعدّ القلب المحرّر لجميع أعضاء الجسم السياسي المغربي ومؤسساته والعقل المدبّر لتوجهاته البلد داخلياً وخارجياً.

³⁰ - خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 106.

³¹ - خالد بن شريف، "كل ما تود معرفته حول طبيعة النظام السياسي المغربي"، في:

www.sasapost.com all-you-want-to-know about maroc 22/13/2015- 7/11/2016، 14h35.

³² - خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 108.

فالملك هو أمير المؤمنين وحامي الملة والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية³³. فضلاً عن هذه المكانة الدينية فالملك يستند إلى جهاز إيدولوجي يؤكد الوحدة والإجماع وإلتحام بين الشعب والملك³⁴، على صيغة ولاء بالتأييد والقبول والطاعة. وبالتالي، فإذا كانت المؤسسة الملكية تتمتع بكل هذه السلطة، فإنها تستمد سلطتها ومشروعيتها وولاء الشعب لها من رزمة المشروعات القانونية والدينية والتاريخية والثقافية لتتصهر في قالب واحد، لتضفي على شقها السياسي المزيد من الصلاحية والتفرد والخصوصية.

فلا بد من الإشارة أيضاً أن الملكية بهذه الأولوية التي تحضى بها والمكانة المكتسبة سابقة على الدستور المغربي نفسه، فهي كانت موجودة قبله بصلاحياته الواسعة وهي مصدر كل الدساتير التي مرت على المغرب، فالمؤسسات الأخرى في المغرب تلعب دور تمرير الإرادة الملكية. فالملكية تعدّ المحور الرئيسي في التاريخ السياسي إذ أن المغاربة لم يعرفوا غيرها منذ 12 قرناً، بحيث أصبح المواطن المغربي لا يستطيع العيش دون ملكية، وبهذا السياق يقول الأنثروبولوجي الأمريكي "جون واتر بوري" أن الملك في تصوّر الشعب المغربي هو ذلك الإنسان المتواضع، نصير الفقراء والضعفاء، وهو الملجأ المنزه عن كل الأخطاء والذي يستوجب التقرير والإحترام والتوفير"، وبهذا حافظت المؤسسة الملكية على إستقرارها النسبي في ظل ولاء شعبي ترسخ مع مرور السنين³⁵. وأما هذا الولاء والتأييد للمؤسسة الملكية نجد ضعف الثقة في المؤسسات الأخرى، وعليه فإذا كانت الملكية تحضى بمكانة خاصة لدى المغاربة فإن الأحزاب السياسية على النقيض من ذلك، فيمثل البرلمان في المخيلة المغربية كما يؤكد ذلك تقرير "المؤشر العربي" صور سلبية، فيصفه البعض على أنه قلعة للفساد وفرصة لسرقة الأموال والوصول إلى المناصب تعاني الأحزاب السياسية في

³³ - خالد بن شريف، مرجع سابق.

³⁴ - خميس حزام والي، مرجع سابق.

³⁵ - خالد بن شريف، مرجع سابق.

المغرب فقراً مؤسساتياً وسياسياً، جعل كثير من المغاربة يعزفون تماماً عن الإنخراط فيها فيشير المؤشر العربي لسنة 2014، أن المواطنين في المغرب لا يثقون البتة في الأحزاب السياسية بنسبة 69%، ولم يتجاوز من عبروا عن رضاهم بها نسبة 25%.

وعليه بالتأمل في طبيعة الفعل الحزبي في المغرب منذ من الإستقلال إلى الآن يلاحظ هيمنة منطق النزوع إلى التفكك والإنشقاق بدل الإتجاه نحو الإنصهار والتكتل والعمل على الإنخراط في المجال السياسي. وهذا ما جعل المؤسسة الملكية في المغرب تحظى وتتفرد بالولاء والطاعة على مدى قرون³⁶. فارتبط الإستقرار السياسي بالمغرب بالثقة المطلقة في المؤسسة الملكية دون المؤسسات السياسية الأخرى.

المبحث الثاني:

علاقة إنعدام الثقة بالإغتراب السياسي.

تمّ تعريف "عدم الثقة السياسية" على: «أنها ذلك التقييم السلبي للسياسات العامة من قبل المواطنين الذين يرون تناقضها بين المأمول والواقع»، بحيث يثق المواطنون في الحكومة عندما يشعرون بأنها تعالج القضايا بكفاءة، ويفقدون الثقة فيها عندما يشعرون بأنها مسؤولة عن الإتجاهات غير المرغوب فيها، وأن حالة نقص الثقة السياسية، النفسية أو العقلانية تؤدي إلى إنعدام الثقة في المؤسسات السياسية المختلفة وفي نهاية المطاف تتحوّل إلى إنعدام الثقة في السياسة، وفي هذا الإطار عرّف "جاك سترين" "Jack Citrin" إنعدام الثقة على أنها: «حالة من العداء تجاه القادة السياسيين والإجتماعيين ومؤسسات الحكم والنظام والتي تعبّر عن حالة من سخط الرأي العام تجاه النظام بسبب فشل الحكومة في تلبية الإحتياجات أو "تلبية توقعات" المواطنين الأمر الذي يؤدي لتآكل الشرعية السياسية».

³⁶ - خالد بن شريف، المرجع نفسه.

كما أوضحت أيضا بعض الدراسات أن غياب الثقة السياسية بين أعضاء العمل السياسي مؤشر على تشجيع النخبة الحاكمة لثقافة الإصطفاء السياسي ونفي الآخر وإستبعاده³⁷، وهو ما يؤسس لعلاقة سلبية بالسلطة وبالتالي من النتائج المترتبة عن ذلك نجد إنعدام الثقة بين الحكام والمحكومين والقطيعة المتزايدة في علاقتهم³⁸، التي تفرز في النهاية سلوكيات ومواقف سلبية للأفراد تجاه السلطة والنظام الحاكم، وتأخذ هذه المواقف عدة أشكال تظهر في ضعف المشاركة السياسية، الإغتراب السياسي والعزوف الانتخابي كمواقف إذا ما دلّت على شيء فهي تدل على تلك العلاقة السلبية بين المواطن وحكومة المعكّرة بعدم الثقة. إن مشكلة الإغتراب ليست الغربية عنا ولا هي بالمستوردة من مجتمع الغرب فالدراسة للتراث الفكري القديم والحديث على حد سواء تبين درجة ومدى تغلغل هذه المشكلة في كل المجتمعات.

فقد شاع إستخدام مصطلح الإغتراب Aliénation اليوم في الدراسات³⁹ الإجتماعية والنفسية وبصورة عامة في النقد الإجتماعي، ومن ثم يقابل مصطلح الإغتراب في اللغة العربية، مصطلح Aliénation في اللغة الإنجليزية ومصطلح Aliénation في الفرنسية فكلمة الإغتراب أو الغربة، تعني كما تقول معاجم اللغة العربية على إختلافها: النزوح عن الوطن أو البعد والنوى، أو الانفصال عن الآخرين، وهو معنى إجتماعي بلا جدال⁴⁰. وقد تعددت إستخدامات مصطلح الإغتراب فشملت إنتقال الملكية، والتصدع الذهني وإغتراب داخل الشخصية.

فبالنسبة للإغتراب كإنتقال للملكية فهو يشير إلى إنتقال ملكية شيء ما من شخص لآخر، وخلال عملية الإنتقال تلك يصير الشيء مغتربا عن مالكه الأول، ويدخل في حيازة

³⁷ - خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 85.

³⁸ - المرجع نفسه، ص ص 86-87.

³⁹ - محمد راجب، الإغتراب سيرة مصطلح، (ط4)، القاهرة: دار المعارف، 1993، ص ص 19-20.

⁴⁰ - السيد علي راشد، نظرية الإغتراب من منظور علم الإجتماع، (ط1)، الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1984، ص ص 22-23.

المالك الجديد، وبالنسبة للإغتراب كتصنع ذهني فهو الإستخدام الكلاسيكي الثاني لمصطلح الإغتراب، حيث إستخدم في اللغة اللاتينية ليشير إلى الحالة اللاوعي. أما المدلول الثالث لمصطلح الإغتراب فيتناول إغتراب داخل الشخصية أو (الإغتراب الداخلي) وقد ورد في المجلد الأول من قاموس "أكسفورد" (Oxford) ليدل الإغتراب على إغتراب بين الشخصية بحيث يغترب الشخص عن الآخر الذي كان يشعر بالتوحد معه.

يعتبر "سيمان" (Seeman) أن الإغتراب السياسي حالة من التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي والقائمين على شؤون السلطة، بل على العملية السياسية ذاتها ونتائجها، فحسب "بنس" (Benes) من نتائج الإغتراب يذكر الإمتناع، حيث يعتقد الأفراد أنهم عاجزون على التأثير في من يتولون أمورهم وتبدوا أهداف النظام بلا معنى ويأئسة وهذا الإغتراب ينطبق على أهداف النظام الرسمية، ويبدو لهم أن الحركات الإصلاحية مستحيلة التحقيق وبدون معنى⁴¹.

يتضمن مفهوم الإغتراب، فكرة العزلة أو الانفصال ذات المرء عن الآخرين، وهو المعنى الذي يشير أساساً لحالة إجتماعية وسيكولوجية مفعمة بإحساس البعد أو الانفصال عن المجتمع أو الجماعة، ولهذا يشير هذا المصطلح لحالة الإنسان الذي يتجاوز ذاته⁴² وبالتالي فالآثار السلوكية لهذا الشعور هو دخول الفرد في نوع من العزلة التي يذهب "نتلر" إلى تعريفها بأنها إعتزال الحياة الإجتماعية والكف عن المشاركة الإجتماعية والسياسية ويحرّم نفسه من دفء وحرارة وأمن العلاقات الإجتماعية المتاحة.

بالإضافة أيضا إلى الشعور باللامبالاة الذي يعود إلى الإغتراب السياسي، ومن جهة أخرى نجد باحثون آخرون تناولوا متغيرين هما: عدم الإهتمام بالسياسة وغياب الكفاءة السياسية، فيقول: "هوبرت مكولوسكي" "Herbert Mclosky" أن المواطن الذي لا يملك لا الوسيلة ولا المناسبة لكسب الأفكار السياسية، فإن ردّ فعله عن المؤثر السياسي ستتقصه

⁴¹ - المرجع نفسه، ص 25.

⁴² - محمد رجب، مرجع سابق، ص 35.

الفاعلية، وإنهيار الثقة بالنخب السياسية لا يقتصر على البلدان ذات الأنظمة الشمولية أو نصف الديمقراطية بل يمتد ليشمل الدول الديمقراطية العريقة، في تلك الدول يصل الحزب إلى السلطة محمولا على أكتاف المصوتين لكنه لا يستطيع أن يحتفظ بتأييد الأغلبية إلا لفترة قصيرة، فما أن يشرع في ممارسة السلطة حتى يبدأ المتضررون من سياساته بإتهامه بنقص الوعود وعدم الوفاء بما إلتزم بها، عوامل كثيرة تحدد موقف الرأي العام من الحكومات في الدول الديمقراطية، في فرنسا مثلا: كان سلوك الرئيس ساركوزي وفضائحه السبب الرئيسي وراء إنهيار شعبيته إلى مادون الـ 30% وفق إستطلاع صحيفة "لإفيغارو" سنة 2007.⁴³

أما في الولايات المتحدة ورغم السلوك المنضبط والإيجابي للرئيس "أوباما" إلا أنه خسر كثيرا في آخر إستطلاعات الرأي بعدما تبين للأمريكيين أن ظاهرة أوباما لم تكن في بعض جوانبها سوى فقاعة⁴⁴.

باروميتر "الرأي العام لا يستقر على مؤشرفه في حالة هبوط أو إرتفاع، ويتغير تبعا للسياسات التي تنتهجها الحكومات والرؤساء"، الرأي العام الأردني لا يشد عن مثيله في العالم، مع أن لديه تقاليد خاصة تتصل بالموروث والبيئة الإجتماعية، فهو يسلف الحكومات عند تشكيلها ثقة مرتفعة تعبيرا عن حسن نواياه وبعد ذلك ترتفع الثقة أو تنخفض تبعا للأداء ولا يمانع الأردنيون بمراجعة موقفهم السلبي من حكومة إذا طورت في أدائها وعدلت في سياساتها وإستجابت للأولويات الوطنية⁴⁵.

الفارق الجوهرى بين الحكومات العربية وبين حكومات الغرب هو أن الأخيرة عندما تفقد شعبيته فإن الخسارة تكون من رصيد الحزب الحاكم ورئيسه والرأي العام يتكفل في أول دورة إنتخابية بمعاينة ذلك الحزب، بينما الخسارة في الحكومات العربية تكون من رصيد الدول

⁴³ - وكالة رم للأبناء، "عندما تنهار الثقة بالحكومات"، في:

« <http://www.rumonline.net/index.php?>, 09/10/1206 ».

⁴⁴ - المرجع نفسه، ص 2.

⁴⁵ - المرجع نفسه، ص 3.

ومؤسساتها، في الدول الديمقراطية يكفل مبدأ تداول السلطة تجنب النظام الخسارة ويحصرها في النخب السياسية المتنافسة، ولهذا السبب لا تواجه تلك الدول ما نسميها في الحكومات العربية فجوة الثقة المتزايدة بين النظام والمجتمع، لأنها أبقت على المسافة القائمة بين الدولة والسلطة "الحكومة" بينما في دول العالم الثالث غير الديمقراطية تماهت السلطة مع الدولة إلى درجة لم يعد يفرق الناس معها بين الدولة والحكومة.

المبحث الثالث:

المشاركة الإحتجاجية

أولاً: العزوف الانتخابي.

إن من بين ما يتضمنه تعريف الثقة السياسية من أبعاد، نجد الثقة في الحكومة كعنصر رئيسي لإستمرار النظام، وتكمن الثقة السياسية في العلاقة بين النظرية والتطبيق من جانب والمساءلة والمرونة من جانب آخر، فيعتبر قيام النخبة الحاكمة بتلبية إحتياجات ومطالب مواطنيها من أهم آليات بناء الثقة وأن الحكومة تفقد ثقة جماهيرها عندما تصبح أقل فعالية في توصيل ما يريده الناس، ووفقاً لذلك فإن عدم الثقة السياسية تظهر عندما يدرك الفرد أن أداء الحكومة مرفوض، وأن موظفيها يخترقون المعايير المقبولة على نطاق واسع. وكل هذا من شأنه أن يؤدي لخلق سلوك مضاد يكفي لأن يزعزع من إستقرار النظام السياسي القائم، ويعكّر العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم.

فمن بين معايير الثقة الفعالة، نجد المشاركة السياسية كعامل جوهري إن دلّ على شيء فهو يدل على مواقف مؤيدة للنظام وسياساته.

فالمشاركة الانتخابية تؤكد فكرة الشرعية الشعبية التي تتصلّ بعمليات إختيار القادة أو صنع السياسات وهذا سواءً على المستوى المحلي أو الوطني.

تعمل المشاركة السياسية على التحسين من جوّ الاتصال السياسي بين الأفراد والنظام كما تزيد من إرتباطهم به وبأهدافه وترفع من الولاء والمسؤولية، وتحقيق الملائمة والتكيف الاجتماعي، وتقضي على الإغتراب وتزيد من قيم المواطنة⁴⁶.

على العموم تعتبر المشاركة السياسية أساس كل عمل ديمقراطي، ويتوقف إستقرار أي نظام ديمقراطي على فعاليته ومدى شرعيته، ففي حالة إنهيار هذه الفعالية تظهر أعراض تبدأ بأزمة مشاركة سياسية بحيث يلجأ المواطن للإنفصال عن كل ما له علاقة بعالم السياسة، والتي يكون لمواقفه السياسية وسلوكاته إرتباط، بالتجربة المكتسبة وكذا نجد للوضع الاجتماعي والاقتصادي تأثير في ذلك⁴⁷.

لهذا تتطوي العلاقة السوية بين النظام والمجتمع على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم (غير الحكومية) في إتخاذ القرارات بمعنى أن المشاركة السياسية تمثل مؤشراً تفاعلياً لصحة العلاقة بين المجتمع والنظام، ويقدر ما تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعنا تزداد المشاركة السلمية المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة سواءاً بصفاتهم الفردية أو الجماعية من خلال مؤسساتهم الطوعية⁴⁸.

إن ما تشهده اليوم معظم الديمقراطيات العريقة منها وحتى الجديدة، هو ظهور ظاهرة متنامية وهي عدم المشاركة الانتخابية، فقد فرضت هذه الظاهرة نفسها كظاهرة هامة وهذا منذ نهاية الثمانينات.

⁴⁶ - Bengamin Stora & E.Planel, **le 89 Arabe dialogue: réflexion sur les révolutions en cours**, Paris: Edition Stock, 2011, PP.17-39.

⁴⁷ - Bengamin Stora & E.Planel, Op.cit, P.40.

⁴⁸ - تامر كامل محمد، "إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع251، جانفي 2000، ص 118

يعرف الإمتناع الانتخابي على أنه: "رفض المشاركة في إقتراع ما أو إستفتاء، حيث يكون للمواطن الحق فيه وهو يأخذ حالتين: الأولى بلوغ الفرد سن في الانتخاب، ولم يُسجل نفسه في القوائم الانتخابية والحالة الثانية مسّجل لكنه لم يذهب للتصويت"⁴⁹.

تُقاس نسبة الإمتناع في الانتخابات بالعودة إلى عدد المسجلين وفي دول أخرى تُقاس نسبته إلى حجم الهيئة الناجبة الحقيقية.

ويأتي الإمتناع الانتخابي على نحو صغتين: الأولى تلك التي تكون مسبقة بوعي أما الصيغة الثانية فتكون دون وعي وهناك من يطلق عليها تسمية إمتناع عابر وآخر فعّال. فقد أصبحت ظاهرة الإمتناع الانتخابي ظاهرة شاملة، مست كل الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة الصاعدة.

وإذا ما أردنا البحث وراء الأسباب الكامنة لهذا الإمتناع الانتخابي، فهل يا ترى هو راجع لقلة الإهتمام بالأمر السياسي؟ أم هي مجرد إستراتيجية عقلانية من قبل الناخب؟ السبب الأول تم تفسيره على أن الفئة الممتنعة عن الانتخاب خارج اللعبة السياسية. أمّا التفسير الثاني للفئة الثانية تحسب بوجودها داخل اللعبة السياسية، وتلجأ لهذا السلوك لتعبّر عن الإستياء وعدم الرضا عن العرض السياسي، وللتعبير عن غضبها وحقدّها من السياسات التي أصبحت لا تشبع حاجاتها، ويعتبر رفضا كلياً أو جزئياً لقواعد اللعبة السياسية.

إن من بين الأسباب المؤدية إلى الإمتناع، يرجعها البعض إلى قلة أمانة ونزاهة القادة السياسيين⁵⁰، والتقييمات التي يضعها المواطنون للوضع الإقتصادي أو لأداء الحكومة في المجال الإقتصادي مرتبطة بالثقة في الحكومة، فإدارة الأزمات الإقتصادية والحساب الإقتصادي، نمو البطالة، التقييم السلبي للوضع الشخصي، كل هذه العوامل تؤدي للتقليل من

⁴⁹ - Amazon, L'abstention électorale: apaisement ou épuisement?, Paris: Politique SH-HUM 200, P.5.

ثقة المواطنين في الحكومة والمؤسسات السياسية وبالتالي الإمتناع الإنتخابي وضعف المشاركة ورابطة المواطنة وإنهيار الهوية السياسية⁵¹.

فإنخفاض الثقة يوحي بأن هناك شيء في النظام السياسي سواءً السياسيون أو المؤسسات، أو كلاهما يجعلنا تفكر في ضعف الوظيفة أو ربما أداء ضعيف. أو أن التوقعات كانت مرتفعة وعالية، لكن الشيء الأكيد أن هذا الإنخفاض في مستوى الثقة، إنما هو مؤشر يوحي بأن هناك شيء خاطئ وغير صحيح في النظام السياسي.

وتشير بعض الدراسات أن من أعراض ما يعرف "بعدم الرضى الديمقراطي" وإنهيار الثقة في الديمقراطيات الصناعية الكبرى المتقدمة، يتقدمها: إنهيار جهاز الناخب ولامبالاة الشباب بالسياسة مع مستويات منخفضة للإلتزام السياسي. ومن أسباب ممكنة ومحتملة لإنهيار الثقة ففترات ضعف الأداء الاقتصادي، وإدراكات المواطنين وشعورهم بأن الحكومة غير قادرة (عاجزة) على التعامل مع التحديات المالية الحالية⁵².

كما أجمعت بعض دراسات حول الإقتصاد السياسي، بأن المستويات المرتفعة من الثقة مرتبطة بالمناطق الغنية، والعكس نجد مستويات ودرجات منخفضة تذهب للمناطق الفقيرة. فالمواطنون يضعون ثقة أكبر في الحكومات التي بإمكانها أن تحقق نمو إقتصادي، خلق مناصب عمل، توزيع الخدمات بطريقة شفافة وبكل إرتياحية.

في حين يؤكد "إسبنال وهارشين" Espinal & Harthyn بأن الفساد والأمن يعتبران مسألتان بالغتا الأهمية في الثقة في الحكومة، يعدّ الفساد وإرتفاع مستوياته أهم العوامل السياسية المساهمة في إنهيار الثقة في العالم المتقدم والسائر في طريق النمو.

كما نجد من جهة أخرى يتفق ستمبسون" و"إيريكسون" (Stimpson & Erikson) بأن التقييم السلبي للمواطنين للإقتصاد الوطني، وكذا لقدرة الحكومات للإستجابة للتحديات الإقتصادية تولّد وتنتج عدم ثقة أكبر، والأسباب الإقتصادية ليست القوة الوحيدة الدافعة

⁵¹ - Ibid, P 8.

⁵² - Peri k.Blin, «Building trust in governement in the twenty first century, (novembre), 2006, P 11.

لإنهيار الثقة والدافعة لإنتشارها عالميا فحسب، بل نجد كذلك العوامل الإجتماعية والسياسية فمثلا الفضائح السياسية المتعاقبة والفساد المتفشي والوضع اللأمني كلها عوامل تخلق أزمة ثقة بين الحكومة ومواطنيها.

سنة بعد سنة يشهد المجتمع الفرنسي موجة مواقف عدم الثقة تكتسح المجتمع بمختلف شرائحه فقد قدم البارومتر المتعلق بدراسة الثقة السياسية لدى المجتمع الفرنسي الذي نشر في تقرير له في جانفي 2014، أن نسبة الثقة عند المواطنين الفرنسيين تعدّ ضئيلة للغاية، حيث أن نسبة الثقة في أعضاء المجالس المحلية تقدر بـ 50%، في حين أن 48% هي نسبة الثقة في المجالس العامة، ونسبة 36% للتجمع الوطني، بينما 32% للإتحاد الأوروبي، في الوقت الذي حضيت فيه الحكومة الفرنسية بنسبة 25% فقط⁵³.

كل هذا إن دلّ على شيء فهو دال على درجة ثقة التي أصبحت منخفضة في أوساط الشعب الفرنسي متأثرة بعدة عوامل ساهمت سلباً في إنهيار الثقة تجاه الحكومة ومؤسساتها.

تعرف اليوم معظم الديمقراطيات الراسخة والعريقة وحتى الحديثة منها، بروز ظاهرة ما فتئت تتنامى وتزداد وهي ظاهرة الإمتناع الانتخابي، فمنذ بداية الثمانيات بدأ الإمتناع يلقي بثقله على نتائج الإنتخابات.

وعليه فقد شهدت بريطانيا في الإنتخابات التشريعية التي أجريت في حزيران 2001 بنسبة إمتناع قدرت بـ 40%، ونجد الوضع ذاته في فرنسا فقد بلغت أرقاما قياسية، حيث تراجع نسب المشاركة ما بين 5 و 10 أي بنسبة إمتناع قدرت بـ 63% سنة 2000. وحتى في الدول التي كانت خاضعة لأنظمة ديكتاتورية فقد تجاوزت نسبة الإمتناع في الإنتخابات التشريعية لعام 2001 في بولونيا نسبة 50%⁵⁴.

⁵³ - Mathieu Guibard, Op cit, P 44.

⁵⁴ - "الإمتناع عن التصويت يمتد إلى الطبقات الوسطى"، في: « mondiploor.com/apror/articles/garrigou.htm », 30-10-2016.

وتأتي عدم المشاركة الانتخابية في الأساس نتيجة عدة دوافع فتكون المتغيرات السوسولوجية المتعلقة بالفرد علاقة بالإمتناع الذي يكون تعبيراً عن حالة الإقصاء والتهميش الإجتماعي الذي تعيشه بعض الفئات في المجتمع وقد لخص "والتردين" هذا الوضع مؤكداً أن: "النصف الأعلى من الشعب ينتخب والنصف الأدنى يمتنع" وتكون النتيجة في النهاية فرد مهمش اجتماعياً ممتنع سياسياً، كما ترجع أسباب الإمتناع كذلك للرفض المتزايد والإنشاء من الأداء الحكومي ومن سياسات لم تحقق التوقعات المرجوة ما يؤدي لإنعدام الثقة وبالتالي الإمتناع عن المشاركة، ونجد كذلك من بين أسباب العزوف عدم الثقة التي شكّلت عن هذه النخب نتيجة للفساج بشتى أنواعه وعدم فعالية أدوارها أين أصبحت تلعب مصالحها الذاتية على حساب مصلحة المواطن، لدى الفرد، لتكون عدم المشاركة الانتخابية إحدى نتائج الثقة⁵⁵.

ثانياً: العنف.

يشير مفهوم العنف قدراً واضحاً من الاختلاف والإلتباس بين الباحثين وعلماء النفس والإجتماع والسياسة كل حسب مجال إهتمامه، ووفقاً لهذا فقد جرى تعريفه في القاموس الفرنسي على: "أنه ممارسة للقوة عمداً أو جوراً وكلمة عنف Violence الفرنسية مستعارة من الكلمة اللاتينية التي تشير إلى القوة".

بحيث نجد كلمة العنف في اللغة العربية تشير إلى سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة⁵⁶.

⁵⁵ - المرجع نفسه.

⁵⁶ - قبي آدم، "رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر"، مجلة الباحث الوحدة العربية، جامعة ورقلة، 1999،

ويمكن تعريف "العنف السياسي" على نحو أكثر دقة في ضوء تعريف مفهوم "العنف" باعتباره المفهوم الأوسع وعلى هذا الأساس فقد جاء تعريف العنف على أنه «إستخدام للقوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بأشخاص وإتلاف الممتلكات»⁵⁷.

وعرّفه كذلك الدكتور قباني بقوله: "أن العنف هو نقيض الهدوء وهو كافة الأعمال التي تتمثل في إستعمال القوة أو القهر أو القسر أو الإكراه بوجه عام، ومثالها أعمال الهدم والإتلاف والتدمير والتخريب، وكذلك أعمال القتل والتقتيل والتعذيب وما أشبه"، ويندرج في هذا الاتجاه تعريف "أ.رشيد الدين خان" وهو «إستخدام القوة المادية لإنزال الأذى بالأشخاص والممتلكات، وأنه الفعل أو السلوك الذي يتميز بها، وأنه التقاليد التي تميل إلى إحداث الضرر الجسماني أو التدخل في الحرية الشخصية»⁵⁸.

ومن هذا المنطلق يأتي العنف السياسي الذي أعتبر على أنه عنف يدور حول السلطة بمعنى أن العنف السياسي عنف يتعلق في جوهره بالسلطة ورموزها وهو عنف متبادل بالضرورة وبذلك فهو يختلف عن أغلب الأنواع الأخرى من العنف⁵⁹.

رغم تعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي فوجد إتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف على أن يصبح سياسياً عندما تكون الأهداف أو دوافعه سياسية، رغم الإختلاف بينهم في تحديد طبيعة ونوعية هذه الأهداف وطبيعة القوى المرتبطة بها، ويعرّفون العنف السياسي بأنه "إستخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية وعلى سبيل المثال فإن "بول ويلكسون" (Paul Wilkson) عرّف العنف السياسي بأنه «إستخدام القوة أو التهديد لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية»، وتحديد القوى التي قد تمارس العنف السياسي، كما تبين بالطبع الأهداف السياسية التي تسعى إلى

⁵⁷ - المرجع نفسه، ص 43.

⁵⁸ - حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، (ط2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 42.

⁵⁹ - قبي آدم، مرجع سابق، ص 107.

تحقيقها، ويمكن تصوّر حركة العنف السياسي بين القوى التي يمكن أن تمارسه والقوى المستهدفة به⁶⁰.

أشكال العنف السياسي:

إن العنف السياسي يتضمن معنى الإكراه المادي أو حتى مجرد التهديد بإستخدامه لإحداث تغيير أو تحقيق أهداف معينة على خلال إرادة من يمارس ضده العنف، وقد يتم ممارسة العنف من جانب النظام ضدّ المواطنين، أو ضدّ قطاع أو ضدّ فئة معينة منهم بهدف الإستمرار في السلطة وتقليص دور المعارضة وهو ما يشار إليه بالعنف الرسمي وقد يمارس العنف من جانب المواطنين ضد النظام السياسي أو بعض رموزه وهو ما يعرف بالعنف الشعبي، وغالبًا ما يهدف إلى ممارسة ضغوط على النظام السياسي لتحقيق مطالب خاصة بالفئات الممارسة للعنف، كالعالة في توزيع الثروة، أو المشاركة في صناعة وإتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطنين أو إجبار النظام على العدول عن قرارات أو سياسات إتخذها وترى القوى التي تمارس العنف أنها تضر بمصالحها وبعض الفئات الممارسة للعنف قد تهدف إلى الإطاحة بالنظام السياسي، ومن أهم أشكال العنف السياسي هي:

1- الإغتيالات ومحاولة الإغتيال: وهي عملية القتل أو محاولة القتل التي تستهدف شخصيات رسمية تشغل مناصب ذات تأثير على القرار السياسي أو ذات صلة بمراكز صناعة القرار وفي مقدمتهم رؤساء الدول ورؤساء مجالس الوزراء وزعماء الأحزاب والقيادات الأمنية ورؤساء تحرير الصحف.

2- الإنقلاب أو محاولات الإنقلاب: ويقصد بالإنقلاب عملية إطاحة فجائية وسريعة بالنخبة الحاكمة وغالبًا ما تتسم بالعنف، وقد تم من داخل النخبة ذاتها أو تحل نخبة جديدة محل النخبة التي تم الإطاحة بها وغالبًا ما تتم بمعاونة عناصر من المؤسسة العسكرية أو الشرطة أو أجهزة الأمن، ولا يساندها عادة مساندة شعبية، وقد لا تقتصر بتغيير النظام

⁶⁰ - توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 48 - 49.

السياسي وقد ينترب عليها تحولات جذرية فيما بعد، ومن ثم يتحوّل الانقلاب إلى ثورة ويشار في هذا الصدد إلى إنقلابات ناجحة ومحاولات إنقلابية فاشلة⁶¹.

3- التمرد: وهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الإثنين معا وذلك لممارسة الضغط والتأثير على النظام للإستجابة لمصالح معينة لهذه القوى، وقد يكون التمرد طويل المدى بمثابة ثورة قد تطيح بالنظام برمته.

4- عمليات الإعتقال لأسباب سياسية: تمثل هذه العمليات سلوكًا إعتياديًا في العديد من دول العالم الثالث، في بعض الدول العربية تجدر الإشارة إلى أن عمليات الإعتقالات كثيرًا ما تمارس من قبل النظم الحاكمة خارج إطار القانون، أو في ظل ترسانات من القوانين المستبدة التي تصدرها النظم المعنية بقصد أحكام سيطرتها على مجتمعاتها⁶².

العنف السياسي وإرتباطه بعدم الثقة السياسية:

لقد ذهبت بعض الدراسات إلى دراسة العلاقات بين العنف السياسي وإنخفاض مستوى الثقة، ما يؤدي لعدم الإستقرار السياسي، وبذلك أصبح الإستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي بشتى أنواعه، الذي يعدّ قرينة واضحة لتدهور العلاقة بين المواطن والنظام، ومن هذا المنطلق فيعد العنف السياسي مفهومًا مركزيًا لفهم حالة عدم الإستقرار واللاّرضى السياسي والتأييد الذي تبديه جماعات الأفراد، ويمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة معبرة عن مظهر العنف منها: المظاهرات، الإضطرابات، المحاولات الإنقلابية، وأحداث الشغب والحروب الأهلية والإعتقالات والأحكام بالحبس والإعدام... فيصبح من يمارس العنف يعتبره أداة نضالية بيده، ووسيلة لتحقيق مصالحه أو بهدف تحقيق تغيير للوضع القائم، فيبدأ شعور الفرد بعدم جدوى وفعالية الوضع الراهن، ما يشكل في داخله دافع وحافز لإتخاذ العنف وسيلة للتعبير عن سخطه، ويصبح العنف آلية عادية لمواجهة الصراعات وتحقيق المطالب

⁶¹ - توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 108 - 110.

⁶² - توفيق إبراهيم، مرجع سابق.

فوجد عدة متغيرات مرتبطة بالعنف السياسي والمتمثلة في الوضع الإقتصادي السياسي والإجتماعي⁶³.

وعلى رغم من تعدد وتداخل العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة العنف السياسي إلا أن التأثير النسبي لهذه العوامل ليس واحداً بل يختلف من دولة لأخرى، وتعتبر أزمة الثقة محورياً للعنف السياسي، ولعلّ أحسن مثال يدلّ على هذا الوضع ثورات الربيع التي اجتاحت أغلب الدول العربية من ليبيا إلى تونس، مصر، سوريا، وغيرها من الدول التي ذقت مرارة الثورة بكل ما تحمله من معاني الدمار الحرمان، العنف، التخريب، الانتهاك وإن عبرت هذه الثورات عن شيء فهو الانخفاض التام لمستوى الثقة في أوساط الشعب فعلاقة عدم الثقة كانت أسبابها بالأساس عدم الرضى بالأداء على جميع الأصعدة، وتفجّر هذا الموقف السلبي إلى عنف سياسي هدّد إستقرار النظام وإستمراره⁶⁴.

وتشير بعض الدراسات للأنظمة العربية أنّ هذه الأخيرة غالباً ما تبدأ ممارسة العنف من خلال إقدام بعض هذه الأنظمة على إتخاذ قرارات وتبني سياسات تمس مصالح قطاعات واسعة من المواطنين، وهذا غالباً ما يؤدي إلى خلق ردود أفعال عفوية وعنيفة وأمثلة عن ذلك القرارات الخاصة برفع أسعار بعض السلع الأساسية تخفيض الدعم ما يمس بالقدرة الشرائية للمواطن، والتي ينجم عنها مظاهرات وأحداث شغب عامة معبرة عن الإستياء وعدم الرضى من الأوضاع القائمة ومحاولة بذلك قيادة التغيير من خلال وسيلة العنف بشتى أنواعه.

تزايدت إهتمامات المراكز البحثية العربية والغربية، بدراسة إنهيار النظم السياسي عن طريق الثورات، و عرفت الثورة بأنها: "طريق شرعي لمقاومة الجور" كما تعرف بأنها: "قلب النظام الإجتماعي، الذي أصبح بناؤه عاجزاً يصد موجة التقدم من أجل بناء نظام مغاير تتفق

⁶³ - المرجع نفسه، ص 85.

⁶⁴ - محمد الشيوخ، "فلسفة للثورات الربيع العربي وأهدافها"، مركز آفاق للدراسات والبحوث، في:

« afaqcentre.com, 20/01/2013 », 30 أكتوبر 2016.

مؤسساته مع واقع العلاقات الاجتماعية، فيبدأ الجزاء عن الخروج عن هذا المبدأ الأساسي أولاً بالعصيان وهو جزاء سياسي وينتهي بالثورة في حالة تمادي الحكومة في الإستبداد⁶⁵. مباشرة بعدما سمي بثورات الربيع العربي، إن الإحتجاجات الشعبية في معظم الدول العربية هي خليط من العوامل والأسباب السياسية، الإقتصادية والإجتماعية والأمنية، التي تراكمت على مدار عقود من الزمن، وجعلت الشعوب العربية أشبه "ببرميل البارود"، الجاهز للإنفجار في أي لحظة، إن "الربيع العربي" تحول تاريخي كبير شهدته المنطقة العربية بدءاً من تونس ثم مصر وليبيا واليمن وسوريا، من الممكن أن تختلف طبيعة أسباب الثورات العربية، بعض الشيء، باختلاف الأمكنة، لكن المؤكد أن هناك أسباباً عامة يمكن إعتبارها بمثابة المحركات الرئيسية لمعظم الثورات والإحتجاجات في العالم العربي، وهي التي أحدثت ذلك الإنفجار الكبير، وأجمعت أن أبرز أسباب الإنهيار يتمثل في فقدان المشروع، والمؤشر الواضح في تلاشي شرعية النظم السياسية هو فقدان النظام للفاعلية في إدارة الدولة، إتساع الهوة بين الجماهير والسلطة الحاكمة، مما يتسبب في وجود حالة تأزم للأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فلم تجد تلك الجماهير أمامها إلا المبادرة بتغيير واقعها بنفسها وكمثال عن ذلك ثورة تونس، خرج السكان في مسيرات حاشدة للمطالبة بالعمل وحقوق المواطنة والمساواة في الفرص والتنمية، وقد تطورت الأحداث بشكل متسارع، وإرتفعت الإحتجاجات لتأخذ طابع سياسي ومطالبة الشعب بالتغيير السياسي وبالحرية والتحقيق بقضايا الفساد، العامل الإقتصادي والذي يتصدر قائمة المطالبات والإصلاحات، حيث يعتبر هذا العامل الحساس هو المحرك الأكبر لأحداث الربيع العربي، إذ تعتبر معدلات البطالة والفقر وضعف الأجور في أدنى معدلاتها، في مقابل غلاء وإرتفاع المعيشة في العالم العربي، تنامي حالة الطبقة الثنائية في العالم العربي، وتلاشي الطبقة الوسطى بمختلف أشكالها ومستوياتها، والتي تعتبر صمام الأمان لحفظ أي مجتمع، إذ أصبح العالم العربي مقسوماً إلى شرائح ثنائية، أغنياء

⁶⁵ - جان وليام لابياري، السلطة السياسية، ترجمة، إلياس حنا إلياس، (ط1)، بيروت: دار منشورات عويدات، ص 107.

وفقراء فهذه المؤشرات مقدمات لوجود مشكلة ما بين المجتمع والنظام السياسي القائم، وهي تمهيد للإنفجار أعمال العنف والشغب في المجتمع، والذي يعتبر أحد أعراض قيام الثورة التي كشفت عن تردي أداء المؤسسات السياسية⁶⁶. الذي صاحبه إنهيار كلي للثقة في المؤسسات وفي المجموعة السياسية ككل.

⁶⁶ - وصال الغزاوي، "الثورات العربية واستحقاقات التغير". ورقة مقدمة لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، 31 أوت 2013، على الموقع: [arabs-for-democracy.com/609].

خلاصة الفصل الثاني:

تمثل الثقة السياسية التوجه العام للمواطنين نحو النظام، ويقوم هذا التوجه بناءً على التوقعات المعيارية الحكومة، بحيث أن الثقة السياسية تكمن في العلاقة بين النظرية والتطبيق، وينظر البعض كذلك إلى الثقة أنها الثقة المغلقة بحيث أنها تتطوي على الحسابات المبنية على المصلحة، والتي تقوم على أساس عقلاني لأن المواطن يقوم بتقييم ما تعهدت به الحكومة، ويمكن لهذا التقييم أن يسير في اتجاه سلبي ومعاكس ويتحول لحالة من العداء تجاه الحكومة، وهو ما يعرف بعدم الثقة التي سينجر عنها عدم الرضا ومواقف وسلوكات تختلف وتيرتها من شخص لآخر بالإيجاب أو بالسلب.

فبعد الولاء السياسي إحدى هذه المواقف الشخصية، يعبر عن علاقة إرتباطية قوية بين طرفين قائمة على مبدأ الثقة، بحيث يتمحور مفهوم الولاء في أساسه حول مدى القبول والرضا وبالتالي وإستمرار السلطة وإستقرارها، ما يؤدي تبعا لذلك لتحقيق الفعالية السياسية التي تؤدي لبناء علاقة نقد بين المواطن والنظام ومؤسساته.

وفقد الولاء شرعيته لتجسد هناك أزمة ولاء وليكون بهذا ولاء من باب الخضوع واللامبالاة السياسية وعدم الشعور بالإنتماء والولاء، ما يخلق نوع من العزلة كما سماها "سيمان" (Seeman) وبالتالي تظهر آثار سلوكية تبرز على شكل إنعزال وإغتراب سياسي كدليل عن تعكر العلاقة بين المواطن وحكومته والحياة السياسية ككل. تعبر المشاركة السياسية عن درجة الإلتزام والقبول السياسيين، وقد تنهار في حالة عجز المؤسسات السياسية عن تحقيق فعاليتها، وبالتالي تفقد شرعيتها ومصادقيتها لدى مواطنيها كأحد عوامل إنهيار الثقة المرتبطة بالأداء سواءً السياسي أو الإقتصادي، وتأخذ على هذا الأساس عدم الثقة شكل الإمتناع عن المشاركة الإنتخابية كسلوك سلبي يحمل رفضاً وإستياءً من السياسات المقدمة أو من القادة أنفسهم، كأشكال لسلوك المغترب عن الحياة السياسية.

الفصل الثالث

تحديد متغيرات ومستويات الثقة السياسية لدى عينة الدراسة

- وصف العينة ووضعها في سياقها العام + البرنامج.
- متغيرات قياس الثقة السياسية لدى العينة.
- النتائج السلوكية للثقة.
- تفسير النتائج في ضوء المعطيات حول تقييم برنامج الحكومة ورئيس الجمهورية (1999-2016).

الفصل الثالث

تحديد متغيرات ومستويات الثقة السياسية لدى عينة الدراسة

لإثبات صحة الفرضيات أو تنفيدها، تمّ تدعيم الدراسة بعملية مسح ميداني لعينة من المجتمع الجزائري، والمتكوّنة من 120 مفردة، ورّعت عليها إستمارة إستبيان بطريقة عشوائية في الولايات التالية: بومرداس، العاصمة، تيزي وزو، أين تم الإعتماد على متغيرات السن، الجنس، المنطقة السكنية، المستوى التعليمي، الوضع الإقتصادي والإجتماعي وكذا الدخل الفردي.

وتحمل الإستمارة هذه 29 سؤالاً في 6 مقاييس لدراسة متغيرات الثقة وتتمثل في: مقياس الإهتمام بالسياسة، مقياس المشاركة السياسية، مقياس التمرد، مقياس الإمتناع ومقياس الإغتراب السياسي. وسيتم الإعتماد في هذه الدراسة على تحليل 100 إستمارة صالحة للتحليل من 120، بعد إستبعاد 20 منها لعدم صلاحيتها.

سيتعرض هذا الفصل أولاً:

- تحديد الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة، المنفذ لبرنامج رئيس الجمهورية وذلك خلال الفترة الممتدة من (2009-2016) لتحديد مستوى الثقة في المؤسسات السياسية والأشخاص.

في هذه الفترة من خلال الإعتماد على المدخل "المؤسساتي وقياس الأداء" لقياس الثقة السياسية لدى المواطن الجزائري.

- علاقة متغيرات الدراسة بتحديد مستوى الثقة السياسية، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، الإغتراب.

المبحث الأول

وصف العينة ووضعها في سياقها العام

من خلال تحليل برنامج الحكومة لمضمون برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، وهذا تكريساً لمبدأ وحدودية السلطة التنفيذية التي أقرّ بها التعديل الدستوري الجزائري لعام 2008 عبر الأمر 19-08 في تعديل للمادة 79 التي تنصّ على إلحاق منصب الوزير الأول برئاسة الجمهورية، ليبقى الوزير الأول مجرد منفذ لبرنامج الرئيس وينسق من أجل ذلك عمل الحكومة¹.

وعليه فقد جاء مشروع مخطط عمل الحكومة لسنة 2012 من أجل تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية لسنة 2009، وفي إطار سياسته الرامية إلى تدعيم المسار التنموي وتفعيل مسار التقويم الوطني²، مرتكزا على المحاور الرئيسية التالية:

أ- المجال السياسي:

- في إطار توطيد أركان الدولة وإستكمالاً لمسار المصالحة الوطنية، وتكريساً لجزائر يسودها الهدوء والسكينة، فقد كان من بين أهداف الحكومة تعزيز الإستقرار وإستتباب الأمن ومواصلة مكافحة الإرهاب بحزم من أجل بيئة يسودها الأمن والنظام.
- محاربة ومكافحة الفساد والتجاوزات والآفات الاجتماعية بشتى أنواعها.
- العمل على مواصلة المسار الديمقراطي، الذي يتمحور حول دور المواطنين في إتخاذ القرارات بخصوص التكفل بمصيرهم، ومن أجل ضمان حق المشاركة في الإستحقاقات بكل حرية وإرساءً لدولة القانون والشفافية.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 19-08 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد (63)، مؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2012.

- رد الاعتبار للمرافق العمومية وتعزيزها ووضعها تحت تصرف المواطنين، وهذا من خلال إعادة تأهيل وتجديد الخدمة العمومية³.

- السهر على إنتهاج سياسة الإتصال الفعّال والتشاور المنتظم بين المجتمع المدني والسلطات المنتخبة على رأسها البرلمان وتعزيز دور المعارضة وحقوقها في الحياة السياسية.

ب- المجال الإقتصادي:

لقد كان من بين الأهداف الرئيسية المسطرة ضمن برنامج رئيس الجمهورية الذي تسعى الحكومة إلى تنفيذه من أجل النهوض بالمجال الإقتصادي وهذا من خلال⁴:

- الإلتزام بمواصلة الدينامكية الزامية إلى إعطاء دفع جديد للإقتصاد الوطني من أجل مواجهة الأزمة الإقتصادية العالمية.

- وفي هذا الإطار ستعمل الحكومة على تشجيع الإستثمارات خارج نطاق المحروقات، وكذا السعي إلى التنويع من الإقتصاد الوطني، وهذا من خلال:

- دعم الإستثمارات في نشاط السياحة، الطاقات المتجددة، النشاطات الفلاحية وكذا نشاط الصيد البحري.

- وفضلاً عن هذا وباعتبار مشكل البطالة محوراً هاماً فقد إرتأت الحكومة إلى التخفيف من نسبة البطالة، وتحسين ظروف معيشة المواطنين وهذا بتوفير كل ضروريات الحياة من خلال التزويد بالغاز، الكهرباء، التحسين من شبكات الطرق وجدير بالذكر أنه سيتم ربط 1.5 مليون مشترك بشبكة الكهرباء ومليون مشترك بالغاز الطبيعي.

³ - المرجع السابق.

⁴ - المرجع نفسه.

ت- المجال الاجتماعي والثقافي:

جاء مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية المتعلق بالسياسات الاجتماعية من أجل:

- تحسين الحياة الاجتماعية للمواطنين وهذا بالتكفل الفعال بمختلف حاجياتهم اليومية.
- تحسين ظروف التمدرس وتطوير التجهيزات والمنشآت القاعدية الخاصة بقطاع التعليم.
- توفير مناصب الشغل لخريجي الجامعات والتكفل بإنشغالهم.
- معالجة مسألة البطالة من خلال تعزيز الإستثمار وتشجيع تطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- وفي مجال السكن فإن قوام البرنامج الحالي للسكانات بمختلف صيغه يقدر بأزيد من 2.2 مليون وحدة، منها 1.2 مليون وحدة قيد الإنجاز، وسيتم إستلام 300.000 مسكن خلال 2015.
- تحسين نوعية خدمات الضمان الاجتماعي والتكفل الصحي الأمثل بالمواطنين في مجال الوقاية أو مكافحة الأمراض المتنقلة.
- دعم العائلات المعوزة والطفولة المسعفة وكذا ذوي الحاجات الخاصة.

2- وصف العينة المدروسة:

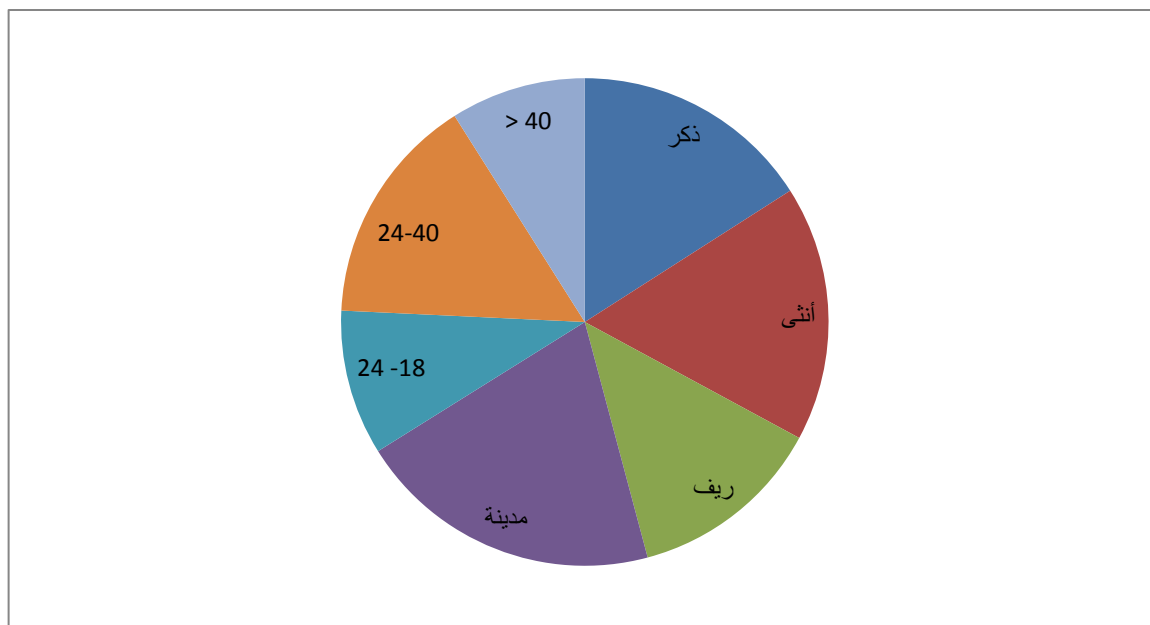
أ- المميزات الشخصية:

الجدول رقم (01):

المميزات الشخصية للعينة

المتغيرات العدد	ذكر	أنثى	ريف	مدينة	24-18	40-24	40 <
عدد أفراد العينة (100)	48	52	39	61	29	46	27
النسبة المئوية %	%48	%52	%39	%61	%29	%46	%27

من خلال الجدول وحسب المتغيرات الشخصية المتمثلة في: الجنس، المنطقة السكنية والسن، نلاحظ أن نسبة 48% من العينة تعتبر من صنف الذكور، في حين تمثل نسبة الإناث 52% ويظهر أيضاً أن فئة العينة القاطنة في المدن مثلت نسبة 39%. وأكثر من نصف العينة بنسبة قدرت بـ 61% هي من الفئة المتمركزة في الريف، وحسب متغير السن فقد كانت 29% نسبة العينة التي يتراوح عمرها بين 18-24 سنة وهي الفئة الشبانية وأعتبرت 46% نسبة المفردات التي تبلغ من العمر ما بين 24-40 سنة، بينما العينة الأكبر من 40 سنة مثلت نسبة 27% من حجم العينة.



الشكل رقم (02): المميزات الشخصية للعينة.

ب- الطبيعة السوسيو إقتصادية:

الجدول رقم (02):

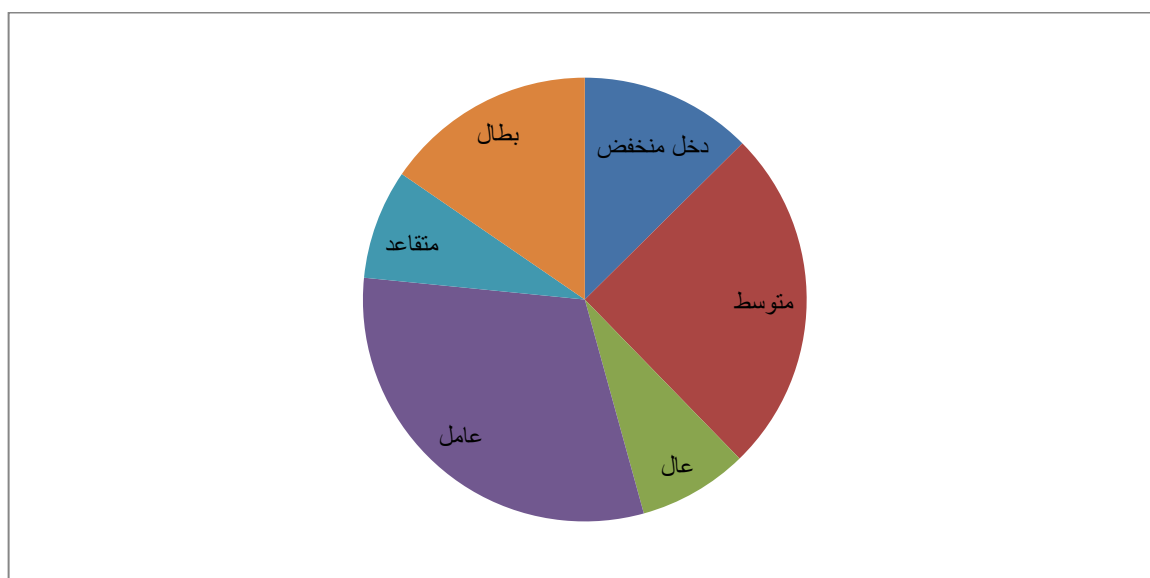
الطبيعة السوسيو إقتصادية للعينة

المتغيرات العدد	دخل منخفض	متوسط	عال	عامل	متقاعد	بطل
عدد أفراد العينة (100)	22	44	14	54	14	27
النسبة المئوية %	%22	%44	%14	%54	%14	%27

أوضحت نتائج الجدول وتبعاً للطبيعة الإقتصادية لدى العينة المدروسة أن 22% كانت بالنسبة المعبرة عن فئة ذو الدخل المنخفض، وتقريباً نصف العينة بنسبة مقدرة

ب 44% تعود لفئة الدخل المتوسط، بينما فقط 14% كانت النسبة الممثلة لأصحاب الدخل العالي من الفئة المبحوثة.

وأعتبرت نسبة 54% من العينة من فئة العاملين، وتليها نسبة 27% من فئة البطالين و 14% كانت نسبة المتقاعدين من الفئة المدروسة.



الشكل رقم (03): الطبيعة السوسيو إقتصادية للعينة.

ت - الطبيعة الثقافية:

الجدول رقم (03):

المستوى الثقافي للعينة

المتغيرات	ابتدائي	ثانوي	جامعي
عدد أفراد العينة (100)	16	21	75
النسبة المئوية %	16%	21%	75%

نلاحظ من خلال الجدول وحسب المتغيرات الثقافية للعينة المبحوثة، أن نسبة 75% والتي تفوق نصف العينة تحمل مستوى جامعي، تليها نسبة 12% ممن لديهم مستوى ثانوي وتبقى 16% النسبة المعبرة عن فئة حاملي الشهادة الإبتدائية.



الشكل رقم (04): المستوى الثقافي للعينة.

ث - الخصائص السياسية:

الجدول رقم (04):

الإهتمام بالسياسة حسب متغير السن

40 <	40 - 24	42 - 18	
%6	%3	%3	كثيرا
%22	%36	%15	قليلا
%2	%5	%7	إطلاقاً

من الجدول يظهر أن: كل الفئات تتراوح إهتماماتها بالسياسة بين كثيراً وقليلاً حسب متغير السن. فقد عبّرت نسبة 36% من فئة العينة التي يتراوح عمرها بين 24-40 سنة عن إهتمامها القليل بالسياسة تليها نسبة 22% للفئة الأكبر من 40 سنة وتبقى 15% من الفئة الشبانية التي عبّرت عن إهتمامها القليل بالسياسة.

في حين تتساوى النسب بين الفئة التي يتراوح عمرها بين 18-24 و 24-40 سنة من حيث إهتمامها الكبير بالسياسة، ونسبة 6% لفئة الأكبر من 40 سنة من العينة المدروسة التي عبّرت عن كثرة إهتمامها بالسياسة.

الجدول رقم (05):

الإهتمام بالسياسة حسب متغير الجنس والمنطقة السكنية

إطلاقاً	قليلاً	كثيراً	
3%	41%	6%	ذكر
11%	33%	6%	أنثى
8%	23%	3%	ريف
6%	49%	9%	مدينة

في العينة ومن خلال الجدول:

أكبر نسبة من المبحوثين وحسب متغير الجنس: ذكر + أنثى قليلو الإهتمام بالسياسة أو عديمي الإهتمام بها.

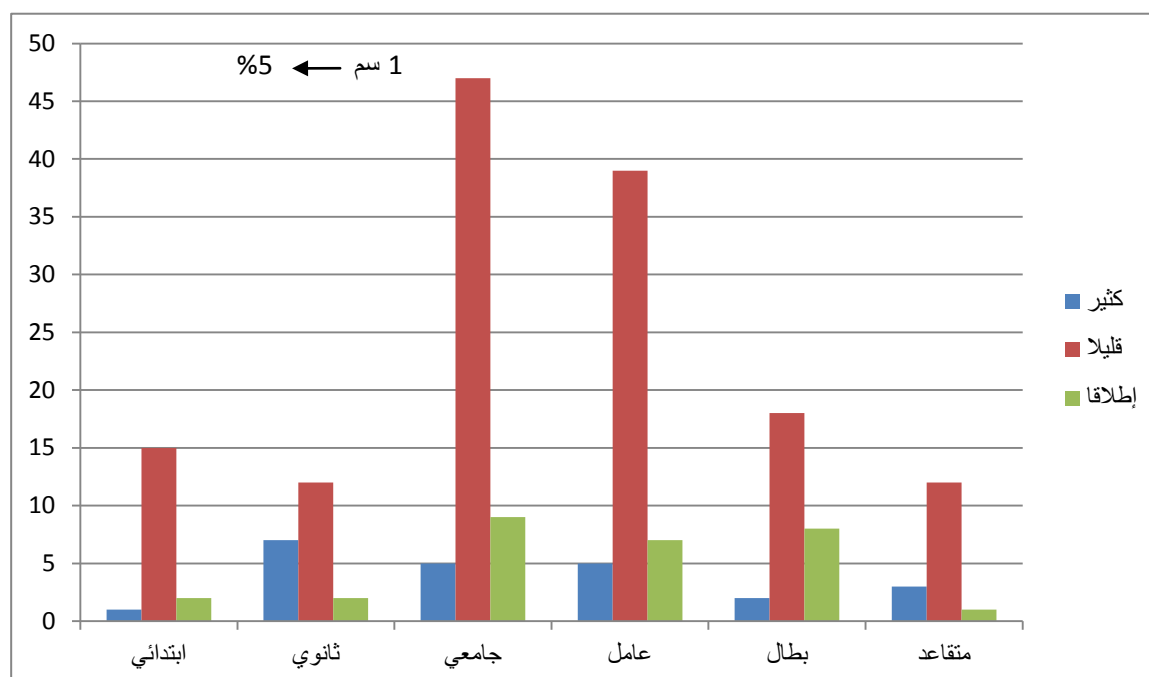
وحسب متغير المنطقة السكنية عبّرت العينة عن نسب قليلة من الإهتمام بالسياسة في حين تظهر ربع العينة القاطنة في المدينة إهتماماً بالسياسة.

الجدول رقم (06):

الإهتمام بالسياسة حسب المتغير الإقتصادي والثقافي

إطلاقاً	قليلاً	كثيراً	
%2	%15	%1	إبتدائي
%2	%11	%6	ثانوي
%9	%46	%5	جامعي
%6	%39	%5	عامل
%7	%18	%2	بطل
%1	%11	%3	متقاعد

كل المستويات أظهرت إهتمام قليل بالسياسة أو عدم إهتمامها إطلاقاً، فقد عبّرت نسبة 46% كأكبر نسبة من فئة الجامعيين عن قلة إهتمامها بالسياسة، و6% من نفس المستوى لا تهتم إطلاقاً بالسياسة، في حين 39% من الفئة العاملة لا تهتم إطلاقاً بالسياسة.



الشكل رقم (05): الإهتمام بالسياسة حسب المتغير الإقتصادي والثقافي.

النتيجة:

أظهرت العينة عدم إهتمام مطلق بالسياسة أو إهتمامها القليل حسب متغير الجنس السن، المنطقة السكنية، وفئة صغيرة فقط منها من إهتمامها بالسياسة كبير.

المبحث الثاني

مستويات الثقة السياسية لدى العينة.

أولاً: الثقة في المؤسسات.

ثانياً: الثقة في الأشخاص.

ثالثاً: الثقة في السياسات.

أولاً: الثقة في المؤسسات.

لمعرفة درجة الثقة في المؤسسات تمّ سؤال العينة حول: ما هي من بين المؤسسات السياسية التالية التي لا تحوز على ثقتك؟
(المطلوب كان الترتيب حسب الأولوية).

أ- الرئاسة.

ب- البرلمان.

ج- الحكومة.

ث- الإدارة.

ج- الأحزاب.

ح- الأمن.

خ- الإعلام.

ب- النقابات.

هـ- القضاء.

وكانت النتائج حسب ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (07):

مستوى الثقة في المؤسسات السياسية لدى العينة.

درجة الثقة في المؤسسات	ترتيب المؤسسات
1- الحكومة 42%	
2- البرلمان 30%	
3- الرئاسة 19%	
4- الأحزاب 22%	
5- الإدارة 24%	
6- النقابات 17%	
7- الإعلام 25%	
8- الأمن 24%	
9- القضاء 36%	

جاءت الحكومة في المرتبة الأولى من حيث المؤسسات التي تحصلت على أقل درجة ثقة من الشعب، وهذا كان بنسبة مقدرة بـ 42%، لتأتي في المرتبة الثانية مؤسسة القضاء بنسبة 36%، كما أظهرت العينة على عدم ثقتها في المؤسسات الأخرى وهي على التوالي البرلمان تليها مؤسسة الإعلام بـ 25% وتتساوى مؤسسة الإعلام والأمن في النسب بـ 24%، وتأتي الأحزاب بنسبة 22% وكانت 17 نسبة العينة التي عبرت عن عدم ثقتها في النقابات والرئاسة جاءت بنسبة 19%.

وفي سؤال العينة حول تقييمها لعمل المؤسسات السياسية التالية سواءاً بالإيجاب أو السلب وتتمثل هذه المؤسسات في:

إيجابي	سلبي	- الأحزاب
إيجابي	سلبي	- البرلمان
إيجابي	سلبي	- الحكومات
إيجابي	سلبي	- الرئاسة

الجدول رقم (08):

تقييم عمل المؤسسات السياسية.

التقييم	إيجابي	سلبي
المؤسسات		
الأحزاب	15%	69%
البرلمان	12%	70%
الحكومات	20%	66%
الرئاسات	30%	46%

قيمت أغلبية العينة والمتراوحة في حدود 70% عمل الأحزاب السياسية و البرلمان، والحكومات، تقييما سلبيا، في حين إنقسم تقييم رئيس الجمهورية بين ($\frac{1}{3}$) ثلث العينة التي قيمتها إيجابيا، وأقل من النصف قيمته بالسلب، وهذه تدعيم للنتيجة السابقة من حيث ترتيب كل من البرلمان، الحكومة في المراتب الأولى من حيث اللاتقة.

لتحليل هذا الترتيب تم سؤال العينة حول: من هو المسؤول عن الأزمة السياسية

والاقتصادية في الجزائر؟

أ- الرئيس.

ب- رؤساء الحكومة.

ت- رؤساء البلديات.

ث- الولاية.

ج- البرلمانين.

ح- الوزراء.

الجدول رقم (09):

المسؤول عن الأزمة السياسية والإقتصادية الحالية.

المسؤول عن الأزمة	الرئيس	رؤساء الحكومة	رؤساء البلديات	الولاية	البرلمانين	الوزراء
النسبة المئوية %	36%	42%	3%	9%	14%	45%

وكانت الإجابات كالتالي حسب ما يوضحه الجدول:

لقد حملت 45% من العينة المبحوثة مسؤولية الأزمة السياسية والإقتصادية الحالية في الجزائر إلى وزراء ورؤساء الحكومة، في حين 36% كانت نسبة العينة التي ترى أنّ الرئيس الحالي هو سبب الأزمة الحالية، بينما حضي البرلمان بنسبة 14% و 13% كانت النسبة التي إعتبرت أنّ رؤساء البلديات هم المسؤولين عن الأزمة، وقد عبرت نسبة 9% فقط على أنّ الولاية هم سبب هذا الوضع المتأزم.

ثانيا: الثقة في الأشخاص.

في سؤال العينة: حول أي فترة حكم تعتقد أنها الأحسن لك وللدولة الجزائرية؟

أ- فترة هواري بومدين.

ب- فترة الشاذلي بن جديد.

ت- فترة اليامين زروال.

ث- فترة عبد العزيز بوتفليقة.

الجدول رقم (10):

الثقة حسب متغير الثقافة السياسية.

الفترة النسبة	بومدين	الشاذلي	زروال	بوتفليقة
النسبة المئوية %	%44	%10	%4	%41

أظهرت دراسة العينة أن الرئيس بومدين الحاكم بين الفترة الممتدة من 1965-1978 هي أحسن فترة عندهم بنسبة مئوية قدرّت بـ 44%، وتليها فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 41%، في الوقت الذي ينخفض مستوى الثقة عند كل من الرئيس الشاذلي وزروال.

وبالتالي فنجد إذن مواقف سياسية إيجابية تكوّنت عند الرئيس هواري بومدين إرتبطت بثقافة سياسية إيجابية.

وفي تفسير لهذه النتيجة تم سؤال العينة حول أي من بين الرؤساء الجزائريين ومن رؤساء الحكومة تنطبق عليه المواصفات التالية:

1- صفة الأمانة والنزاهة والوفاء بالوعد.

2- صفة القريب من إنشغالات الشعب.

3- صفة قوة الشخصية.

4- صفة الدهاء السياسي.

5- صفة الفساد السياسي.

6- صفة الكفاءة السياسية.

وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (11):

قياس سمات القيادة الرشيدة في رؤساء الجمهورية والحكومات.

الشخص الصفات	بومدين	شادلي	زروال	بوتفليقة	أويحي	بلخادم	سلال
الأمانة والنزاهة	60%	7%	9%	29%	1%	1%	1%
قريب من إنشغالات الشعب	43%	9%	10%	32%	0%	0%	9%
قوة الشخصية	59%	2%	5%	16%	11%	2%	1%
الدهاء السياسي	33%	3%	2%	16%	23%	2%	4%
الفساد السياسي	5%	12%	19%	29%	28%	24%	46%
الكفاءة السياسية	49%	3%	7%	31%	11%	59%	1%

من خلال الجدول يظهر أن:

العينة تعتبر أن فترة الرئيس هوارى بومدين أحسن فترة، لتوفره على متغيرات بناء الثقة

التمثلة في:

الأمانة والنزاهة بنسبة 60%، قوة الشخصية بـ 59% ومن ثم تليها نسبة 49% للكفاءة السياسية والقرب من إنشغالات المواطنين بـ 43% وأخيراً صفة الدهاء السياسي بنسبة 33%، وقد أتت فترة الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة (1999-2016) في المرتبة الثانية كأحسن فترة حازت على ثقة العينة، وهذا تماشياً مع الصفات الإيجابية التي إنطبقت عليه، كما أوضحت نتائج الجدول، لإملاكه لسمات بناء الثقة التي جاءت تدريجياً: القرب من إنشغالات الشعب والكفاءة السياسية على التوالي بنسبة 32% و 31% وصفة الوفاء بالوعد بنسبة 29%، في الوقت الذي حضي فيه كل من بلخادم، سلال وأويحي بنسب ضئيلة جداً من صفة الوفاء بالوعد بنسبة 1% و 3% للشادلي. وبهذا فقد أتى

تصنيفهم في المراتب الأخيرة من حيث الصفات الإيجابية وتكون السمة الغالبة لديهم هي صفة الفساد السياسي لتحوز فترة الوزير الأول عبد المالك سلال على أعلى نسبة بـ 46% وهذا ما يفسر استحواد الحكومة على المرتبة الأولى من حيث اللاتقة، كما وضحته هذه الدراسة.

وباعتبار أن فترة عبد العزيز بوتفليقة كانت من بين أحسن الفترات مع وجود مستوى متوسط من الثقة، ففي سؤال حول أي صفة من بين الصفات التالية تنطبق على الرئيس بوتفليقة:

رجل الإصلاحات - رجل السلم - رجل المشاريع - رجل الفساد - رجل ملهم بالسلطة - رجل الإرادة الحديدية.

وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (12):

دور الصفات الشخصية في تحديد درجة الثقة السياسية.

الصفات	رجل الإصلاحات	رجل السلم	رجل الواجهة	رجل المشاريع الكبرى	رجل الرشوة والفساد	رجل ملهم بالسلطة	رجل الإرادة الحديدية
فترة بوتفليقة	46%	59%	12%	7%	10%	7%	3%

نرى أن المستوى المتوسط للثقة في رئيس الجمهورية الحاكم منذ 1999 إلى غاية اليوم مرتبط بصفات إيجابية تراها العينة في الرئيس، حيث أن أكبر نسبة من العينة المقدرة بـ 59% تعتبره رجل سلم و 46% إعتبره رجل الإصلاحات، في حين الصفات السلبية حظيت بنسب أقل، فعبرت العينة عن صفة الفساد بنسبة قدرت بـ 10% رجل الواجهة بـ 12%.

بينما أظهرت العينة عدم ثقتها في رؤساء الحكومة وتحميلهم مسؤولية الأزمة وذلك لمعايير التي تهدم الثقة وتؤدي للتأسيس لمواقف سلبية وتتمثل هذه المعايير في الفساد السياسي. بحيث مثلت الصفات الإيجابية لديهم ما دون 5%، بينما كان الفساد أعلى نسبة للوزير الأول عبد المالك سلال بنسبة 46% ما يقارب نصف العينة في المرتبة الثانية أويحي بنسبة 28% وبلخادم 24%، وهذا حسب ما بينه الجدول رقم (11).

من حيث تقدير مستوى الثقة لدى العينة تمّ سؤالهم عن درجة ثقتهم في الشخصيات السياسية التالية:

أ- الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

ب- رئيس الحكومة عبد المالك سلال.

ت- رئيس البرلمان محمد العربي ولد خليفة.

ث- رئيس مجلس الدستوري: مراد مدلسي.

الجدول رقم (13):

مستوى الثقة في الشخصيات السياسية لدى العينة.

درجة الثقة / الشخصيات	جيدة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة
بوتفليقة	17%	12%	8%	4%
عبد المالك سلال	6%	13%	18%	3%
العربي ولد خليفة	11%	7%	15%	23%
مراد مدلسي	11%	10%	11%	5%

نلاحظ حسب الجدول أن 17% من المبحوثين تعتبر الثقة في رئيس الجمهورية جيدة مقابل 4% كانت ثقتهم منعدمة تمامًا.

و18% من العينة ثقتهم في الوزير الأول عبد المالك سلال ضعيفة و3% يعتبرون ثقتهم في الوزير الأول منعدمة، في الوقت الذي عبرت فيه 11% من العينة عن درجة ضعيفة جدًا من ثقتهم في رئيس السلطة التشريعية، في حين 7% ثقتهم متوسطة في رئيس البرلمان مع نسبة 23% عبّروا عن عدم ثقتهم التامة في هذه الشخصية.

في سؤال تم طرحه على العينة حول: ما هي الشخصية السياسية التي تثق فيها ولماذا؟

وجاءت الإجابات ضمن الجدولين التاليين:

الجدول رقم (13): تابع

الشخصيات	رشيد نكاز	هوارى بومدين	لا إجابة
النسبة المئوية%	16%	11%	27%

جدول رقم (13): تابع

الشخصيات	رشيد نكاز	هوارى بومدين
الصفات	- مناضل ورجل سياسي - له حنكة سياسية - يعمل على تشجيع الشباب - شخص واقعي - قريب من إنشغالات المواطنين - صاحب برنامج سياسي هام	- ذو حق - لا يستعمل الغش والفساد - محافظ على وطنه - في فترته تكرست العدالة الاجتماعية - شخصية تميزت بالشجاعة

من خلال نتائج الجدول يظهر أن شخصية رشيد نكاز كانت الشخصية البارزة في إختيارات العينة والتي قدّرت بنسبة 16% وهذا لإتصافه بمجموعة صفات إيجابية أجمعت

عليها العينة في صفة الرجل المناضل والرجل السياسي صاحب الحنكة وقربه من إنشغالات الشعب وخاصة فئة الشباب، كما إعتبرته العينة صاحب برنامج هام، وبالتالي كل هذه المتغيرات أكسب هذه الشخصية شعبية لدى المواطنين بقدرته العالية في الإقناع وإلهام الآخرين عند الإتصال وجذب إنتباههم.

إعتبرت نسبة 11% من العينة الرئيس الراحل هوارى بومدين كشخصية حازت على ثقة المواطنين الذين عبروا عن هذا التأييد بالصفات التي أسندت إلى الرئيس هوارى بومدين والتي جاءت كالتالي: إعتبرته العينة ذو حق ومحافظ على وطنه، وفي فترته تكرست عدالة إجتماعية، كما أعتبرت شخصية تميزت بالشجاعة، ودعمت هذه النتائج إستحواذ فترة هوارى بومدين على أكبر نسبة من حيث درجة الثقة وإرتباط فترته بصفات إيجابية ساهمت في بناء ثقة في هذه الشخصية.

النتيجة:

المقرب المؤسساتي للتصنيف يوضح أنّ عدم الثقة في المؤسسات مرتبط بعدم الثقة في الشخصيات الشاغلة لهذه المؤسسات، وما تبيّنه العينة هو تماهي ثقة الأشخاص مع الثقة في المؤسسات.

ثالثاً: الثقة في السياسات.

أ- تقدير السياسات في المجال السياسي.

لمعرفة درجة الثقة في السياسات الحكومية في المجال السياسي تم سؤال العينة حول مدى نجاح الحكومة في تنفيذ سياساتها في هذا المجال وتمت صياغة السؤال على الشكل التالي: هل نجحت الحكومة في: نجحت كثيراً - نسبياً - لم تنجح أبداً - لا أعرف.

- 1- توطيد أركان الدولة، 2- المصالحة الوطنية، 3- توفير الأمن والإستقرار
- 4- تقريب الإدارة من المواطن، 5- إعطاء دور المعارضة في صناعة القرار
- 6- إعطاء دور للمجتمع المدني والمجالس المنتخبة، 7- القضاء على الفساد والتجاوزات

والإقصاء، 8- إحترام الحريات الفردية، 9- ضمان حرية الصحافة، 10- ترقية الحوار الوطني، 11- تكريس النظام الديمقراطي.

الجدول رقم (14):

تقدير المبحوثين عن الإنجازات السياسية للحكومة.

نجحت كثيرا	نسبيا	لم تتجح أبدًا	لا أعرف	
37%	37%	17%	12%	01
42%	46%	7%	1%	02
48%	42%	7%	2%	03
6%	38%	40%	5%	04
6%	53%	34%	6%	05
6%	56%	30%	6%	06
5%	34%	56%	4%	07
11%	55%	28%	4%	08
12%	67%	16%	2%	09
11%	50%	31%	12%	10
15%	55%	25%	3%	11

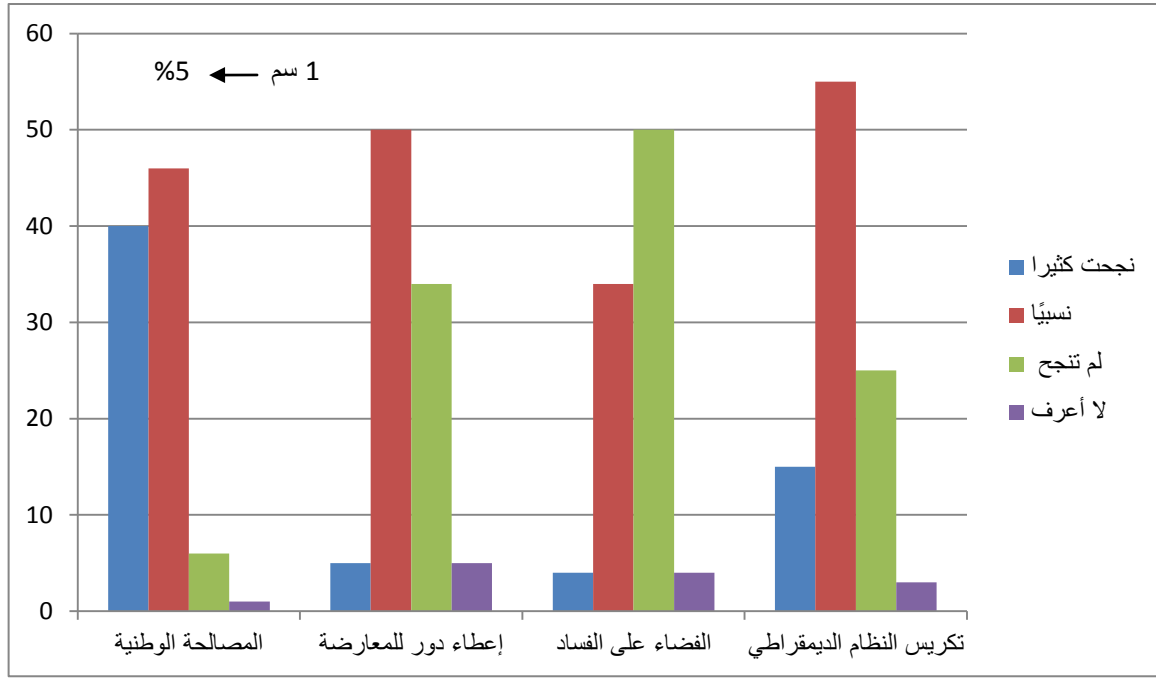
عبّرت العينة المدروسة بنسبة مقدرة بـ 42% عن نجاح الحكومة بقيادة رئيس الجمهورية في إرساء المصالحة الوطنية وهذا ما يتماشى مع صفة رجل السلم التي أسندت إلى رئيس الجمهورية، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن 48% نسبة العينة التي أبدت بكثرة نجاح الحكومة في توفير الأمن وتوطيد مسألة الإستقرار، و7% نقطة أجابوا أنها لم تتجح أبدًا.

في إطار معرفة الحكومة الحالية في تقريب الإدارة من المواطن بهدف تسهيل المعاملات الإدارية والقضاء على البيروقراطية، 38% من العينة قالوا أن الحكومة نجحت نسبياً في هذا المجال وكانت النسبة التالية لها 26% النسبة التي عبّرت عن نجاح الحكومة في تقريب الإدارة من المواطن.

وفي مجال إعطاء دور للمعارضة في صناعة القرار فتتراوح الإجابات بين من أجابوا بأنها نجحت نسبياً بنسب 38% و 53%، وبنسبة 30% و 34% كانت إجاباتهم أنّ الحكومة لم تتجح أبداً في إعطاء وإشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في سياسة صنع القرار. أمّا نسبة 30% من العينة التي كانت إجابتها أن الحكومة نجحت نسبياً في القضاء على الفساد والتجاوزات والإقصاء و 56% نسبة العينة التي كانت إجابتها سلبية بحيث أن الحكومة لم تتجح أبداً في مكافحة الفساد.

وفي مجال إحترام الحريات الفردية وترقية حرية التعبير والصحافة والحوار الوطني، فكانت إجابة العينة المدروسة بنسب متساوية تقريباً تفوق أو تساوي نصف العينة فجاءت النسب 55% تليها أكبر نسبة لحرية الصحافة والتعبير بنسبة تقدر بـ 67% و 50% كانت نسبة العينة التي أجابت أن الحكومة نجحت نسبياً في ترقية الحوار الوطني في حين أجابت العينة بنسبة 34% وتليها نسبة 28% التي عبّرت أن الحكومة لم تتجح في إحترام الحريات الفردية وحمايتها.

و 50% من العينة أجابوا أن الحكومة وبرئاسة رئيس الجمهورية قد نجحت نسبياً في تكريس النظام الديمقراطي و 31% منهم عبّروا عن عدم تأييدهم لنجاح الحكومة في تكريس مبادئ الديمقراطية.



الشكل رقم (06): تقدير السياسات في المجال السياسي.

ب- السياسات الاقتصادية:

في أسئلة عن تقدير المبحوث في السياسات العامة للحكومة عما إذا نجحت الحكومة وبرئاسة الجمهورية في برامجها الاقتصادية المسطرة وكانت الأسئلة على الشكل التالي:

هل نجحت الحكومة في: كثيرًا - نسبيًا - إطلاقًا - لا أعرف - لم تنجح أبدًا.

1- تخفيض نسبة البطالة.

2- تنويع الاقتصاد الوطني.

3- تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار.

4- حماية المستهلك وقدرته الشرائية.

5- تحسين ظروف معيشة المواطنين.

6- تحسين شبكة الطرق.

7- توفير السلع الإنتاجية.

الجدول رقم (15):

تقدير المبحوثين عن الإنجازات الاقتصادية للحكومة.

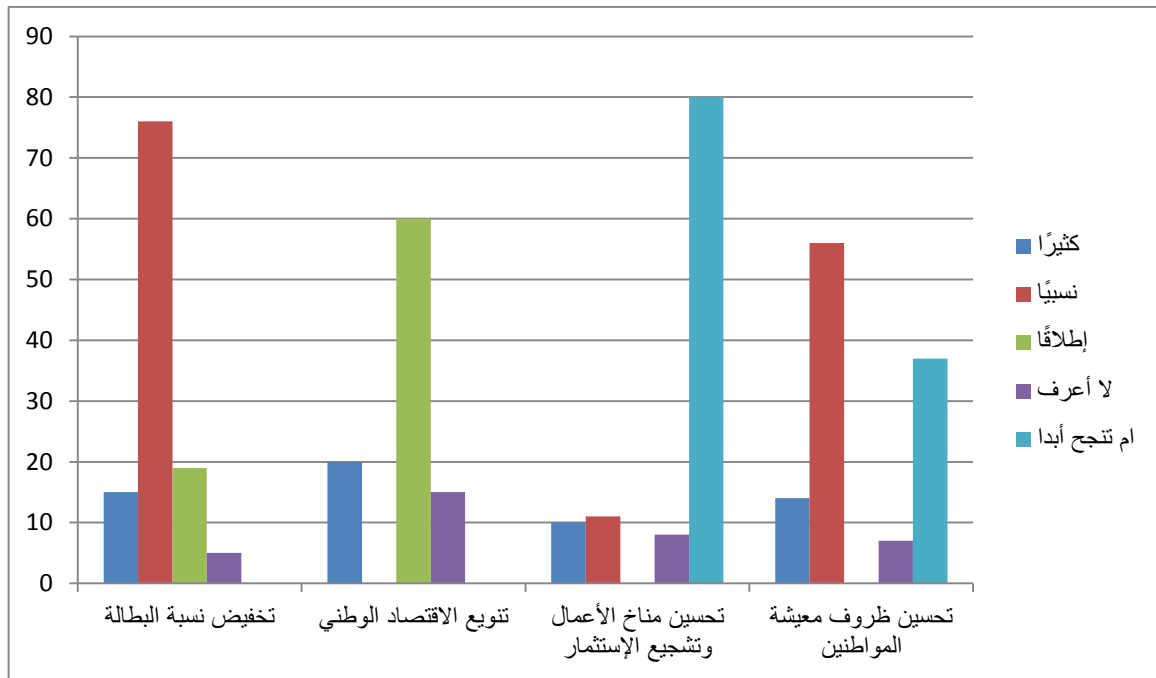
رقم	كثيرا	نسبيا	إطلاقا	لا أعرف	لم تتجح أبداً
01	%16	%76	%18	%6	/
02	%23	/	%61	%18	/
03	%10	%12	/	%7	%83
04	%9	%52	/	/	/
05	%14	%57	/	%10	%39
06	%28	%72	/	%1	%9
07	%8	%73	%1	%9	%17

وحسب ما وضحته نتائج الجدول، ففي متغير البطالة عبّرت نسبة 76% من العينة المدروسة عن نجاح الحكومة نسبياً في تخفيض نسبة البطالة، في حين 18% من النسبة المقدرة كانت إجاباتهم أن الحكومة لم تتجح إطلاقاً في سياستها الرامية إلى تخفيض نسبة البطالة، وفي مجال تنويع الإقتصاد الوطني كانت إجابة العينة المبحوثة 61% التي أجابت أن الحكومة الجزائرية لم تتجح إطلاقاً في التنويع من الإقتصاد الوطني و18% منهم أبدوا عدم معرفتهم بالوضع.

وقد كانت 12% من المبحوثين إجاباتهم نسبة حول حماية المستهلك وقدرته الشرائية ومدى نجاح الحكومة في تجسيد هذه السياسة، في الوقت الذي إعتبرت فيه و8% من العينة أن الحكومة لم تتجح في تنفيذ هذا البرنامج.

أما في سياسة التحسين من ظروف معيشة المواطن، فقد كانت نسبة 57% والتي فاقت نصف العينة التي عبرت عن موقفها النسبي حول نجاح الحكومة في هذه السياسة بينما ما يفوق الثلث أجابوا أنها لم تتجح أبداً في هذا الشأن، وحسب الجدول في سياسة

الحكومة الرامية إلى تحسين شبكة الطرق. قد عبّرت العينة عن نجاح الحكومة نسبيا في سياستها هذه بنسبة 72%. و28% كانت إجابتهم أن الحكومة قد نجحت كثيرا في هذا السياق، وقد أظهرت نتائج الجدول أيضا نسبة فاقت نصف العينة التي كانت إجابتها نسبية في مجال توفير السلع الخدماتية في الوقت الذي نسبة ضئيلة مقدرة بـ 17% من كانت إجابتهم سلبية.



الشكل رقم (07): تقدير السياسات الحكومية في المجال الإقتصادي

في سؤال للمبحوثين حول تقديرهم في السياسات الاجتماعية والثقافية حول المتغيرات التالية والإجابة تكون: نجحت كثير - نسبيا - لم تنجح كثيرا - لا أعرف.

- 1- تحسين مستوى التعليم، 2- تحسين ظروف التمدن، 3- تطوير الإمكانات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم العالي، 4- إنجاز برنامج سكني هام والقضاء على أزمة السكن
- 5- إرساء النوعية في السكنات، 6- احترام مواعيد تسليم الساكنات، 7- وضع آليات تحفيزية للشباب حاملي الشهادات، 8- القضاء على البطالة، 9- التكفل الصحي

بالمواطنين، 10- دعم العائلات المعوزة، 11- مكافحة الآفات الاجتماعية، 12- الإستفادة العادلة من السكن، 13- ممارسة الرياضة والترفيه، 14- القضاء على الفقر.

الجدول رقم (16):

تقدير السياسات الاجتماعية والثقافية.

نجحت كثيرا	نسبيا	لم تتجح أبدًا	لا أعرف	
9%	58%	30%	1%	01
7%	66%	23%	2%	02
11%	50%	27%	8%	03
11%	52%	16%	9%	04
8%	56%	20%	12%	05
5%	57%	38%	6%	06
6%	49%	36%	2%	07
5%	59%	28%	2%	08
12%	52%	28%	2%	09
14%	62%	17%	4%	10
10%	27%	18%	5%	11
11%	37%	20%	5%	12
5%	53%	31%	5%	13
12%	56%	26%	5%	14

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نجاح الحكومة في سياستها الرامية إلى تحسين مستوى التعليم وظروف التمدرس كانت نسبية حسب إجابة العينة بنسب قدرت على التوالي بـ 58% ونسبة 66%، بينما عبّرت ربع العينة عن موقف سلبي عن عدم نجاح الحكومة في

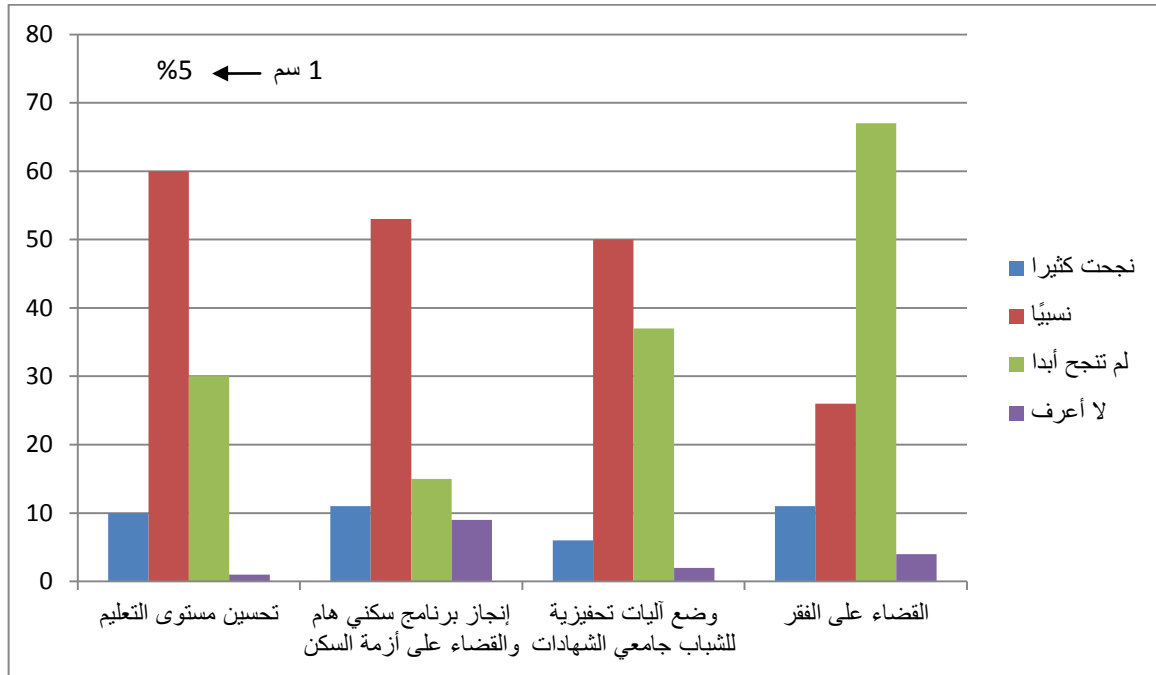
السياسة التعليمية وتظهر أيضا نسبة 50% من الفئة المبحوثة موقفها النسبي من نجاح الحكومة في تطوير الإمكانيات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم العالي في الوقت الذي عبرت فيه 27% من العينة عن عدم نجاح الحكومة في هذه السياسة.

في مجال السكن وتوفير سكنات ذات نوعية وكذا حول مدى نجاح الحكومة في إحترام مواعيد تسليم هذه السكنات كانت إجابات العينة نسبية على نحو تدريجي كآلاتي 52% تليها نسبة 56% ومن ثم 57% وكذا كانت نسب الذين عبروا عن عدم نجاح الحكومة أبداً في سياستها السكنية بالنسب التالية 16%، 20% و 28%.

عبرت العينة المبحوثة بنسبة فاقت النصف عن نجاح الحكومة نسبياً في القضاء على البطالة وتوفير مناصب الشغل بنسبة 59%، بينما كانت 28% نسبة العينة التي ترى عدم مقدرة الحكومة في معالجة هذه المسائل، وفي مجال التكفل بنسبة الشباب الحاملي للشهادات فعبرت نسبيا 49% من المبحوثين عن مدى نجاح الحكومة، في حين 36% كانت النسبة التي كان موقفها سلبيا من إنجازات الحكومة في هذا المجال. ونلاحظ أيضا نسبة 52% من المبحوثين كانت إجاباتهم نسبية من نجاح الحكومة في التكفل الصحي بالمواطنين، وفي نفس المجال أجابت نسبة قدرت بـ 62% والتي جاوزت نصف العينة عن نجاح الحكومة النسبي في مجال دعم العائلات المعوزة، في الوقت الذي لم تتجح فيه أبداً بنسبة 17%، كما تظهره العينة في التكفل بهذه العينة.

ومن خلال الجدول يظهر أن في العينة 27% كانت النسبة التي عبرت عن موقفها النسبي من نجاح الحكومة في مكافحة الآفات الاجتماعية و 18% كانت النسبة التي أجابت أن الحكومة لم تتجح أبداً في سياسة مكافحة الآفات الاجتماعية ونلاحظ أيضا أن 37% كانت إجاباتهم على نحو نسبي من الاستفادة العادلة من الساكن مقابل 20% من الذين قالوا أن الحكومة لم تتجح وقد أظهرت 53% من الفئة المدروسة النجاح الحكومي النسبي في الإستجابة لإنشغالات الشباب والترفيه وربع العينة كان موقفها سلبيا.

26% من العينة كانت إجاباتهم أن الحكومة نجحت نسبيا في إستراتيجيتها للقضاء على الفقر، في حين 56% منهم كانت بمواقفهم سلبية.



الشكل رقم (08): تقدير السياسات الحكومية في المجال الاجتماعي والثقافي.

النتيجة:

لقد جاءت إجابات العينة المبحوثة عن السياسات الحكومية في المجال الإقتصادي السياسي، الاجتماعي والثقافي ومدى نجاح الحكومة في تطبيقها على أرض الواقع وتلبية إحتياجات المواطنين، فكانت الإجابات نسبية، مع تقريباً ثلث العينة التي عبّرت عن موقف سلبي بأن الحكومة لم تنجح أبداً في إرساء هذه السياسات.

وعليه فقد إرتبط مستوى الثقة لدى العينة بأداء المؤسسات السياسية، فمستوى جيد للثقة إرتبط برئيس الجمهورية، لمساهمته في تحقيق الإستقرار والأمن، عبر سياسة المصالحة الوطنية التي كانت أهم أهداف برنامجه الإنتخابي. في حين مستوى ضعيف للثقة إرتبط برئاسة الحكومة، بسبب عدم الرضى عن تنفيذ السياسات المتبعة في مجال السياسة الإقتصاد والاجتماع.

المبحث الثالث

النتائج السلوكية للاتّقة

أولاً: العزوف الإنتخابي.

ثانياً: الإغتراب السياسي.

ثالثاً: التمرّد.

أولاً: الموقف من الانتخابات.

في سؤال العينة حول موقفها من الانتخابات:

وسيلة للتعبير عن الميول، وسيلة للتغيير، واجب وطني.

الجدول رقم (17):

الموقف من الانتخابات.

الموقف العينة	وسيلة للتعبير عن الميول	وسيلة للتغيير	واجب وطني
نسبة أفراد العينة	13%	43%	30%

من خلال الجدول يظهر أن:

نسبة 43% من المبحوثين إعتبرت الانتخابات وسيلة للتغيير، و30% من العينة كان موقفها أن الانتخابات واجب وطني، في حين 13% إعتبروا أن الانتخابات تعبير عن الميول لا أكثر، وبالتالي فالعينة تؤمن بأن هدف الانتخابات هو تغيير سياسي، لكن عدم تحقيق هذا الهدف في الجزائر كان ردة فعل المواطن تجاه هذا بالإمتناع الانتخابي.

ثانياً: معنى الديمقراطية.

في سؤال تم طرحه حول الموقف من الديمقراطية وماذا تعني للجزائري: كان السؤال على الشكل التالي:

هل تؤمن بالنظام الديمقراطي؟ كثيراً، قليلاً، إطلاقاً.

أ- أعبر عن رأيي بكل حرية.

ب- أن أشعر أن رأيي له قيمة.

ت- أن أشارك في قرارات وطني.

ث- أن تكون إنتخابات دورية.

ج- أن يتم التداول على السلطة.

ح- أن تكون دولة القانون.

خ- أن توجد أحزاب ومؤسسات منتخبة.

الجدول رقم (18):

صورة الديمقراطية لدى العينة.

المتغيرات العينة	أ	ب	ت	ث	ج	ح	خ
النسبة المئوية	40%	10%	15%	4%	11%	55%	9%

حسب نتائج الجدول فقد كانت نسبة 55% التي يعتبر مفهوم الديمقراطية عندها أن تكون دولة القانون، ولا تعنيها الصور الأخرى للديمقراطية مثلاً أن تكون إنتخابات دورية لم تستحوذ إلا على 4% و 11% لمفهوم التداول، و 40% من العينة ترى أن الديمقراطية تتمثل في حرية التعبير.

ثالثاً: العزوف الإنتخابي.

يعتبر الإمتناع الإنتخابي أو العزوف من أهم أشكال السلوكات الإحتجاجية التي يسعى من خلالها المواطن إيصال رسالة للسلطات، وهذا بالتعبير عن مواقفه السلبية تجاه هذه السلطة بصور مختلفة يأخذها الإمتناع الإنتخابي.

ففي سؤال حول: هل تنتخب؟ دائماً، أبداً، أحياناً.

جدول رقم (19):

الإمتناع الانتخابي لدى العينة.

هل تنتخب		
أبداً	أحياناً	دائماً
35%	35%	30%

حسب الجدول يظهر أن العينة إنقسمت بين 53% لا تنتخب إطلاقاً، و30% هي نسبة العينة التي تنتخب دائماً في حين 35% هي الفئة المتجولة بين الامتناع والانتخاب.

الجدول رقم (20):

الحركة الإمتناعية في الانتخابات التشريعية والمحلية.

نسبة الإمتناع	نسبة المشاركة	المعطيات تاريخ الانتخاب	
		تشريعات 2012	تشريعات
56.86	43.14	محلّيات 2012	محلّيات 2012
55.57	44.26		

تظهر من خلال الجدول أن: نسبة المشاركة في تشريعات 2012 كانت تقريبا متساوية بنسبة 43% في التشريعات، مقابل 44% في المحليات في الوقت الذي تظهر فيه نسب الإمتناع معتبرة عن أزمة تمثيل حقيقة في أوساط المنتخبين بنسب فاقت النصف والمقدرة بـ 56.86 و 55.75 على التوالي.

جدول رقم (21):

الحركة الإمتناعية في الرئاسيات.

المتغيرات الرئاسيات	المسجلون	المصوّتون	الملغاة	نسبة المشاركة %	نسبة الإمتناع
2004	18.017.555	10.508.777	3.13	58.07	41.93
2009	20.595683	15.356.024	9.25771	74.11	25.89
2014	22.880.676	11.600.984	1.132.13	51.70	49

* المصدر: أحكام الفقه الدستوري المجلس الدستوري على الموقع:

<http://www.conseil.institutionnel.dz>

عبّرت معطيات الجدول عن نسب مشاركة عالية للمواطنين في رئاسيات 2004 و2009، بحيث سجلت نسبة مشاركة قدرت بـ 58% في إستحقاقات 2004، لتصل سنة 2009 لنسبة 74%. أما في رئاسيات 2014 فكانت نسبة المشاركة 51% مع نسبة إمتناع 49% وهي أعلى نسبة شهدتها الرئاسيات منذ 2004.

رابعاً: أسباب الغزوف.

تم إستجواب العينة حول سبب الإمتناع الإنتخابي، ورافق هذا جملة من الخيارات:

- أ- عدم ثقتك في السياسيين (عدم أهلية هذا النظام).
- ب- عدم ثقتك في النتائج (التزوير).
- ت- عدم إقتناعك بالمرشحين وبيبرامجهم.
- ث- تحمّل النظام مسؤولية وضعك الإجتماعي السيئ والنظام لا يخدم إلاّ مصالحه.
- ج- تحسّ بأن صوتك ليس له أيّ تأثير.
- ح- تحسّ بأن هذه الإنتخابات لا تعنيك أبداً.

وكانت الإجابة على النحو التالي:

الجدول رقم (22):

أسباب الامتناع.

سبب الإمتناع	أ	ب	ت	ث	ج	ح
النسبة المئوية%	28%	18%	7%	11%	10%	1%

فلاحظ من خلال الجدول أن 28% من العينة وهي ما تقرب الثلث، تعتبر أسباب الإمتناع هو عدم الثقة في السياسيين، تليها عدم الثقة في النتائج بسبب التزوير بنسبة 18% في حين توزعت المفردات الأخرى على 11% التي إعتبرت أن النظام هو المسؤول عن سوء وضعها الإجتماعي الحالي.

وبالتالي: فقد تأكدت العلاقة بين الإمتناع واللاتقة في هذه العينة.

خامساً: الإغتراب السياسي.

أ- موقف الإغتراب: لمعرفة مستوى الإغتراب لدى العينة تمت صياغة سؤال على الشكل التالي: أنت تحترم السلطة لأنها في خدمة الشعب؟
صحيح نوعاً ما، غير صحيح.

جدول رقم (23):

موقف الإغتراب.

المتغيرات العينة	إحترام السلطة	
	صحيح نوعاً ما	غير صحيح
نسبة أفراد العينة	42%	54%

وبهذا وحسب الجدول فالأغلبية المقدرة بـ 54% لا تحترم السلطة السياسية مقابل 42% مقدرة للسلطة.

- وقصد معرفة مستوى إستياء العينة من النظام والمسؤول عن عدم إدماجها في الحياة الإجتماعية تم إستجواب العينة حول ما يلي:
- هل أنت مستاء من النظام لأنه لم يقدم لك شيئاً؟ نعم، أحياناً، أبداً.
 - من تعتقد أنه المسؤول عن عدم إدماجك في الحياة الاجتماعية وعرقل سير حياتك؟ القوانين - الإجراءات البيروقراطية.

جدول رقم (23): تابع.

المتغيرات		الإستياء من النظام			المسؤول عن عرقلة الحياة الاجتماعية
العينة	نسبة أفراد العينة %	نعم	أحياناً	أبداً	القوانين
		الإجراءات البيروقراطية			
		84%	33%	9%	27%
		69%			

وبهذا فإن 48% هي مستاءة جداً من النظام، بينما ثلث العينة إستياؤها من النظام غير دائم، وقد حملت العينة مسؤولية عرقلة الحياة الاجتماعية للإجراءات البيروقراطية بنسبة فاقت نصف العينة والمقدّرة بـ 69% و 27% من هذه العينة ترى أن السبب يعود القوانين وهذا ما يتماشى مع رؤية العينة للديمقراطية، حيث تعتبر أن الديمقراطية عندها أن تسود دولة القانون.

النتيجة: نصف العينة المقدّرة في حدود 50% مصابة بالإغتراب السياسي ناتج عن اللاتّقة مقابل $\frac{1}{3}$ العينة لا تشعر بهذا الإحساس، ولديها مواقف معتدلة تجاه النظام السياسي.

ب- التعبير عن الإستياء:

تتنوع الإستجابة السلوكية لمفهوم الإغتراب بين الإبتعاد كلياً عن كل ما له علاقة بالسياسة، الخضوع، أو البحث عن وسيلة للتغيير أو التمرد.

وقد تمّ سؤال العينة حول ما يلي:

- كيف تعبر عن إستياءك من النظام السياسي؟

- تبتعد عن كل ما هو سياسي، الخضوع للأمر الواقع، البحث عن وسيلة للتغيير، التمرد.

الجدول رقم (24):

موقف الإستياء.

المتغيرات العينة	الإبتعاد عن كل ما هو سياسي	الخضوع للأمر الواقع	البحث عن وسيلة للتغيير	التمرد
نسبة أفراد العينة %	32%	10%	53%	4%

من خلال الجدول يظهر أن:

أكبر نسبة في هذه العينة والمتمثلة في 53% ترى وجوب البحث عن وسيلة سلمية للتغيير في حين تفضل 32% الإبتعاد كلياً عن المجال السياسي و 10% إختارت الخضوع للأمر الواقع. أما التغيير بطرق غير سلمية أي عنيفة فغير واردة عن هذه الفئة إلا بنسبة 4%.

التفسير:

42% من هذه العينة، المستوى الكبير للثقة لديها جعلها مغترية سياسياً، حيث فضلت الإبتعاد كلياً عن المجال السياسي، أو الخضوع للأمر الواقع، بينما نصف العينة فئة نشطة سياسياً، تحاول البحث عن تغيير سلمي في البلاد بعيداً عن الأساليب العنيفة التي لا تحبّها أبداً.

ت - موقف التمرد:

لمعرفة علاقة التمرد بالإغتراب السياسي العينة ثم إستجوابهم حول ما يلي:

- هل لديك ميول لتغيير النظام بالخروج للشارع على شاكلة الثورات العربية؟
نعم، لا.
- هل تظن أن التغيير ممكن في النظام الجزائري؟ متشائم - متفاعل.
- من تظن أنه سيقود هذا التغيير؟
أ- السلطة نفسها.
ب- الأحزاب.
ت- المجتمع المدني.
ث- الشارع.

الجدول رقم (25):

علاقة التمرد بالإغتراب السياسي.

من سيقود التغيير				الموقف من التغيير		تغيير النظام بالثورة	
السلطة نفسها	الشارع	المجتمع المدني	الأحزاب	متفاعل	متشائم	لا	نعم
9%	17%	32 %	11%	58%	40%	79%	17%

من خلال الجدول يظهر أن:

79 % من العينة ترفض التغيير عن طريق الثورة كباقي الدول العربية ولا تميل إليه إلا نسبة 17% من العينة.

40% من العينة متشائمة من حدوث التغيير في الجزائر، أما 58% فهي متفائلة من حدوث التغيير، وتعتبر أن السلطة السياسية الحاكمة هي التي ستقود هذا التغيير بنسبة 51%، أي أكثر من نصف العينة، بينما إحتمال أن يقود الشارع هذا التغيير، فهي ضئيلة جدًا (إلا بنسبة 17%). بحيث ينطبق على العينة قول "بودان": "الحاكم الذي لا يحترم

القانون مستبدًا، ولكن الشعب لا يمكن إزاحته لأن الضرر في تنحيه أكبر من العيش تحت ظلّ حاكم مستبد"، إن أسلوب الثورة لدى المواطن الجزائري أمر مستبعد في الوقت الحالي وهذا بسبب النموذج السيء الذي قدمته دول الربيع العربي التي دفعت ثمن التغيير على حساب إستقرارها، والنتائج السلبية التي خلّفتها ثورات الربيع العربي من دمار وخراب وانعدام الأمن والإستقرار. مما أدخل المواطن في حالة عجز للتمرد، وتفضيله التغيير السلمي.

النتيجة: رغم المستوى المتدني للثقة لدى نصف العينة تقريبًا، إلا أن المطالبة بتغيير للنظام عن طريق الثورة كنموذج الربيع العربي، غير وارد لديها.

المبحث الرابع

تفسير النتائج في ضوء المعطيات حول تقييم برنامج الحكومة

ورئيس الجمهورية

أولاً: ضعف الأداء التنفيذي.

يعتبر البعض السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن الأزمة الاقتصادية والسياسية ويدعمها رأي العينة بعدم ثقة مرتبط أولاً بالحكومة والوزراء ثم رئيس الجمهورية. فتظهر السلطة التنفيذية في الدستور الجزائري بتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة، وإعتبار رئيس الحكومة، مجرد منفذ لبرنامج الرئيس، وقد كان هذا من أبرز مظاهر التعديل الدستوري لسنة 2008، بحيث تم إستبدال منصب رئيس الحكومة بالوزير الأول يتولى رئيس الجمهورية تعيينه وإنهاء مهامه، ويتمثل دوره الأساسي في تنسيق عمل الحكومة التعيين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية على ذلك، إضافة إلى تطبيق برنامج رئيس الجمهورية وتنفيذ القوانين وسلطات أخرى⁵، وبهذا فقد جُرد الوزير الأول من صلاحياته التي تمتع بها في ظل دستور 1989 و1996 وبالتالي أصبح مجرد موظف منفذ لسياسات رئيس الجمهورية الذي إستحوذ على صلاحيات واسعة أهمها ترأسه للطاخم الوزير مقابل التقليل من صلاحيات الوزير الأول بحيث تحمل الحكومة على عاتقها مسؤولية فشل سياسات يعدها الرئيس دون أن يكون له سلطة في هذا.

وما يَزَكِي هذا الطرح الأخير "العشوائية في التعيينات الحكومية" فيعتقد الكاتب والمحلل السياسي "أحمد لعروسي روبيات" أن توالي التعيينات الحكومية الأخيرة مؤشر فشل الجهاز التنفيذي في إدارة الحكم، وعلى تعدد مصادر القرار في الجزائر وتدافعها في إتجاهات مختلفة.

⁵ - ج.ج.د.ش، القانون رقم 08 - 19، مرجع سابق.

ويلفت النظر إلى أن توالي التعيينات الحكومية لا يخضع مطلقاً للمشكلات الاجتماعية والإقتصادية التي تعاني منها الجزائر بشكل مزمن، بقدر ما يأخذ في الاعتبار الحسابات السياسية.

فمنذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للسلطة، برزت للعلن حقيقة سياسية مدعّمة لضعف الوظيفة التنفيذية، فبداية من عام 1999، قد عرفت الجزائر 13 حكومة، وهذا ما أثار تساؤلات عدة حول دوافع وخلفيات هذه التعديلات خصوصاً أنها لم تأت بأي حلّ على صعيد المشكلات التي تعاني منها البلاد، فالنصوص والتعديلات التي جرت في الجزائر في إطار تنظيم السلطة التنفيذية دوماً ظلت تحمل في مكانها نوايا ورغبة في التفرد بالحكم بشكل أو بآخر، إذ أن الإمتياز الرئاسي في دستور 1989 المعدّل والمتمّم في 2008/11/15 جعل الآليات البرلمانية المنصوص عليها غير فعلية وخالية من أي محتوى يمكنها من القضاء على إحتكار رئيس الجمهورية للسلطة والتي تتضح من خلال إمتيازه بالسلطة التنفيذية، فرئيس الجمهورية رئيس للدولة ورئيس للحكومة وهذا ما يجعل الحكومة خاضعة له كلياً، فالحكومة تعد البرنامج الحكومي، في شكل وثيقة مكتوبة، تجنّد كل القطاعات الوزارية بغية تحضير برنامج عمل يوفر أسباب التنمية الوطنية على كافة الأصعدة، ويتجه هذا البرنامج إلى مجلس الوزراء، ولرئيس الجمهورية سلطة تعديله وإعداده وفقاً لتوجهاته، وهذا وفقاً للمادة 79 من دستور 1996، ومن ثم تقديمه من طرف الوزير الأول في صورته النهائية بتكريس لبرنامج وهو برنامج الرئيس⁶.

فالنظام الجزائري ومنذ سنة 1963 يشهد لا توازن سلطوي وهيمنة واضحة مارسنها مؤسسة رئاسة الجمهورية⁷.

⁶ - أومايوف محمد، "عن الطبيعة الرئاسية للنظام السياسي الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص. 13-14.

⁷ - محمد سنوسي، "النظام السياسي الجزائري ما بين حكم الأزمة وضعف المؤسسات...", جامعة معسكر، في: www.Elhiwardz.com.

ثانيا: ضعف السلطة التشريعية.

ظهرت المؤسسة التشريعية في الجزائر حسب ما تظهره العينة بنظرة سلبية ومكانة غير المنوطة لها من قبل المواطنين، فقد برزت كمجرد هيئة تابعة بالرغم من الأهمية البالغة التي تلعبها في الجزائر، فقد نفى التفوق التشريعي لرئيس الجمهورية صفة السلطة على البرلمان⁸. وعلى هذا الأساس فقد حضي البرلمان بـ 70% كأكبر نسبة، والتي فاقت النصف للعينة التي أدلت بموقفها السلبي بأقل درجة ثقة لدى هذه المؤسسة والتي حملتها مسؤولية الأزمة وسوء الوضع الراهن وفشلها في محاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا من خلال ضعف الأداء البرلماني وغياب آليات فعلية لإرساء القوانين⁹.

ثالثا: نخبة ضد تداول السلطة.

تعتبر الثقافة السياسية محصلة للتطور التاريخي لآراء ومواقف سياسية تتشكل لدى المواطنين، إذ تلعب الثقافة السياسية الدور الهام كمحدد لبناء الثقة، وبالتالي تفعيل أسس الديمقراطية، فالتجربة التاريخية التي عاشها المجتمع الجزائري أدت إلى إنتاج قيم رئيسية على المستوى السياسي والاجتماعي وكذا الثقافي، أهمها اللاقانونية ومعاداة الدولة في التعامل مع كل ما هو سياسي فقد طغت هذه النظرة على مستوى السلوك الاجتماعي اليومي، إذ ترتب عن هذه التجربة تصورات جعلت المواطن لا يهتم بثقافة الحكم الديمقراطي التي تكرست مع عجز النخبة الحاكمة عن أداء دورها بكل فعالية وشفافية، فما هو السبب وراء هذا العجز الذي تشهده النخب الحاكمة؟¹⁰

⁸ عبد القادر العالي، "الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، سلسلة تقييم المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية في: www.dohainstitute.org

⁹ جمام عزيز، "عدم فعالية الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 26.

¹⁰ يحيى بن يمين، "السلوك الانتخابي عن الشباب في الجزائر - شباب مدينة وهران نموذج"، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2013-2014، ص 102.

إنّ أهم ما يميّز الأنظمة الديمقراطية عن غيرها من النظم، التداول على السلطة الذي يتكرس في ظلّ انتخابات نزيهة وشفافة، وهو ما يقضي على الفوارق الإجتماعية وقد برزت في الجزائر نخبة ريعية تحاول بثّتي الوسائل الحدّ من فعالية الإصلاحات الديمقراطية، وعدم السماح بتبلور نخب جديدة على الساحة السياسية قد تنافسها على البقاء في السلطة وتعصف بامتيازاتها، وهذا في ظلّ غياب الرقابة والمحاسبة فتحظى هذه الأقلية الحاكمة بالنصيب الأوفر من هذه الثروة، بينما تحرم غالبية فئات المجتمع منها بحيث أصبح هذا الريع مع مرور الوقت "نعمة" بالنسبة للنخبة الحاكمة من جهة ونقمة على الشعب من جهة أخرى، حيث أصبح الريع هنا هو الذي يضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع عمومًا¹¹.

لقد اعتبرت فترة الرئيس الحالي ثاني أحسن فترة حكم عبرت عنها العينة وتطابق هذا الترتيب مع صفة رجل السلم والإصلاحات كصفة إيجابية مرتبطة بالرئيس حسب ما عبرت عنه العينة، فيعتبر العنف في أي مجتمع مؤشر عن غياب الحوار الديمقراطي وتغييب حق المواطنة، وتسلب الحكم، وإنتهاج سياسة التهميش، وبالتالي اللجوء إلى الانقلابات السياسية العسكرية كسبيل للوصول إلى سدّة الحكم، وعليه فقد كان السلم المدني في الجزائر شرط أساسي لتجسيد الإصلاحات، فبمجيء عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 بادر بقانون الوئام المدني، بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان وتركيبته بواسطة الإستفتاء الشعبي فكانت سياسة الوئام المدني شق أمني للمصالحة الوطنية، وبعد إعادة انتخاب الرئيس في 8 أفريل 2004 برزت سياسة جديدة هدفها ترقية هذا الوئام إلى المصالحة الوطنية وبهذا يكون الرئيس قد قطع شوطاً هاماً في الإرجاع الأمن والإستقرار إلى البلاد، حيث تضمن الميثاق من السلم والمصالحة الوطنية" الذي صدر في أفريل 2008 مجموعة من التدابير والآليات القانونية لمعالجة المأساة الأمنية والتكفل بضحايا هذه المأساة وبهذا تعرف الجزائر اليوم تحسناً ملحوظاً على المستوى الأمني، فحسب الأرقام الصادرة عن وزارة الداخلية بلغت نسبة

¹¹ - مرزاق عبد الغفور، "الإصلاحات السياسية في الجزائر: تحديات وآفاق"، مجلة الأهرام الديمقراطية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

التصويت بـ "نعم" على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية نسبة 97.36%، وبهذا إرتبطت ثقة المواطنين بالرئيس بالسياسة الأمنية التي انتهجها فكانت سمة مرحلة حكمه.

ولقد وضعت الحكومة النتائج الرسمية لسياسة المصالحة بأنها منحت "مشروع الرئيس دعماً حقيقياً"، فقد قدّرت نتائج المشاركة في الإستفتاء بـ 14.435.291 أي بنسبة 79.76%، وبلغ عدد المصوّتين بـ "نعم" 14.054.146 (97.36%) والتي أيّدت مشروع السلم والمصالحة الوطنية¹².

يعتبر الرئيس هواري بومدين شخصية بارزة على الساحة السياسية جاءت رافضة الحل للممارسة السلطوية، فقد إعتد الرئيس الراحل على بناء دولة قوية على كل المستويات ساعياً إلى إكساب الجزائر المكانة الدولية اللائقة بها¹³.

وعليه فقد عمل الرئيس هواري بومدين بعد إستلامه للحكم على تكريس هبة الجزائر داخلياً وخارجياً، ففي بداية السبعينات توجّهت صورة الجزائر إقليمياً ودولياً وياتت تساند بقوة القضية الفلسطينية وبقية حركات التحرّر في العالم، وقد لعبت الجزائر في ذلك الوقت أدواراً كبيراً من خلال منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة دول عدم الإنحياز وإضافة لهذا فقد شرع الرئيس هواري بومدين تقوية الدولة على المستوى الداخلي فكّر في عدالة اجتماعية، وعمل على وضع سياسة صحية وتعليمية في خدمة المواطنين. وكما كان أمام الرئيس ثلاث تحديات وهي الزراعة والصناعة والثقافة، فعلى مستوى الزراعة قام بومدين بتوزيع آلاف الهكتارات على الفلاحين الذين كانوا قد وقرّ لهم المساكن من خلال مشروع ألف قرية سكنية، وبالتالي فقد إزدهر القطاع لفلاحي في عهد بومدين وإسترجع القطاع حيويته، وعلى صعيد الصناعة قام الرئيس بومدين بإقامة قواعد صناعية كبرى أهمها مركّب الحجار للحديد والصلب، وشركة سوناطراك للموارد الطاقوية والعديدي من المصانع الثقيلة، وعمل بومدين

¹² - مزاقة عبد الغفور، مرجع سابق.

¹³ - لعبيد قاسم، "الصحراء الغربية بين الاستعمار ومحاولات الإشكال"، في:

على تأميم المحروقات وهو ما ساهم في توفير سيولة هامة للجزائر وهو ما دعم بقية القطاعات الأخرى، وفي المجال الثقافي فقد بدأ التعليم في عهد بومدين يأخذ مجراه شيئاً فشيئاً من خلال تشجيع التعليم، وبالتوازي مع سياسة التنمية قام الرئيس هواري بومدين بوضع ركائز الدولة الجزائرية وذلك من خلال وضع دستور وميثاق للدولة الجزائرية¹⁴.

رابعاً: إستفحال ظاهرة الفساد في الجزائر بشتى أنواعه.

لقد أصبح الفساد بجميع وسائله غير المشروعة سمة بارزة في الجزائر، وهذا ما أيده رأي العينة بموقفها السلبي وهو عدم ثقتها في مجموعة من الشخصيات كانت سمة الفساد السياسي الطاغية لديها.

ففي فيفري 2006 صدر أول قانون لمكافحة الفساد وصاحبته حملة واسعة لمراقبة العملية المالية والمصرفية المشبوهة¹⁵، وقد قاد تحليل أسباب الفساد إلى تشكيل مجموعة نظريات منها نظرية الريع التي ترى أن سبب الفساد هو الريع، والجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد بشكل كبير على الجباية النفطية في تمويل ميزانياتها، فقد أصبح هذا الريع المصدر الأول لتفشي الفساد بحيث بات الفساد والإستثارة بالسلطة والثروة نوع من "نظام الحكم" وبالتالي يشكل عائقاً أساسياً لإصلاح فقد أصبح أداة من أدوات السلطة السياسية.

وقد جاء في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية التي تقيس مؤشر الفساد في الدول، أن الجزائر قد حلت بالمرتبة 94 من بين 177 دولة شملها التقرير لسنة 2013، وازدادت بهذا 36 نقطة في مقياس للفساد في العالم¹⁶، بعدما جاءت في المركز 105 من 178 دولة لسنة 2010 حسب التصنيف الذي تعدّه منظمة الشفافية الدولية لإدراك الفساد (CPI)¹⁷.

¹⁴ - هوري بومدين: رجل الثورة والدولة، في: www.arabtimes.com.mixed.doc 77, 13/11/2016, 15h12.

¹⁵ - حاجي فطيمة، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة: 2005 - 2014"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2013 - 2014.

¹⁶ - محمد.ل، "الفساد يضع الجزائر في المرتبة 94 عالمياً" في:

articles. 3/12/2013www.Echoukoline.com.ara

¹⁷ - الجزائر مجموعة البنك الدولي 2016 في: www.albankadawli.org.country algeria

وفي آخر تقرير للمنظمة لسنة 2015، جاء ترتيب الجزائر في المرتبة 88 عالمياً الذي شمل 167 دولة في العالم برصيد 36 نقطة بحيث حافظت على نفس ترتيبها العالمي لسنة 2013-2014¹⁸.

بالعودة إلى أسباب الفساد في الجزائر نجد ضعف الحكومات، الذي يؤدي إلى تنمية هذا المشكل والغموض والشفافية في معاملاتها الإقتصادية ومدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة، كما تلعب القيادة السياسية دور فلا بد أن تكون السباق لمكافحة الفساد. وقد أوضحت العديد من الدراسات إستغلال أصحاب النفوذ هذه لمواقعهم المميّزة إجتماعياً وسياسياً للإستثمار بالثورة والمنافع الإقتصادية الربعية، حيث نشرت منظمة النزاهة الدولية مطلع 2011 عن أرقام خيالية عن الرشوة والفساد إلى جانب العمليات المالية غير المشروعة، حيث تمكنت شبكات الفساد من تهريب 13.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل 97 مليار سنتيم جزائري وكما أضاف التقرير أن حوالي 65% من الأموال المهربة هي من التلاعب والغش الضريبي، وتضخم عمليات الفوترة في المعاملات التجارية الدولية وقد أورد تقرير للجمعية الجزائرية الفساد (AACC) الفضائح التي شهدتها قطاعات إستراتيجية جزائرية على رأسها قطاع النفط والغاز بدءاً بفضيحة لبنك الخليفة مروراً بفضائح الطريق شرق غرب وصولاً لقضية سونطراك1 وسوناطراك2.¹⁹

خامساً: الإمتناع عن المشاركة الحزبية وضعف نسيج المجتمع المدني.

أ- الأحزاب السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية أهم مبادئ الديمقراطية وبالتالي يتطلب تحقيقاً مؤسسات تتمتع بمستوى أداء فعال وتعد الأحزاب السياسية من بين هذه الآليات.

¹⁸ - وارث محمد، "الفساد وأثره على الفقر: دراسة الجزائر"، دفاثر السياسة والقانون، العدد(8)، جامعة سعد دحلب، البليدة، (جانفي) 2013.

¹⁹ - بلال خروفي، الفساد في المجالس المنتخبة كعقبة في وجه التنمية المحلية في الجزائر في: www.El.Houria.com/index.php/etudes/item/258704.html 11-11-2016, 15H15.

في الجزائر ومنذ بروز التعددية عرفت ظهور عدد هائل من الأحزاب السياسية على الساحة السياسية خاصة بعد إصدار القانون العضوي الخاص بالانتخابات سنة 1997 وبعد سنة 2008 أنت جملة من التعديلات مست المنظومة الحزبية فجاءت المادة 42 التي تنص على حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، فلا يمكن التذرع بهذا الحق، وما يميز الظاهرة الحزبية في الجزائر العزوف عن تأييد الأحزاب السياسية وعدم الميل للإنخراط فيها. وهو ما دعمته قلة درجة الثقة التي وضعتها العينة المبحوثة في الأحزاب السياسية، وهذا بناءً على تفسيرات مثل إبتعاد الأحزاب عن العمل الإقتصادي وعن المجتمع المدني وتحولها إلى أحزاب إنتخابية تركّز على التسويق السياسي لا تهتم بالإلتزاماتها السياسية.

ب- المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني من بين الآليات الفعالة لإرساء ديمقراطية تشاركية فهو يعدّ بمثابة مدرسة لتعليم قيم ومبادئ الديمقراطية وتوعية المواطنين في جميع المجالات، ففي جانفي 2012 صدر قانون جديد ينظم نشاطات الجمعيات المدنية، وتوضيح مجالات تدخلها وشروط تمويلها إلا أنّ هذا القانون لقي إنتقادات من قبل أحزاب المعارضة لأنه يكرّس في محتواه هيمنة الدولة واستقطابها للمجتمع المدني، فعلى الرغم من العدد الهائل من منظمات المجتمع المدني إلا أنّها لم ترقى للمستوى المطلوب للقيود البيروقراطية التي تفرضها السلطات الإدارية بشأن تأسيسها ونشاطها وتمويلها، بالإضافة إلى تبعية هذه المنظمات إلى الأحزاب السياسية وبالتالي خروجها عن الدور الذي ينبغي أن تقوم به وأصبحت تخدم توجهات سياسية معينة²⁰.

²⁰ - فوزي أصدیق، النظام السياسي الجزائري ووسائل التعبير السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية: (ط2)، 2006، ص 183.

سادسا: سياسات حكومية لم تقضي على ظاهرة الفقر في الجزائر.

عدم وفاء الحكومة لسياساتها التي وعدت بها في شتى المجالات الاقتصادية السياسية، الاجتماعية والثقافية، جعلت المواطنين يعيشون على وقع أزمات اقتصادية إجتماعية وسياسية. وقد أضحى الفقر من بين هذه المشكلات العالمية العويصة التي ما فتئت تتزايد وتتوسع مع مرور الوقت مساحة وعمقا.

فقد جاء تعريف ظاهرة الفقر على النحو التالي: حيث أعتبرت أنها تفشي البطالة والبطالة المقنعة، اللامساواة والارفاهية، وهي حالة يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية عن تلبية حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام اجتماعي ثقافي محدد²¹. وبهذا فقد بلغ معدل الفقر الرسمي في الجزائر 5.5% في عام 2011 و 10% من سكان الجزائر أو قرابة أربعة ملايين نسمة من يعتبرون معرضين لخطر الفقر إذا إشتدت عليهم الظروف، ويعيش قرابة 75% من فقراء الجزائر في مناطق حضرية، ويشغلون بوظائف في القطاع غير الرسمي أو يعتمدون على الزراعة، وتجعل كل هذه العوامل وإقترانها بهبوط أسعار النفط، من معالجة التفاوتات في الجزائر تحديا عسيرًا. فالتفاوت في معدلات الاستهلاك مرتفعة في الجزائر، مع وجود فجوة تقدر بـ 27.7% بين الأغنياء والفقراء²²، فقد جعل التوزيع الغير العادل للثروات العالمية جزيرة من الأغنياء تحيط بها بحار من الفقراء، هذا وقد وصف الرئيس جنوب إفريقيا "مبيكي" في مؤتمر الأرض بجوهان سبورغ معضلة الفقر التي تزداد يوم بعد يوم رغم التقدم الذي أحرزته المجتمعات في شتى المجالات، والمجتمع الجزائري لا يخلو من تفشي مظاهر التمايز الاجتماعي الفاحش الذي ينعكس سلبا على التماسك الاجتماعي، فهذه الإزدواجية في

²¹ - حاجي فطيمة، مرجع سابق.

²² - المرجع نفسه.

المجتمع الجزائري تنمي الشعور باللامساواة عن الفئة المحرومة من العمل الثابت كما أنها تؤدي إلى زيادة ظاهرة الإقصاء عند هذه الفئات²³.

وقد كشف تقرير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر والذي حددته الأمم المتحدة، يوم 17 أكتوبر من كل عام أنّ 10 ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر، بحيث أنّ نسبة الفقر إزدادت بشكل ملحوظ في الجزائر بالرغم من أنها سادس مصدر للغاز في العالم، وثاني منتج للنفط بإفريقيا بعد نيجيريا، وقد سجلت سنة 2014 (1932000) أسرة فقيرة مع زيادة بـ 340 ألف أسرة مقارنة بنسبة 2013²⁴.

سابعًا: أزمة إقتصادية زادت الأوضاع سوءًا.

جاء في تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي للتنمية حول البطالة والتي قد بلغت نسبة 9.8% لسنة 2013-2014، بحيث نجد فئة من المجتمع نفسها ملقات على هامش المجتمع ولا تتمتع بنفس الإمتيازات التي تكسبها فئات أخرى، فإنقسام المجتمع إلى طبقتين: طبقة مستقرة في عمل ثابت وأخرى محرومة من هذا النوع من العمل الذي يؤدي إلى تلاشي التماسك الإجتماعي والشعور بالنقص، فالعمل لا يمثل مصدرًا للدخل فحسب بل هو وسيلة لإكتساب دور ومكانة في المجتمع، فتلعب البطالة في الجزائر دور في تدهور أحوال الناس، فقد بلغت أرقامًا قياسية في عام 2015 ولم يرصد تغيير في النصف الأول من عام 2016 في مستويات البطالة المرتفعة بين النساء (16.6%) والشباب (29.9%)²⁵.

تعد أزمة السكن في الجزائر واحدة من بين أكبر الأزمات التي يعاني منها الجزائريون، والتي بقيت مستعصية منذ عقود من الزمن، وكان مجلس حقوق الإنسان التابع

²³ - "ظاهرة الفقر في الجزائر" في:

« kadayasaa.kanz.redha.blogspot.com, blog-post-332,7/08//2011, 28/10/2016, 12h48.

²⁴ - بلقاسم حوام، "10 ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر"، جريدة الشروق اليومية الجزائرية في:

« http://www.Echoroukonline.com/ara/articles/219553.htm,17/10/2014 », 13/11/2016, 15H00.

²⁵ - مجموعة البنك الدولي، مرجع سابق.

للأمم المتحدة قد أصدر تقرير يبرز فيه أن الجزائر وصلت إلى حد العجز الذي لا يقتصر على نقص المساكن بل يشتمل الإكتضاض داخل البيوت، وانتشار بيوت الصفيح. فقد قدرت نسبة إنجاز المساكن الموعود بها في برنامج الحكومة بـ 30% في سنة 2012. وقد أتى هذا تزامنا مع الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر فقد أوضح المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي في تقريره الظرفي للسداسي الأول أن هذه الوضعية أثّرت سلبا على الجباية النفطية التي خسرت 33% من سيولاتها، كما صندوق ضبط الموارد لم يستفد من أي إرتفاع جديد منذ جوان 2015، بل بالعكس سجّل اقتطاع 967 مليار دينار جزائري.

كما أشار التقرير أن الحفاظ على مستوى الإنفاق المحدد في قانون المالية لسنة 2015 سيخلف عجز موازنة في حدود 4173 مليار دج ما يعادل 22% من الناتج الداخلي الخام، وعليه فقد أعلنت الحكومة الجزائرية عن إجراءات جديدة للتقشف بعد إنخفاض أسعار البترول في السوق العالمية²⁶، وبالتالي تتجه السياسة الحكومية إلى إمكانية تسريح آلاف العمال كأولى سياسات الحكومة في التعامل مع الأزمة بعد إنخفاض عائدات الجزائر من النفط بنسبة 50%، ما دفع الحكومة إلى إتخاذ العديد من التدابير التقشفية لمعالجة آثار الأزمة الحالية وتصحيح الإختلالات المالية في البلاد. وهذا على حساب الوضع المعيشي للطبقات الوسطى والفقيرة، فحسب صحيفة "ليبيرتي" فإنه منذ بداية الأزمة الاقتصادية الحالية قد عرفت الجزائر أزيد من 8 آلاف بؤرة توتر من أسبابها التدهور الشديد للقدرة الشرائية للمواطن²⁷.

²⁶ - بوكروح عبد الوهاب، "التقرير الظرفي للسداسي الأول للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يكشف تدهور مؤشرات الاقتصاد الجزائري" في:

« www.aljazairalyoum.com, 25/10/2015 », 13/11/2016, 15H15

²⁷ - سارة بن عيشوبة، "الجزائر تتجه لتسريح آلاف العمال وإجراءات تقشف صعبة" في:

« www.alarabia.net.aswaq, 28/12/2014/13H05 », 13/11/2016, 21H03.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر الثقة مكونة أساسي في العلاقات الفردية والمجتمعية ككل، فيأخذ سلوك الثقة عدة صيغ في مجالات مختلفة، فتبدأ من الفرد من خلال الثقة النفسية، وكون هذا الفرد يعيش ضمن خلية مجتمعية تتفاعل فيما بينها لتخلق ثقة اجتماعية ومن ثمّ تتوسع عبر العلاقات التجارية والاقتصادية إلى ثقة اقتصادية. كما تأخذ أيضا علاقة الثقة طابع سياسي له أثره، في تفعيل العلاقة بين المواطن والحكومة وتسمى بالثقة السياسية.

وتأتي الثقة كموقف في نوعين، وباعتبار منشأها الأساسي الفرد فهي بهذا ومن خلال التفاعلات تشكل النوع الأول ألا وهو الثقة الشخصية، ومن ثمّ تتدرج للمستوى الثاني وهو الثقة في المؤسسات.

وترتبط الثقة السياسية بعدة محددات تبني موقف الثقة تجاه الحكومة والنظام، فيعتبر الأداء الحكومي الجيد عامل محوري لبناء متغير الثقة، وبالتالي قيام ولاء مبني على التأييد والطاعة ولتعطي النظام صبغة الشرعية للتأسيس لنظام ديمقراطي قائم على مشاركة سياسية لكل فواعل المجتمع، وإعطاء دور لها في رسم السياسات وبالتالي تدعيم الاستقرار السياسي. كما نجد أيضا عوامل سلبية من شأنها المساهمة في هدم الثقة، فيعتبر ضعف الأداء الحكومي والبرلماني مؤشر أساسي لتأزم الثقة بين المواطن والحكومة ولعلّ أيضا من بين الأسباب الكامنة وراء أزمة الفساد بشتى أنواعه، وما ينتج عنه من آثار تؤدي سلبا لإنهيار العلاقة بين أطراف العملية السياسية.

وتتفق نتائج الاستبيان مع العديد من نتائج دراسات الرأي العام، والتي تتعلق بتقييم المواطنين للمؤسسات وشاغلها في الجزائر، بحيث ارتبطت الثقة في الأشخاص لدى العينة بالثقة في المؤسسات وأدائها والصفات التي تكوّنت لدى هذه العينة من صفات بناءة للثقة وأخرى تعمل على هدم موقف الثقة.

يحمل المواطن الجزائري مواقف سلبية تجاه النظام السياسي، فهو لا يثق في نتائج الانتخابات بسبب التزوير بالإضافة إلى عوامل أخرى صاغت هذه المواقف السلبية

كالزبونية، وهو لا يثق أيضا في فعالية المؤسسات السياسية، ويحمل إستياء وسعط من النظام وبالتالي فقد إختارت فئة الإبتعاد عن السياسة وفئة أخرى الخضوع للأمر الواقع لكنه لا يحبذ أبداً الثورة والعنف كخيار للتغيير، وهذا ما ينفي ارتباط استمرارية النظام السياسي بمستوى الثقة مرتفع لدى المواطنين.

جاءت فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالمرتبة الثانية كأحسن فترة حكم فقد حظي بولاء من قبل المواطنين إرتبط هذا بسياسته الأمنية. بحيث أسندت إليه العينة صفة رجل السن والمصالحة، فكانت سياسته هذه ورقته الراحلة والتي دعمت بقاءه في السلطة. وهذا ما يدعم فرضية ارتباط تجديد إنتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لـ 4 عهودات برضى مرتفع عن أدائه وسياسته المطبقة.

وكان موقف العينة من المؤسسات السياسية وشاغلها سلبي، عبّرت عنه بدرجة ثقة ضئيلة، وبسبب صفات سلبية تكونت لدى العينة من الفساد والرشوة وعدم الوفاء بالوعود وهذا في ظل غياب دور فعل للأطراف السياسية الأخرى، وبالتالي هذا ينفي فرضية ارتباط استقرار النخبة الحاكمة بمواقف سياسية إيجابية كونها المواطن الجزائري عنها.

وبالتالي فقد كان شكل الدولة الديمقراطية التي يطمح المواطن الجزائري تبنيها هي بإرساء آليات قانونية فعّالة في ظل وجود نخبة تحترم لمبدأ التداول على السلطة الذي يعطي لمشاركة المواطنين ومختلف الأطراف الدور في صناعة القرار.

وكما كان أيضا للثقافة السياسية التي ترسخت لدى المواطن والتي كانت محصلة لتجارب عاشها المجتمع الجزائري، الدور في تحديد درجة الثقة السياسية لدى العينة والتي إنعكست على مواقفه السلبية تجاه النظام السياسي.

وبناءً على هذا وحتى ترسي ديمقراطية دعائمها لابد من توافر العوامل التالية كأسس لبناء الثقة السياسية:

- ضرورة إعادة هيكلة العلاقات السياسية بين الدولة والمجتمع بالاعتماد على مؤسسات متينة، ومن أجل هذا ضرورة تدعيم البناء المؤسسي والتشريعي بآليات قانونية تتوافق ومتطلبات الدولة الحديثة.
- التداول على السلطة وضرورة تجديد الأحزاب السياسية وإجراء إصلاحات على النظام الانتخابي والقوانين الانتخابية باعتبارها وسيلة للتغيير السلمي وليس غاية في حد ذاتها وضرورة العمل على تفعيل دور الأحزاب والمجتمع المدني في العملية السياسية.
- توسيع المشاركة السياسية باعتبارها جوهر الديمقراطية بالإضافة إلى إرساء دولة القانون والعمل على تطهير أجهزة الدولة من الفساد والرشوة ومراقبة الإنفاق العام والصفقات العمومية.
- كفاءة الأداء الحكومي في الاستجابة لمتطلبات المجتمع والالتزام بتنفيذ التعهدات والسعي لتحقيق نمو إقتصادي في إطار تفعيل الاستثمار وتنويع الاقتصاد الوطني.

قائمة الأشكال والجدول

قائمة الأشكال.

1	الانتخاب الإقتصادي عند "داونز"	36
2	المميزات الشخصية للعيينة	84
3	الطبيعة السوسيو اقتصادية للعيينة	85
4	المستوى الثقافي للعيينة	86
5	الإهتمام بالسياسة حسب المتغير الاقتصادي والثقافي	88
6	تقدير العينة للسياسات الحكومية في المجال السياسي	103
7	تقدير العينة للسياسات الحكومية في المجال الاقتصادي	105
8	تقدير العينة للسياسات الحكومية في المجال الاجتماعي والثقافي	108

قائمة الجداول.

1	المميزات الشخصية للعيينة	83
2	الطبيعة السوسيو اقتصادية للعيينة	84
3	المستوى الثقافي للعيينة	85
4	الإهتمام بالسياسة حسب متغير السن	86
5	الاهتمام بالسياسة حسب متغير الجنس والمنطقة السكنية	87
6	الاهتمام بالسياسة حسب المتغير الاقتصادي والثقافي	88
7	مستوى الثقة في المؤسسات السياسية لدى العينة	92
8	تقييم عمل المؤسسات السياسية	93
9	المسؤول عن الأزمة السياسية والاقتصادية الحالية	94
10	الثقة حسب متغير الثقافة السياسية	95
11	قياس سمات القيادة الرشيدة في رؤساء الجمهورية والحكومات	96
12	دور الصفات الشخصية في تحديد درجة الثقة السياسية	97
13	مستوى الثقة في الشخصيات السياسية لدى العينة	98
13	تابع للجدول رقم 13	99
13	تابع للجدول رقم 13	99
14	تقدير المبحوثين عن الإنجازات السياسية للحكومة	101
15	تقدير المبحوثين عن الإنجازات الاقتصادية للحكومة	104
16	تقدير السياسات والاجتماعية والثقافية	106
17	الموقف من الانتخابات	110
18	صورة الديمقراطية لدى العينة	111
19	الامتناع الإنتخابي لدى العينة	112

112	20	الحركة الامتناعية في الانتخابات التشريعية والمحلية
113	21	الحركة الامتناعية في الرئاسيات
114	22	أسباب الامتناع
114	23	موقف الاغتراب
115	23	تابع للجدول رقم 23
116	24	موقف الاستياء
117	25	علاقة التمرد بالاغتراب السياسي

الملاحق

الملحق رقم (1)

جامعة مولود معمري تيزي وزو.

كلية الحقوق و العلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية .

إستمارة إستبيان

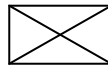
في إطار تحضير مذكرة الماستر الموسومة بـ " الثقة السياسية في الجزائر " دراسة لعلاقة التفاعل بين المواطن والنظام السياسي " (2009- 2016). يرجى من المواطن الكريم الإجابة على الأسئلة التي تحويها هذه الإستبانة، ومعلومات مفيدة، نرجو منكم التحلي بالصبر وسعة الصدر، مع تعهدي بعدم إستعمال هذه المعلومات إلا لغرض البحث العلمي .

و شكرا مسبقا على تعاونكم .

تيزي وزو في : 2016/09/26 .

السنة الجامعية : 2015- 2016

ملاحظة:



الإجابة تكون بوضع علامة

معلومات شخصية

- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- المنطقة السكنية: ريف ☐ مدينة ☐
- السن: 18-24 ☐ 24-40 ☐ 40 ما فوق ☐
- المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
- الوضع الاجتماعي: عامل ☐ بطال ☐ متقاعد ☐
- الدخل: منخفض ☐ متوسط ☐ عال ☐
- تحت 20.000 دج ☐ أكثر من 30.000 دج ☐ أكبر 70.000 دج ☐

مقياس الإهتمام بالسياسة

- 1- هل تهتمون بالسياسة: كثيرا ☐ قليلا ☐ لا أهتم إطلاقا ☐
- 2- هل سبق لك و أن مارست نشاط سياسي: نعم ☐ لا ☐
- في حالة نعم في أي من هذه:
- أ- تقلد منصب سياسي ☐
- ب- تمويل تنظيم سياسي ☐
- ت- المشاركة في حملة إنتخابية ☐
- ث- النضال في حزب سياسي ☐
- ج- المشاركة في نقاشات سياسية ☐
- ح- البحث عن المعلومة السياسية في وسائل الإعلام ☐
- خ- الإنتخاب ☐

3- هل تؤمن بالنظام الديمقراطي: كثيرا ☐ قليلا ☐ لا أؤمن إطلاقا ☐

4- ماذا تعني لك (ي) الديمقراطية:

أ- أعبر عن رأي بحرية ☐

ب- أن أشعر أن رأيي له قيمة ☐

ت- أن أشارك في قرارات وطني ☐

ث- أن تكون إنتخابات دورية ☐

ج- أن يتم التداول على السلطة ☐

ح- أن تكون دولة القانون ☐

خ- أن توجد أحزاب و مؤسسات منتخبة ☐

5- ما رأيك في النشاط السياسي في الجزائر: مشرف ☐ غير مشرف ☐

6- من المسؤول عن الأزمة السياسية و الإقتصادية الحالية في الجزائر:

أ- الرئيس ☐

ب- رؤساء الحكومة ☐

ت- رؤساء البلديات ☐

ث- الولاية ☐

ج- البرلمانين ☐

ح- الوزراء ☐

7- ما هي من بين المؤسسات التالية التي لا تحصل على ثقتك (رتبها) من 1 إلى 9:

أ- الرئاسة ☐

ب- البرلمان ☐

ت- العدالة ☐

ث- الإدارة ☐

- ج-الأحزاب ☐
- ح-مؤسسة الأمن بكل مستوياتها (جيش،درك و شرطة) ☐
- خ-الإعلام ☐
- د-التقابات ☐
- ه-مؤسسة القضاء ☐

مقياس المشاركة السياسية

8-أي فترة حكم تعتقد أنها الأحسن لك وللدولة الجزائرية؟

- أ-فترة هواري بومدين ☐
- ب-فترة الشاذلي بن جديد ☐
- ت-فترة اليامين زروال ☐
- ث-فترة عبد العزيز بوتفليقة ☐
- 9-ماذا يعني لك الإنتخاب: وسيلة للتعبير عن الميول ☐ وسيلة للتغيير ☐
- واجب وطني ☐

10- من ترى من بين الرؤساء الجزائريين ومن رؤساء الحكومة تنطبق عليه المواصفات التالية:

بومدين	شاذلي	زروال	بوتفليقة	أويحي	بلخادم	سلال	
							الأمانة و النزاهة والوفاء بالوعود
							قريب من إنشغالات الشعب
							قوة الشخصية
							الدهاء السياسي
							الفساد السياسي
							الكفاءة السياسية

11-إذا كنت من المقاطعين للانتخابات، ما هو السبب:

- أ-عدم ثقتك في السياسيين (عدم أهلية هذا النظام) ☐
- ب-عدم ثقتك في النتائج (التزوير) ☐
- ت-عدم إقتناعك بالمرشحين و ببرامجهم ☐
- ث-تحمل النظام مسؤولية وضعك الإجتماعي السيئ و النظام لا يخدم إلا مصالحه ☐
- ج-تحس بأن صوتك ليس له أي تأثير ☐
- ح-تحس بأن هذه الانتخابات لا تعنيك أبدا ☐

موقف التمرد

12-هل لديك ميول لتغيير النظام بالخروج للشارع على شاكلة الثورات العربية؟

نعم ☐ لا ☐

13-هل تضمن أن التغيير ممكن في النظام الجزائري: متشائم ☐ متفائل ☐

14-من تضمن أنه سيقود هذا التغيير:

- أ-السلطة نفسها ☐
- ب-الأحزاب ☐
- ت-المجتمع المدني ☐
- ث-الشارع ☐

مقياس الثقة السياسية

15- بعد نجاح عضو في دائرتك الانتخابية، هل قام بعمل لقاء عام لمعرفة طلباتكم للدفاع

عنها: كثيرا ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

16-كيف تقيم العمل السياسي للمؤسسات التالية:

- الأحزاب السياسية ☐ إيجابي ☐ سلبي ☐
- البرلمان بغرفتيه ☐ إيجابي ☐ سلبي ☐

الحكومات المختلفة ☐ إيجابي ☐ سلبي ☐

رؤساء الجمهورية ☐ إيجابي ☐ سلبي ☐

17- هل تعتقد أن بوتفليقة سيوفي بما وعد به من إصلاحات في حملته الانتخابية:

أوافق ☐ لا أوافق ☐ هذا يتوقف على إرادة المحيطين به ☐

18- أي صفات تراها تنطبق على الرئيس بوتفليقة وعلى فترة حكمه:

رجل الإصلاحات ☐ رجل السلم ☐ رئيس الواجهة ☐ رجل المشاريع الكبرى ☐
رجل الفساد و الرشوة ☐ رجل ملهم بالسلطة ☐ رجل الإرادة الحديدية ☐

19- ما هي درجة ثقتك في الشخصيات السياسية التالية:

-الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ☐

-رئيس الحكومة عبد المالك سلال ☐

-رئيس البرلمان محمد العربي ولد خليفة ☐

-رئيس المجلس الدستوري: مراد مدلسي ☐

20- أذكر من بين الوزراء من يحوز على ثقتك:

.....
.....

21- ما هي الشخصية السياسية التي تثق فيها و لماذا؟

.....
.....

بيانات عن تقدير المبحوث في السياسات العامة للحكومة:

22- هل تعتقد أن الحكومة و برئاسة رئيس الجمهورية قد نجح في:

-تخفيض نسبة البطالة ☐ كثيرا ☐ نسبيا ☐ إطلاقا ☐

-تنويع الإقتصاد الوطني نعم ☐ إطلاقا ☐ لا أعرف ☐

- تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الإستثمار: نجحت كثيرا ☐ نجحت نسبيا ☐
- لم تنجح ☐ لا أعرف ☐
- حماية المستهلك و قدرته الشرائية نجحت كثيرا ☐ نجحت نسبيا ☐
- لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐
- تحسين ظروف معيشة المواطنين: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐
- لا أعرف ☐ لم تنجح ☐
- تحسين شبكة الطرق، التزويد بالكهرباء والغاز: كثيرا ☐ نسبيا ☐
- لم تنجح ☐ لا أعرف ☐
- توفير السلع الإنتاجية والخدمات ودعم الأسعار: كثيرا ☐ نسبيا ☐
- لم تنجح ☐ لا أعرف ☐

السياسة الثقافية و الإجتماعية:

23-هل تعتقد أن الحكومة نجحت في:

- تحسين مستوى التعليم نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐ لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐
- تحسين ظروف التمدرس: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐ لم تنجح أبدا ☐
- لا أعرف ☐

-تطوير الإمكانيات الهيكلية و التنظيمية لقطاع التعليم العالي:

- نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐ لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐
- إنجاز برنامج سكني هام و القضاء على أزمة السكن: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐
- لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐
- إرساء نوعية في تصميم السكنات و إنجازها: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐
- لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐
- إحترام مواعيد إنجاز و تسليم السكنات: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐
- لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

-وضع آليات تحفيزية لفائدة الشباب حاملي الشهادات: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐

لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

-توفير مناصب الشغل و القضاء على البطالة: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐

لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

-التكفل الصحي بالمواطنين، وتحسين ظروف الإستقبال والتكفل على مستوى المستشفيات:

نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐ لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

-دعم العائلات المعوزة والطفولة المسعفة: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐

لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

-إعداد إستراتيجية لفائدة الشباب تستجيب لإنشغالات الشباب المتمثلة في:

-مكافحة الآفات الإجتماعية: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐ لم تنجح أبدا ☐

لا أعرف ☐

-الإستفادة العادلة من السكن: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐ لم تنجح أبدا ☐

لا أعرف ☐

-ممارسة الرياضة و التنقل و الترفيه: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐ لم تنجح أبدا ☐

لا أعرف ☐

-القضاء على الفقر: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐ لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

- في تقييمك للوضع الاجتماعي والاقتصادي في عهد الرئيس الحالي بوتفليقة هل تعتقد أنه:

بقي كما هو ☐ زاد سوءا ☐

في السياسة:

24-هل نجحت الحكومة في:

-توطيد أركان الدولة القانون و تعزيز الإستقرار: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐

لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

-المصالحة الوطنية: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐ لم تنجح أبدا ☐
لا أعرف ☐

- توفير الأمن و الاستقرار: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐ لم تنجح أبدا ☐
لا أعرف ☐

-تقريب الإدارة من المواطن: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐ لم تنجح أبدا ☐
لا أعرف ☐

-إعطاء دور للمعارضة(الأحزاب) في صناعة القرار: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐
لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

-إعطاء دور للمجتمع المدني و المجالس المنتخبة: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐
لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

-القضاء على الفساد والتجاوزات والإقصاء: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐
لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

-إحترام الحريات الفردية وحمايتها: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐
لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

-ضمان حرية الصحافة، وحرية التعبير: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐
لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

-ترقية الحوار الوطني: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐
لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

-تكريس النظام الديمقراطي: نجحت كثيرا ☐ نسبيا ☐
لم تنجح أبدا ☐ لا أعرف ☐

مقياس الإغتراب

25-أنت تحترم السلطة لأنها في خدمة الشعب: صحيح نوعا ما ☐ غير صحيح ☐

26- أنت تشعر بالسخط تجاه هذا النظام لأنه لم يقدم لك شيئاً: ☐ كثيراً ☐

☐ قليلاً ☐ إطلاقاً ☐

27- هل إستياؤك من النظام يقلل من إحساسك بوطنيتك: نعم ☐ أحياناً ☐ أبداً ☐

28- من تعتقد أنه المسؤول عن عدم إدماجك في الحياة الإجتماعية وعرقل سير حياتك:

☐ القوانين ☐ الإجراءات البيروقراطية ☐

29- كيف تعبر عن إستيائك من النظام السياسي؟:

☐ تبتعد عن كل ما هو سياسي

☐ الخضوع الأمر الواقع البحث عن وسيلة لتغيير الوضع ☐

☐ التمرد

قائمة المراجع

– المراجع باللغة العربية.

– المراجع باللغة الأجنبية.

قائمة المراجع المعتمدة.

1- المراجع العربية:

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم توفيق حسين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، (ط2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- 2- ابن خلدون أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار العلم، 1981.
- 3- الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن كرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، لبنان: دار بيروت للطباعة والنشر، 1961.
- 4- أوصديق فوزي، النظام السياسي الجزائري ووسائل التعبير السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006.
- 5- بوحوش عمار، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، (ط6)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 10- 2011.
- 6- داود على على وفاء، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات، (ط1)، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
- 7- راجب محمد، إغتراب، سيرة مصطلح، (ط4)، القاهرة: دار المعارف، 1993.
- 8- رويس جوزيا، فلسفة الولاء، (ترجمة: أحمد الأنصاري، مراجعة: حسن حنفي)، عمان: المجلس الأعلى للثقافة- المشروع القومي للترجمة، 2002.
- 9- شاذ علي السيد، نظرية الإغتراب من منظور علم الاجتماع، (ط1)، الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1984.
- 10- ناصر إبراهيم، المواطنة، (ط2)، عمان: دار الرائد، 2002.

11- هدى بن على وآخرون، القاموس الجديد للطالب، (ط7)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.

12- هرميه غي وآخرون، معجم علم السياسية والمؤسسات السياسية، (ط1)، (ترجمة: هيثم اللمع)، بيروت: المؤسسة الجماعية للدراسات والنشر، 2005.

13- والي خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

ب- المجلات والجرائد:

1- آدم قبي، "رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر"، مجلة الباحث الوحدة العربية، العدد (1)، 2002.

2- حجاج قاسم، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعد أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج"، مجلة الباحث، العدد (2)، 2003.

3- عبد الغفور مزراق، "الإصلاحات السياسية في الجزائر: تحديات وآفاق"، مجلة الأهرام الديمقراطية، جامعة الجزائر.

4- الفقيه أحمد، "العلاقات الإستراتيجية والتربية بين الفساد الفكري والنخبوي والحكم الصالح"، مجلة العلوم القانونية الإدارية، جامعة تلمسان، 2007.

5- محمد شلبي، "الإستقرار السياسي عند الماوردي والموند، دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، العدد (1).

6- محمد كامل تامر، "إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (251)، (جانفي)، 2000.

7- محمد وارث، "الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، دفاثر السياسة والقانون، العدد (08)، (جانفي) 2013.

8-مراد بن سعيد، "النخب والسلطة والإيديولوجية في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي"، المستقبل العربي 76، العدد (60).

9-هالورين جيمس، "الإعلام الجماهيري: عرض من أعراض العنف أم سبب من أسبابه"، (تر: أحمد رضا)، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (37)، 10 أكتوبر 1979.

ج- المواد غير المنشورة:

1- بن يمينه يحي، "السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر: شباب مدينة وهران نموذجا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2014.

2- جمام عزيز، "عدم فعالية الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.

3- حاجي فطيمة، "إشكالية الفقر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة: 2005 - 2014"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2013.

4- كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

5- محمد أومايوف، "عن الطبيعة الرئاسية للنظام السياسي الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013 .

د- المصادر الإلكترونية:

1- بلال خروفي، الفساد في المجالس المنتخبة كعقبة في وجه التنمية المحلية في الجزائر،

في: www.El.Houria.com/index.php/etudes/item/258704html -11-11-15h5.2016

2- وكالة رم للأنباء، "عندما تنهار الثقة بالحكومات"، في:

<http://www.rumoline.net/index.php?09/10/2016>.

3- "ظاهرة الفقر في الجزائر"، في:

« Kadayasaa.Kanz.radha.blogspot.com/blog-post-3327/08/2011/28/10/2016,12h48.

4- عبد الله الراشد، "الثقافة السياسية والإستقرار السياسي، في:

« www.saudiafairs.net/webpage/sa/issue21/article13.html ».

5- عنتر بن عبد النور، "التسلطية السياسية العربية"، في:

<http://www.algabried.net/n45-03benator.htm.2016/10/02>.

6- لعبيد قاسم، "الصحراء الغربي من الاستعمار إلى محاولات الإغتيال"، في:

« www.Arabtimes.com/article،display.05/201.

7- الغزوي وصال، الثورات العربية واستحقاقات التغيير"، ورقة مقدمة لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، في:

31 أوت 2013، « arabs،for،democrady.com/609 »

8- حسين إبراهيم عبد العظيم، "منهجيات في دراسة الإتصال"، في:

« www.m.alheur.org.06/09/2016 »

9- ب. إسلام، "الجزائر تحتل المرتبة 88 مؤشر للفساد العالمي"، جريدة الخبر اليومية الجزائرية، في:

« www.el.khaber.com،press.articles »، 27/01/2016، 11h05.

10- عبد العالي عبد القادر، "الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الإنتخابات التشريعية في الجزائر"، قطر: المركز العربية للأبحاث والدراسات السياسية، في:

« www.dolainstitute.org »، 05/02/2012

11- "مجموعة البنك الدولي 2016"، على الموقع:

« www.albankdawli،org-countyr-algeria ».

12- محمد لهوازي، "طالب إبراهيم يفجر قنابل سياسية"، جريدة الشروق اليومية الجزائرية، في:

« www.Echoroukoline.com.ara،article »، 27/06/2016،23 :38.

13- محمد سنوسي، "النظام السياسي الجزائري ما بين حكم الأزمة وضعف المؤسسات"، جامعة معسكر، في: www.Elhiwardz.com

14- ل. محمد، "الفساد يضع الجزائر في المرتبة 94 عالميا، جريدة الشروق اليومية الجزائرية: محمد سنوسي، "النظام السياسي الجزائري ما بين حكم الأزمة وضعف المؤسسات"، في: « Echoroukoline.com.ara: articles »، 3/12/2013.

15- سارة بن عيشوبة، "الجزائر تتجه لتسريح آلاف العمال وإجراءات تقش صعبة"، في: www.alarabia.net.aswaq.28/12/2014/13h05 13/11/2016,21h03

16- بلقاسم حوام، "10 ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر"، جريدة الشروق اليومية الجزائرية في: «www.alarabya.net/ar/aswaq»، 28/18/2014، 15h05

17- "بومدين هواري: رجل الثورة والدولة"، في:

18- "نبذة عن حياة الرئيس هواري بومدين"، منتديات الشروق اليومية الجزائرية، في: « montada.Echourakoline.com »، 25/04/2007، 7H09.

19- بوكروح عبد الوهاب، "التقرير الظرفي للسداسي الأول للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يكشف تدهور مؤشرات الإقتصادي الجزائري"، في:

« www.aljazeralyoum.com »، 25/10/2015، 7H09.

20- "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية"، 2014 - 2019، في: 2/07/2014، مخطط.ع.

« http://m.facebook.com.notes » 22/09/2016،10H30

21- "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية"، سبتمبر 2012.

22- محمد الشيوخ، "فلسفة لثورات الربيع العربي وأهدافها"، مركز آفاق للدراسة والبحوث، حرّر في:

2013/01/20، الإطلاع: 30 أكتوبر 2010 « afaqcentre.com » ،

23- "الإمتناع عن تصويت يمتد إلى الطبقات الوسطى"، في: mondiploor.com/apror/articles/garrigou.htm، 30/10/2016.

د- القوانين والمراسيم:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-19، مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد (63)، مؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

2-Ouvrages latines.

A- Livres:

1-Dictionnaire Larousse,Paris,1982.

2-F. Fukuyama, «Trust: The social virtues and the creation of prosperity», New York: Free Press, 1995.

B- Revues et journaux :

1-Amaon, l'abstention électorale: apaisement ou épuisement?, paris: Politique SH.HUM. 2002.

2-Bengamin Stora & E.Plenel، le 89 Arabe dialogue : réflexion sur les révolutions encours، paris: Edition Stock, 2011.

- 3–George, P, Flether, De la loyauté: entre le communautarisme et le libéralisme, Bruxelles: édition de l'université de Bruxelles, 1996.
- 4–Ingrid Shoom & Helen Gbeng, «Alife time leaning model of political trust : Detemunants of political trust Department of quantitive Social Science Institute of education University of London, 2011.
- 5–Jean Crète, Rèjean Pelletier, jèrome Couture, Political Trust, Values, Performance and Media: Acanadian Profile, Department of Political Science, lavel University, 2007.
- 6–Jean Erik lane and Svante Arson,politics and Society in western Europe, London: Sage publications, Fourth edition,1999.
- 7–Kennith Newton, Trust, Social Capital, Civil Society, and Democracy, political Science Review, 2001.
- 8–Louis Quere, la Structure cognitive et normative de la confiance, Revue, 2001.
- 9–Mathieu Guibard,Restaurer la confiance des citoyens dans les institutions démocratique, jean jourées fondation, 2014.
- 10– Paul magni Berton, démocraties libérales (le pouvoir des citoyens dans les pays européens), Paris, économique, 2012.
- 11–Peri k, Blind, Building trust in Government in the twenty–first century, Review of literature and imerging issus, novembre, 2006.
- 12– Pierre Rosanvallon, « Histoire modern et contemporaine du politique: les Voies nouvelles de la Souveraineté du people ».

- 13– Sylvie Rolland, (et autre), la Qualité au XXL Siècle Vers le management de la confiance, Paris.
- 14– Tessa Jowell, « New Statesman : We can't demand trust, we must earn it », Journal for quality and participation, Vol. 132, Issue 4657, 19/09/2016.
- 15– Vincent Tiberg & Thiery Vedel, « les effets de l'information télévisé sur les évaluations politiques et les préoccupations des électeurs français, cahier de GEVIPOF », N(47), 2007.
- 16– William Mishler & Richard Rose “What are the political consequence of trust?”, Atest of culturel and institutional theorie in Russia. volxxN°, x, 2005.

C– Site Internet:

- 1– Flavien le Bouter,Formes et fonctions de la confiance dans la sociétémoderne,<http://www.implications-philosophiques.Org/actualite/une/formes-et-fonctions-de-la-confiance-dans-la-Societe-moderne/24-06-2014>.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

7	مقدمة
7	الفصل الأول: الثقة السياسية: مدخل مفاهيمي
18	المبحث الأول: مفهوم الثقة السياسية
18	أولاً: تعريف الثقة
20	ثانياً: التوجهات التعريفية للثقة
28	المبحث الثاني: متغيرات بناء الثقة السياسية
29	أولاً: النظرية الثقافية لبناء الثقة السياسية
34	ثانياً: نظرية الأداء المؤسساتي
37	ثالثاً: دور الأسرة والإعلام في بناء الثقة السياسية
43	المبحث الثالث: مداخل قياس الثقة السياسية
47	خلاصة الفصل الأول
48	الفصل الثاني: النتائج السلوكية للثقة واللائقة السياسية
49	المبحث الأول: الولاء والاستقرار السياسي
61	المبحث الثاني: علاقة إنعدام الثقة بالإغتراب السياسي
65	المبحث الثالث: المشاركة الإحتجاجية
65	أولاً: العزوف الإنتخابي
70	ثانياً: العنف
77	خلاصة الفصل الثاني
78	الفصل الثالث: تحديد متغيرات ومستويات الثقة السياسية لدى عينة الدراسة
80	المبحث الأول: وصف العينة ووضعها في سياقها العام
90	المبحث الثاني: مستويات الثقة السياسية لدى العينة

91	أولاً: الثقة في المؤسسات
94	ثانياً: الثقة في الأشخاص
100	ثالثاً: الثقة في السياسات
109	المبحث الثالث: النتائج السلوكية للاتقة
111	أولاً: العزوف الانتخابي
114	ثانياً: الإغتراب السياسي
117	ثالثاً: التمرد
	المبحث الرابع: تفسير النتائج في ضوء المعطيات حول تقييم برنامج الحكومة ورئيس
119	الجمهورية
131	خاتمة
134	قائمة الأشكال
135	قائمة الجداول
137	الملاحق
148	قائمة المراجع
149	المراجع باللغة العربية
154	المراجع باللغة الأجنبية
158	قائمة المحتويات